
تغريد عبد الزهرة رشيد
البلاط الملكي العراقي
في السنوات الملتهبة
1958-1953
دار صادر

تغريد عبد الزهرة رشيد

البلاط الملكي العراقي في السنوات الملتهبة

1953-1958

جرّوس برس
طرابلس

دار صادر
بيروت

الطبعَة الأولى

1424هـ - 2004 م

دار صادر
ص. ب ١٠ بيروت ، لبنان
© DAR SADER
Publishers
P.O.B. 10 Beirut, Lebanon
Fax: (961) 4.910270
e-mail: dsp@darsader.com
http: www.darsader.com

جروس برس
ص. ب ١٨٩ طرابلس ، لبنان
© JARROUS PRESS
P.O.B. 189 Tripoli, Lebanon
Tel: (961) 6.443542
Fax: (961) 6.443542

The Role of the Iraqi Royal Court in
the Inner & Foreign Policy, 1953-1958

p. 192 - s. 17.5x25 cm
ISBN 9953-13-076-0

المقدمة

حظي البلاط الملكي العراقي باهتمام العديد من الباحثين والدارسين في تاريخ العراق الحديث والمعاصر ، وذلك لكونه مركز صناعة القرار السياسي طيلة الفترة من (1921–1958م) ، وقد شهدت الفترة موضوع البحث من (1953–1958م) أحداثاً هامة كان لها التأثير العميق في إنهاء الحكم الملكي في العراق .

وقد تناولت دراسات عديدة موضوع البلاط الملكي بوجهات نظر متعددة ، منها أطروحة الدكتوراه للباحث غازي دحام المرسومي الموسومة ، البلاط الملكي في العراق 1921–1933 ودوره في السياسة العراقية ، وأطروحة الدكتوراه للباحث عبد الله كاظم عبد الموسومة تطور البلاط الملكي العراقي 1933–1939م وأطروحة الدكتوراه للباحث حسن صالح مهدي المياح الموسومة ، البلاط الملكي العراقي في عهد الوصي على العرش عبد الإله 1939–1953 ، لذا فقد جاءت هذه الرسالة مكملة لمشوار الباحثين السابقين وخالية من التمهيد الذي تناولته الأطاريح المذكورة السابقة في الغرض نفسه لتجنب الوقوع في التكرار

وقد قسمت الرسالة إلى أربعة فصول ، تناول الفصل الأول أوضاع البلاط الملكي عام 1953 بثلاثة مباحث ، تناول الأول منها تشكيلات وموظفي البلاط الملكي عام 1953 والثاني عن أثر مؤتمر البلاط في السياسة الداخلية قبيل تتويج الملك فيصل بن غازي والثالث عن علاقة الملك بولي العهد وتأثيرها على سياسة البلاط الملكي

أمّا الفصل الثاني فكان بعنوان البلاط الملكي وعلاقته بالسلطة التنفيذية والتشريعية والقوى السياسية والفصل الثالث عن البلاط الملكي وسياسة الأحلاف (ميثاق بغداد ـ مشروع أيزنهاور ـ الاتحاد الهاشمي) ، أما الفصل الرابع فقد تناول موقف البلاط الملكي من الأزمات السياسية العربية ومنها (أزمة السويس ، والمسألة السورية ، والأزمة اللبنانية) ، وانتهت الرسالة بخاتمة تضمنت ما توصلنا إليه من نتائج بحثنا هذا

وقد اعتمدت في إعداد الرسالة على وثائق البلاط الملكي غير المنشورة ووثائق

وزارة الخارجية البريطانية غير المنشورة والمنشورة أيضاً كما اعتمدنا على محاضر مجلس النواب والأعيان المنشورة والعديد من الكتب العربية والمعربة والأجنبية ومنها مؤلفات المؤرخ الكبير عبد الرزاق الحسني من تاريخ الوزارات العراقية بأجزائه وتاريخ الأحزاب السياسية العراقية كتاب أحداث عاصرتها فضلاً عن كتب لمؤلفين آخرين تناولت تاريخ العراق في ظل الحكم الملكي ، كما كان للكتب الوثائقية مكاناً في رفد الرسالة بالمعلومات التاريخية من مصادرها الأساسية وهي الوثائق البريطانية ووثائق وزارة الداخلية العراقية ، أما كتب المذكرات فقد كان لها دوراً كبيراً في إعداد هذه الرسالة ومنها مذكرات رئيسي الديوان الملكي أحمد مختار بابان وعبد الكريم الأزري ، فضلاً عن دور البحوث والمقالات والمجلات والصحف في إعداد الرسالة[1]

أمّا عن الصعوبات التي واجهتنا أثناء فترة البحث فكانت متمثلة في إغلاق المكتبة الوطنية لفترة دامت أشهراً عدة كما كان الدخول إلى مخازن وزارة الداخلية في كسرة وعطش من المهمات الصعبة ، فضلاً عن عدم إمكانية الدخول إلى وزارة الخارجية العراقية مما اضطرنا إلى اللجوء إلى العديد من الوسائل للحصول على الوثائق المطلوبة

وأنا إذ أتقدّم ببحثي هذا أقول إنني قد سعيت واجتهدت في سعي ، وأنا أنظر وانتظر بعين الاحترام وصبر الباحثين لجميل ملاحظاتكم

والله ولي التوفيق

---

1 قد استخدمت الرموز التالية
د . ك و = دار الكتب والوثائق
F.O. = وزارة الخارجية البريطانية
س = الدائرة السياسية
ج ع = جامعة الدول العربية
م م ن = محاضر مجلس النواب
م م ع = محاضر مجلس الأعيان
ت = بدون تاريخ
م = بدون مكان

الفصل الأول

أوضاع البلاط الملكي

عام 1953

تشكيلات البلاط الملكي وموظفوه
عام 1953

يعني البلاط اصطلاحاً «الأرض المستوية الملساء أو صفائح الحجارة التي تفرش بها»

ومنها بلاط الملك أي قصره ومجازاً مجلسه[1] الذي يزاول فيه أعماله الرسمية ، ويقول البعض إن الكلمة جاءت من أصل الكلمة اللاتينية (Palastium) التي تعني تحديداً القصر أو البلاط[2]

ولا بد لنا ونحن نتحدث عن البلاط الملكي ، مركز صناعة القرار السياسي في العراق أن نقول إن لمفهوم النظام السياسي مدلولين ، ففي مدلوله الواسع هو الشكل الذي يقوم عليه نظام الحكم أي كيفية تنظيم العلاقة بين الحاكمين والمحكومين في مجتمع ما ، ويعني بمدلوله الدقيق كيان الحكومة في مجتمع خاص هو الشعب أو الدولة[3] ، وهو كيفية ممارسة السلطة في الدولة[4] ، وقد ارتكز النظام السياسي في العراق خلال الحكم الملكي على القانون الأساسي العراقي المعروف باسم الدستور الذي صدر عام 1925[5] ، وضم (123) مادة موزعة على عشرة أبواب مع مقدمة فضلاً عن تعديلاته

---

1 لويس معلوف ، المنجد ، ط13 ، بيروت ، 1952 ، ص46

2 غازي دحام فهد المرسومي البلاط الملكي في العراق 1921–1933 ودوره في السياسة العراقية ، أطروحة دكتوراه ، غير منشورة ، جامعة بغداد ، كلية الآداب ، 1991 ، ص18

3 نعمة السعيد ، النظم السياسية في الشرق الأوسط ، ط1 ، بغداد ، 1968 ، ص1

4 شمران حمادي ، النظم السياسية ، ط4 ، بغداد ، 1975 ، ص7

5 طبقاً للمادة الأولى من صك الانتداب البريطاني على العراق ، أن على المنتدب القيام في وقت لا يتجاوز الثلاث سنوات من تاريخ تنفيذ الانتداب بوضع قانون أساسي للعراق يعرض على مجلس عصبة الأمم المتحدة للمصادقة عليه ، لذا تألفت لجنة من وزارة العدل العراقية لإنجاز مهمة إعداد لائحة الدستور على أساس دساتير كل من استراليا ونيوزلندا وتركيا وإيران ، ينظر
Hooper, The Constitutional Law of Iraq, Baghdad, 1928, pp. 15-16.

وأشار في مقدمته إلى أن حكومة العراق (ملكية ، وراثية ، ذات شكل نيابي) ، وتضمن الباب الأول منه حقوق الشعب المستندة على عدم التمييز بين العراقيين ، وإن اختلفوا في القومية والدين واللغة وضمان الحرية الشخصية لجميع العراقيين كحرية إبداء الرأي والنشر ، والاجتماع ، وتأليف الجمعيات والانضمام إليها أما الباب الثاني منه فقد حدد حقوق الملك وصلاحياته في التصديق على القوانين ومراقبة تنفيذها ، واختيار رئيس الوزراء ووصف الملك بأنه مصون غير مسؤول ، في حين أناط الباب الثالث السلطة التشريعية بمجلس الأمة مع الملك ويتألف مجلس الأمة من (مجلس الأعيان والنواب) وللسلطة التشريعية حق وضع القوانين وتعديلها وإلغائها ، وتمثل الوزارة السلطة التنفيذية ، وللملك حق اختيار رئيس الوزراء الذي يعين بقية الوزراء[1]

واعتبر القانون الأساسي مجلس الوزراء هو القائم بإدارة شؤون الدولة ويعرض ما يقرره المجلس على الملك للمصادقة عليه[2] ، وتناول الباب الخامس السلطة القضائية وحدد تعيين الحكام بإرادة ملكية والمحاكم مصونة من التدخل في شؤونها ، وتناولت بقية الأبواب الأمور المالية ، وإدارة الألوية (المحافظات) وتأييد القوانين والأحكام ، أما الباب التاسع فقد بحث في كيفية تبديل أحكام القانون الأساسي ، ونص على أن «**كل تعديل يجب أن يوافق عليه مجلس الأمة**» ، فإذا اقترن بموافقة المجلسين بأكثرية مؤلفة من ثلثي أعضاء كليهما يعرض على الملك ليصدق عليه وينشر[3]

جرت ثلاث تعديلات على القانون الأساسي العراقي (الدستور) طيلة فترة الحكم الملكي وهي

التعديل الأول في تموز عام 1925 ، وأهم ما تناوله هذا التعديل طريقة تعيين نائب الملك أثناء غياب الملك خارج العراق (المادة الثالثة والعشرون) كما جعل

---

1 الحكومة العراقية ، القانون الأساسي العراقي (1925) مع تعديلاته ، مطبعة الحكومة ، بغداد ، 1953

المصدر نفسه ، المادة 65

3 ينظر المصدر نفسه ، الباب التاسع

أقصى حد لغياب الملك عن البلاد أربعة أشهر ما لم يقرر مجلس الأمة خلاف ذلك ، أما التعديل الثاني ، فقد صدر في السابع والعشرين من تشرين الأول عام 1943 وتضمن إعطاء الملك حق إقالة رئيس الوزراء ، كما تضمن تعيين عبد الإله الوصي (ولياً للعهد) كونه أرشد رجل عراقي من أبناء أكبر أبناء الملك حسين بن علي حتى ينجب الملك ولداً ذكراً وكان الإسراع في تسمية ولي العهد يعزى لصغر سن الملك فيصل الثاني والخوف على حياته من الحوادث كما تضمن التعديل فقرات أخرى ، وقد أعطى هذا التعديل الملك صلاحيات أوسع

والتعديل الثالث تم على أثر إعلان الاتحاد الهاشمي بين العراق والأردن سنة 1958 ـ كما سنرى لاحقاً ـ واعتبر دستور 1925 وتعديلاته ساقطاً اعتباراً من 14 تموز 1958 لسقوط النظام الملكي

يعود تأسيس البلاط الملكي إلى عهد الملك فيصل الأول ، فأثر قدومه إلى العراق وتتويجه ملكاً عليه في الثالث والعشرين من آب عام 1921 ، اتخذ من دار المشيرية[2] مقراً لبلاطه الرسمي[3] ومنها انتقل إلى مناطق عدة حتى استقر به الحال في منتصف شارع الإمام الأعظم في منطقة نجيب باشا أما الملك فيصل الثاني فقد قرر أثر عودته نهائياً إلى العراق الإقامة في قصر الرحاب مع خاله وخالاته وجدته ، فأصبح منذ ذلك الوقت **«القصر الملكي»** ، أما قصر الزهور الذي كان يفصله عن قصر الرحاب **«نهر الخر»** فقد خصص لإقامة كبار الضيوف ، ومركز اللواء الحرس الملكي وقيادته[4] ،

---

1 للمزيد من التفاصيل ، ينظر مجيد خدوري ، نظام الحكم في العراق ، بغداد ، 1946 ص‌ص125-161 رعد الجدة التشريعات الدستورية في العراق بيت الحكمة «مجلة» ، بغداد ، العدد 1 ، حزيران 1988 ، ص33

2 سميت دار المشيرية بهذا الاسم لأنها كانت مقر الولاة العثمانيين في بغداد وتقع في منطقة القشلة في ساحة الميدان ببغداد على الضفة اليسرى من نهر دجلة

3 عبد الله كاظم عبد ، تطور البلاط الملكي العراقي 1933-1939م ، دراسة تاريخية ، أطروحة دكتوراه ، غير منشورة ، جامعة بغداد ، كلية الآداب ، 1997 ، ص 15

4 أحمد فوزي ، الملك فيصل الثاني عائلته حياته مؤلفاته ، دار الحرية للطباعة ، بغداد ، 1988 ، ص 103 ؛ مذكرات فؤاد عارف ، تقديم وتعليق الدكتور كمال مظهر أحمد ، ج1 ، ط1 ، دهوك ، 1999 ، ص 90

وكان لوفاة الملكة عالية والدة الملك فيصل الثاني في قصر الزهور في الحادي والعشرين من شهر كانون الأول عام 1950م الأثر الأكبر في قرار الملك بترك الإقامة فيه[1]

كان البلاط الملكي مركزاً مهماً ورئيسياً لإدارة البلاد ، رغم ما يؤاخذ عليه من أنه كان يدار بعقلية فردية ، تزداد طردياً مع قوة الرأس الذي يديره والتي كانت واحدة من قوى ثلاث (الملك ، رئيس الوزراء السفارة البريطانية)[2] والمتتبع لعمل البلاط يرى أن عمله وتركيبته الإدارية لم تكن محددة بقانون أسوة بالوزارات والمؤسسات الحكومية العراقية ، بل كان للبلاط الملكي مرونة واسعة في التعامل مع الأحداث دون التقيد بقيد خاص يحدد عمله ذلك أن الملك هو وحده الذي كان يشرف بنفسه على تنظيم البلاط الملكي من الناحية الادارية وانتقاء العاملين والعناصر المؤهلة له[3] وما إن استلم الملك غازي مهامه الدستورية (1933-1939) حتى بدأ عمل البلاط يرتبك ويضعف وتدخلت في أمره بعض الوزارات كما فعلت وزارة ياسين الهاشمي الثانية (17 آذار 1935 إلى 29 تشرين الأول 1936)[4] التي رفضت ترشيح البلاط لموظفيه وفرضت قيود معينة حول كيفية تعيينهم كي لا تكون بعيدة عما يجري فيه[5]

أجهز الأمير عبد الإله في عهد وصايته على العرش (1939-1953م) ، على ما تبقى للبلاط من هيبة وسمعة من خلال تصرفاته الخاصة وابتعاده عن مسؤولياته في البلاط لكثرة اهتمامه بهواياته المتعددة كالسباحة وسباق الخيل والسفر داخل

---

1 حسن محسن حسب ومحمود مطلك العلوان ، ملك لم يحكم ، الأردن ، 1966 ، ص 101
كاظم هاشم نعمة ، الملك فيصل الأول والانكليز والاستقلال ، بيروت ، 1988 ، ص3 ؛
عبود الهيمص ، ذكريات وخواطر عن أحداث عراقية في الماضي القريب ، بغداد ، 1991 ص76

3 محمد حسن القطيفي ، تاريخ تسع وثلاثون عاماً في العراق بغداد ، 1958 ، ص ص 13-14

4 للمزيد من التفاصيل عن الوزارة ينظر عبد الرزاق الحسني ، تاريخ الوزارات العراقية ، ج4 ، ط6 ، مركز الأبجدية للطباعة والنشر ، بيروت ، 1982 ، ص 78

5 ك و ، ملفات البلاط الملكي ، الملفة تسلسل 311/79 ، كتاب مجلس الوزراء المرقم 7/أ/أ ، في 24 تموز 1935 إلى رئاسة الديوان الملكي ، الوثيقة رقم 15 ، ص 18

البلاد وخارجها ، وبذلك دفع كل من له صلة دم مع أحد من كبار موظفي الدولة للعمل وفقاً لمصالحهم ومصالح أقربائهم الشخصية حتى وصل الأمر بهم للتوسط لدى البلاط لإسناد مناصب حساسة لهم فيه[1] ، الأمر الذي استمر فيما بعد إلى عهد الملك فيصل الثاني بعد تسلمه سلطاته الدستورية ، فلم يكن الملك فيصل الثاني على علم أو اطلاع بخبايا السياسة واتجاهات رجالها في البلاد وبمرور الزمن ضعف وتلاشى نفوذ البلاط الملكي كقوة فاعلة وموجهة في السياسة العراقية وانتقلت سطوة وقوة مركز البلاط إلى ولي العهد عبد الإله تارة ورئيس الوزراء والسفارة البريطانية تارة أخرى[2]

يتضح لنا مما تقدم أن البلاط الملكي في عهد الملك غازي وصولاً إلى عهد الوصاية ، شهد تدخلاً وإرباكاً واضحاً في عمله وإداء واجباته مما أفقده هيبته وزعزع مكانته التي كانت في أوجها أيام الملك فيصل الأول ، وكان ذلك أمراً طبيعياً إلى حد ما فمستلزمات بناء الدولة كانت تقتضي أن يكون للبلاط دوره المؤثر في الحياة السياسية للعراق آنذاك ولتحديد واجبات هذه المؤسسة المهمة لا بد من التطرق إلى أبرز دوائره وموظفيه عند مستهل فترة البحث

1 ـ الديوان الملكي

وهو من أهم دوائر البلاط الملكي المختصة بالشؤون الرسمية بين الملك والحكومة وترتبط بهذه الدائرة جميع دوائر البلاط وتعمل على وفق تعليماتها[3] وتدار شؤون الديوان الملكي من قبل عدد من الموظفين على رأسهم رئيس الديوان الملكي[4]

---

1 نزار توفيق الحسو ، الصراع على السلطة في العهد الملكي ، مطابع دار آفاق عربية ، بغداد ، 1984 ، ص 104 ؛ الحسني ، تاريخ الوزارات ، ج7 ، ص 93

2 عبد الكريم الأزري ، تاريخ في ذكريات العراق 1930-1958 ج1 ، بيروت ، 1982 ص89

3 دليل العراق الرسمي لسنة 1936 ، بغداد ، 1936 ، ص15 ؛ عبد الرزاق الهلالي ، معجم العراق ، بغداد 1937 ، ص 189

ك و ، ملفات البلاط الملكي ، الملفة تسلسل 311/2523 ، اضبارة الديوان الملكي ، مراسلات مختلفة ، الوثيقة 7 ، ص7

أ ـ رئيس الديوان الملكي

يعد الموظف الاول في البلاط ، من حيث المنصب والمسؤولية ، فهو سكرتير الملك ، والمسؤول الأول عن ادارة شؤون البلاط الملكي وبواسطته يتم عرض القضايا والمخاطبات الرسمية على الملك ، وتبليغ الأوامر الملكية الصادرة[1]

استحدث منصب رئيس الديوان الملكي في السابع والعشرين من آب عام 1922[2] ، وأول من شغله هو رستم حيدر[3] ، وكانت لرئيس الديوان الملكي منزلة ودور كبير سواء لدى الملك أو في الحياة السياسية تبعاً لقوة شخصية شاغله ، لذا يصفه الباحثون بأنه اللولب الأساسي للتأثير على الملك[4] ، فهو كاتم أسراره وكاتب خطبه وأقرب مستشاريه وأكثرهم تمتعاً بثقته[5]

وكانت سلطة رئيس الديوان توازي سلطة رئيس الوزراء أو وزير الداخلية ، حتى أن صلاحياته وصلت أحياناً إلى البت في طلب أو في تعيين أي موظف ، أو في التوسط لدى الملك من أجل فض النزاعات حول الأراضي أو غيرها من الطلبات الإنسانية ، وكانت هذه الصلاحيات تعتمد على قدراته الشخصية وسعة نفوذه عند الملك[6]

مُنح رئيس الديوان الملكي راتب وزير لأهمية هذا المنصب[7] وتعاقب على إشغال المنصب خلال فترة البحث 1953 إلى 1958م كل من السادة عبد الله

---

1 عبد الرزاق الهلالي ، المصدر السابق ، ص 189

2 عبد الرحمن البزاز العراق من الاحتلال حتى الاستقلال ط3 بغداد 1967 ص‌ص122-124

3 مذكرات أحمد مختار بابان آخر رئيس للوزارة في العهد الملكي في العراق ، إعداد وتقديم كمال مظهر أحمد ، ط1 ، مطبعة الجامعة الأردنية ، عمان ، 1999 ، ص13

4 ساطع الحصري ، مذكراتي في العراق (1927-1941م) ج2 ، ط1 دار الطليعة بيروت ، 1968 ، ص579

5 نجدت فتحي صفوت ، مذكرات رستم حيدر ، بيروت ، 1988 ، ص39

6 ساطع الحصري ، المصدر السابق ، ص580

7 ك و ، ملفات البلاط الملكي ، الملف تسلسل 311/438 ، مقررات مجلس الوزراء ، وقائع الجلسة بتاريخ 1930/2/14 ، الوثيقة رقم 7 ، ص11

بكر ، وأحمد مختار بابان ، وعبد الكريم الأزري تباينت كفاءة هؤلاء وقدراتهم وسلطاتهم تبعاً لقوة شخصيتهم وقربهم من ولي العهد عبد الإله والملك فيصل الثاني ، وتبعاً لصلاتهم مع رؤساء الوزارات ومع الأحزاب السياسية وعند تتبعنا لكل منهم نجد أن أحمد مختار بابان كان أبرزهم في رئاسة الديوان الملكي ، فقد كان له جهد بارز في أمور الديوان[1] ، وكان متطلعاً لتعميق دوره السياسي ليس فقط على صعيد إداء مهامه الوظيفية كرئيس للديوان ، بل إلى أكثر من ذلك سواء في عهد الوصي عبد الإله أو بعد تسلم الملك فيصل الثاني سلطاته الدستورية[2]

وأصبح أحمد مختار بابان ذا تأثير فعال في الأحداث السياسية وأخذ يدافع عن هيبة البلاط ساعده على ذلك اقتداره وتجسيده لخبرته القانونية والادارية فأصبح الديوان في عهده قوياً ومؤثراً في السلطتين التشريعية والتنفيذية[3] فكان هذا الدور عاملاً مهماً في احتفاظه برئاسة الديوان الملكي لفترة طويلة ومن ثم توليه مهام رئاسة الوزارة عام 1958م

ب ـ معاون رئيس الديوان الملكي

تتلخص مهمة معاون رئيس الديوان الملكي في مساعدة رئيس الديوان في الأعمال والواجبات التي يعهد بها إليه ، كما أنه ينوب عن رئيس الديوان أثناء غيابه[4] وكان يسمى في بداية تأسيس البلاط «**نائب السكرتير الخاص للملك**»[5] وعلى معاون رئيس الديوان الملكي استلام التقرير الأسبوعي السري لشعبة التحقيقات الجنائية التابعة لمديرية الشرطة العامة ، الذي تتبين فيه أوضاع البلاد العامة ، ونشاط التيارات السياسية وأهم الحوادث التي شهدتها البلاد ، فكان يلفت نظر رئيس الديوان إلى المسائل المهمة الواردة في التقرير لعرضها على الملك[6]

---

1 الحسني ، تاريخ الوزارات ، ج5 ، ص27

2 المصدر نفسه

3 المصدر نفسه ، ص39

4 ك و ، ملفات البلاط الملكي ، الملفة تسلسل 311/5 ، إضبارة تشكيلات البلاط الملكي ، الوثيقة رقم 69 ، ص74

5 غازي دحام المرسومي ، المصدر السابق ، ص40

6 عبد الكريم الأزري ، المصدر السابق ، ص74

ج ـ موظفو البلاط الملكي

شكل موظفو البلاط عنصراً مهماً في الهيكل الإداري للبلاط الملكي ومثلوا الواجهة الرسمية للمقر الملكي ، وتوجب توافر عدد من الشروط عند تعيينهم منها

«أن يكون المتقدم مجيداً للغات الأجنبية وحاصلاً على شهادة علمية وله تراكم خبرة وظيفية وأن يكون من ذوي الأخلاق الحميدة وأن يوضع الموظف المعين لمدة سنة تحت التجريب»[1] ولو اطلعنا على مهمات موظفي البلاط الملكي وواجباتهم في بداية تأسيس البلاط لوجدناها مقتصرة على حفظ الكتب التي ترد إلى البلاط الملكي من سكرتارية مجلس الوزراء والسفارة البريطانية ، ومن ثم إعداد الردود الرسمية بشأنها[2] وتطورت هذه المهمات بتطور مهام وأعمال البلاط الملكي ، بعد أن توسعت مسؤولياته وبالتالي تحتم زيادة عدد العاملين فيه نظراً لزخم العمل المطلوب[3] وتمتع موظفو البلاط وعماله بامتيازات تفوق ما تمتع به أقرانهم في دوائر الدولة الأخرى من الناحيتين المعنوية والمادية إذ أعطى العمل في البلاط الملكي مركزاً اجتماعياً مرموقاً لهم[4]

وخصصت الخزينة الخاصة (مخصصات نقل) شملت جميع العاملين في البلاط من الموظفين والعمال تراوحت ما بين عشرة دنانير لرئيس الديوان الملكي وخمسمائة فلساً للخدم[5] كما قدمت الخزينة الخاصة السلف النقدية

---

1 ك و ، ملفات البلاط الملكي الملفة تسلسل 311/13 ، مخابرات موظفي البلاط الملكي ، الكتاب المرقم أ/8/8/أ ، و18 ، ص22

2 ك و ، ملفات البلاط الملكي ، الملفة تسلسل 311/5 ، إضبارة تشكيلات البلاط الملكي ، الوثيقة رقم 69 ، ص74

3 ك و ، ملفات البلاط الملكي الملفة تسلسل 311/43 ، مخابرات موظفي البلاط الملكي ، الوثيقة رقم 70 ، ص90

4 عدنان الباجه جي ، مزاحم الباجه جي سيرة سياسية ، مركز الوثائق للدراسات التاريخية لندن ، 1990 ، ص51

5 ك و ، ملفات البلاط الملكي ، الملفة تسلسل 311/31 ، جداول شهرية حسابية ، جدول مراجعة الميزانية العامة رقم (3) ، الوثيقة رقم 35 ، ص39

لموظفي البلاط على أن تسترد منهم بأقساط شهرية تحدد نسبتها على مقدار الراتب[1] أما الفراشون والخدم فيتم تعينهم في ضوء حاجة البلاط بعد استحصال موافقة وزارة المالية وتحديدها الراتب على أن يقدم هؤلاء المستمسكات الرسمية بالتعيين شهادة عدم المحكومية والشهادة الصحية بعد ذلك يصدر التعيين من رئاسة الديوان الملكي

وكان ضمن تشكيلات البلاط الملكي مكتبة البلاط ، التي عني بها الوصي ومن بعده الملك فيصل الثاني لما لها من أهمية ثقافية ورسمية ، إذ رغبا في أن تكون هذه المكتبة شاملة لجميع أصناف الكتب وضروب المعرفة عربية وأجنبية[3] حتى أصبحت من ضمن مسؤوليات موظفي البلاط الاعتناء بها ومتابعة رفدها بالإصدارات الحديثة من كتب ومجلات ودواوين شعر فضلاً عن الإهداء الشخصي للمكتبة[4] ، وقد خصصت وزارة المالية مادة خاصة بها ضمن ميزانية البلاط[5] ولا بد من الإشارة إلى أن العمل الاداري في البلاط الملكي كان يسير بمركزية وسرية تامة ، فرئيس الديوان الملكي هو المسؤول الأول عن تمشية أعمال دوائر البلاط كاملة ، وهو لا يسمح بأي خطأ محسوب أو غير محسوب فيه[6]

2 ـ رئاسة التشريفات الملكية

هي واحدة من دوائر البلاط الملكي المهمة وتعنى بتنظيم أمر استقبال

---

1 ك و ، ملفات البلاط الملكي ، الملفة تسلسل 311/105 ، الخزينة الخاصة ، كتاب الديوان الملكي المرقم د/2/6 (س) ، و66 ، ص64

2 ك و ، ملفات البلاط الملكي ، الملفة تسلسل 311/9 ، الفراشون والخدم ، الوثيقة رقم 4 ، ص4

3 ك و ، ملفات البلاط الملكي ، الملفة تسلسل 311/154 ، المكتبة والصحف ، كتاب الديوان الملكي المرقم و/12/12 ، الوثيقة رقم 70 ، ص78

4 المصدر نفسه ، الوثيقة رقم 70 ، ص 80

5 ك و ، ملفات البلاط الملكي الملفة تسلسل 311/2557 ، ميزانية البلاط الملكي ، مراسلات الديوان الملكي إلى الخزينة الخاصة بالرقم د/7/5/د ، الوثيقة رقم 93 ، ص98

6 ك و ، ملفات البلاط الملكي ، الملفة تسلسل 311/4 تقرير موظفي البلاط بالرقم و/8/أس ، الوثيقة رقم 95 ، ص103

السفراء ووزراء الدول المفوضين عند تقديم أوراق اعتمادهم وتهيئة الكتب وبرقيات التهاني والتعازي لرؤساء الدول العربية والأجنبية وتنظيم التشريفات في البلاط الملكي[1]

بدأ عمل التشريفات منذ قدوم الملك فيصل الأول إلى بغداد أي قبل تأسيس البلاط الملكي فقد كان يقوم بهذا العمل والإشراف عليه ، الشخصية التربوية البارزة فهمي المدرس[2] وما لبث أن حصل تطور في عمل هذه الدائرة لاسيما بعد دخول العراق عصبة الأمم المتحدة في الثالث من شهر تشرين الأول عام 1932م ، فقد صدر تعديل لنظام التشريفات ذي الرقم (61) لسنة 1939م ، إذ وسعت صلاحيات رئيس التشريفات الملكية فيما يخص البرقيات والكتب الرسمية وأصبحت شاملة لكثير من الجوانب[3] كما شمل التعديل البند المتعلق بتقديم السفراء والوزراء المفوضين أوراق اعتمادهم للملك أو الوصي وبموجب هذا التعديل أصبحت مهمة استقبال السفير عند وصوله إلى البلاط الملكي حتى مقابلة الملك أو الوصي من واجبات رئيس التشريفات والمرافق الأقدم[4]

وأشارت المصادر إلى أن الإشراف على التشريفات الملكية كان يشرع به موظف

---

1 ك و ، ملفات البلاط الملكي ، الملفة تسلسل 311/4741 ، كتاب رئاسة التشريفات بعنوان تقديم أوراق اعتماد إلى الديوان الملكي ، المرقم 8/أ/ أو الوثيقة 75 ، ص 98

2 ولد فهمي المدرس سنة 1869 في بغداد والده سليم بن الحاج محمد بن أحمد بن الشيخ سليمان الشهير بالمدرس من خزرج الموصل تعلم المدرس دروسه في الفقه وأصوله وعلم الكلام وتفسير الحديث والمنطق والبلاغة ، درس في جامعة اسطنبول عام 1908م وعاد إلى العراق عام 1921 وعين رئيساً لأمناء بلاط الملك فيصل الأول ، انضم إلى الحزب الوطني ونفي إلى السليمانية عام 1932 وعين عام 1935 لفترة قصيرة مديراً عاماً للمعارف توفي عام 1944 ، له من الكتب تاريخ الآدب العربي ، ينظر د يوسف عز الدين ، فهمي المدرس من رواد الفكر العربي الحديث جامعة الدول العربية معهد البحوث والدراسات العربية 1970 ، ص 91 وما بعدها

3 ك و ، ملفات البلاط الملكي ، الملفة تسلسل 311/1065 ، بعنوان صلاحيات رئيس التشريفات الملكية ، الوثيقة رقم 22 ، ص38

4 ك و ، ملفات البلاط الملكي ، الملفة تسلسل 311/4742 ، بعنوان رئاسة التشريفات الملكية ، الوثيقة رقم 33 ، ص36

يدعى رئيس التشريفات ويعاونه مساعد أو أكثر حسب الحاجة ، على أن يساعده في التشريفات الخارجية التي تجري في البلاط الملكي مدير التشريفات في وزارة الخارجية[1] ونظمت رئاسة التشريفات الملكية منهاجاً خاصاً لاستقبال السفراء والوزراء المعتمدين في العراق بمناسبة تقديم أوراق اعتمادهم إلى الوصي أو الملك لأول مرة ، إذ يذهب رئيس التشريفات في البلاط الملكي ومدير التشريفات في وزارة الخارجية بسيارتين ملكيتين إلى مقر الزائر وعند وصول الزائر إلى البلاط تصدح الموسيقى العسكرية بالنشيد الوطني لدولة الزائر ويستقبله المرافق الأول للملك أو الوصي عند مدخل البلاط الملكي وبعد استعراض حرس الشرف يذهب الزائر للمثول أمام الحضرة الملكية لتقديم أوراق اعتماده ، وعند خروجه وقبل أن يستقل السيارة تصدح الموسيقى العسكرية بالنشيد الوطني العراقي

رشح قسم من رؤساء التشريفات إلى عضوية مجلس النواب نظراً لأهمية منصب رئيس التشريفات وسعة علاقاته السياسية ، كما حدث للسيد باقر السيد أحمد الذي كرم ورشح لعضوية مجلس النواب ، لكنه رفض ذلك وفضل البقاء في منصبه في البلاط الملكي[3] وتمتع العديد ممن عملوا في رئاسة التشريفات بكفاءات علمية وخبرة سابقة في ميدان العمل الدبلوماسي ، مما ساعد على تمشية عمل التشريفات بالشكل المطلوب ، الأمر الذي حدا بالوصي وبالملك فيصل الثاني فيما بعد لتكريم عدد من رؤساء التشريفات منهم (حسين ناصر ونور القره غولي وباقر السيد أحمد وتحسين قدري) تقديراً لجهودهم المبذولة وكان أهم ما أعدت له رئاسة التشريفات الملكية ، المنهاج الخاص بحفل تتويج الملك فيصل الثاني[4]

---

1 عبد الرزاق محمود أسود ، موسوعة العراق السياسية ، الجزء الثاني ، بيروت، 1986، ص28

2 ك و ، ملفات البلاط الملكي ، الملفة تسلسل 311/1065 ، بعنوان صلاحيات رئيس التشريفات الملكية ، الوثيقة رقم 22 ، ص38

3 ك و ، ملفات البلاط الملكي ، الملفة تسلسل 311/22 ، كتاب رئاسة الديوان الملكي إلى رئاسة التشريفات الملكية المرقم ب/أ/6/6 ، الوثيقة 5 ، ص5

ك و ، ملفات البلاط الملكي ، الملفة تسلسل 311/2657 كتاب رئاسة التشريفات الملكية إلى رئيس الديوان الملكي (سري للغاية) المرقم س/أ/س/6/و ، بعنوان تتويج الملك فيصل الثاني ، الوثيقة رقم 6 ، ص6

3 ـ دائرة المرافقين

تعد وظيفة المرافق من الوظائف المهمة في البلاط الملكي ، وهي ذات مكانة مرموقة وتتميز بالحساسية لأسباب أمنية كون المرافق هو المسؤول عن حياة الملك ، وهو همزة الوصل بين الملك وزواره من الوزراء والشخصيات الأخرى وله مهمة الإشراف على واجبات الحراسة في القصر[1] لذلك كان اختيار المرافقين يتم من قبل الملك وحده ، فيطلب من رئيس الديوان الملكي مفاتحة وزارة الدفاع لترشيح ضباط أكفاء ذوي مواصفات معينة ، فتقدم الأخيرة قائمة بأسماء الضباط المتميزين ويترك للملك حرية الاختيار وللمرافقين دائرة مستقلة لكنها مرتبطة برئيس الديوان الملكي عن طريق المرافق الأقدم[3]

وتحددت رتبة مرافق الملك برئيس أول (رائد) وتستمر خدمة المرافقين مع الملك مدة ثلاث سنوات ويمكن تجديدها لفترة أخرى ويتم ترفيعه حسب القوانين المعمول بها[4] ، أما المواصفات الواجب توفرها للمرافق في أن يكون المرافق ذا كفاءة عسكرية ومقدرة على تنفيذ أوامر البلاط ، ومن ذوي الأخلاق الحميدة ، والسلوك الحسن ويتميز بقوة شخصيته ولياقته العالية ، فضلاً عن إجادته للغات الأجنبية[5] ويتمتع المرافقون بامتيازات منها مخصصات شهرية مضافة إلى رواتبهم وتخصيص واسطة نقل لهم من وإلى البلاط[6]

كان أبرز من شغل منصب المرافق الأقدم في عهد وصاية الأمير عبد الإله

---

1 عبد الرزاق الهلالي ، المصدر السابق ، ص68

ك و ، ملفات البلاط الملكي ، الملفة تسلسل 311/18 ، بعنوان المرافقون ، كتاب رئاسة الديوان الملكي إلى وزارة الدفاع (سري للغاية) ، المرقم ب/ع/ع/4/5/4 ، الوثيقة 29 ، ص30

3 عبد الرزاق الهلالي ، المصدر السابق ، ص68

4 ك و ، ملفات البلاط الملكي ، الملفة تسلسل 18 / 311 ، بعنوان المرافقون ، الوثيقة 38 ، ص44

5 ك و ، ملفات البلاط الملكي ، الملفة تسلسل 311/68 ، كتاب الديوان الملكي (سري للغاية) المرقم س/س/7/ع إلى وزارة الدفاع ، الوثيقة 14 ، ص73

6 ك و ملفات البلاط الملكي ، الملفة تسلسل 311/76 بعنوان الخزينة الخاصة (مخصصات المرافقون) ، الوثيقة 44 ، ص54

الرئيس أول عبيد عبد الله المضايفي[1] في حين كان أول مرافق أقدم للملك فيصل الثاني منذ الثالثة من عمره اللواء عبد الوهاب عبد اللطيف السامرائي ثم أعقبه الزعيم الركن (العميد) عبد المطلب الأمين فالعقيد الركن علاء الدين محمود والعقيد محمد يحيى فالزعيم عبد الوهاب شاكر ثم الزعيم نوري جميل وكان هؤلاء يقومون بتدريس الملك فيصل الثاني التاريخ الإسلامي والجغرافية لاسيما جغرافية العراق والعالم العربي فضلاً عن واجباتهم العسكرية كرؤساء للمرافقين[2] واتماماً للقيام بواجباتهم في حراسة الملك وإجراء المراسيم فقد شكل فوج الحرس الملكي من سريتين هما سرية الخيالة وتسمى سرية المراسم وهي في البلاط وسرية الحراسة ومقرها في قصر الزهور ، وطبيعياً فإن مهمة الحرس الملكي حراسة الملك[3]

1 ك و ، ملفات البلاط الملكي ، الملفة تسلسل 311/18 ، المرافقون ، تقرير بعنوان عبيد عبد الله المضايفي ، الوثيقة 16 ، ص17

2 أحمد فوزي ، المصدر السابق ص98 ؛ مذكرات أحمد مختار بابان المصدر السابق ص165

3 مذكرات فؤاد عارف ، المصدر السابق ، ص78

أثر مؤتمر البلاط في السياسة الداخلية
قبيل تتويج الملك فيصل الثاني

مر العراق إبان الحرب العالمية الثانية والفترة التي أعقبتها بظروف سياسية واقتصادية صعبة للغاية ، انعكست سلبياً على البلاط الملكي والحكومات المتعاقبة التي كانت أبرز سماتها هي الارتباك وعدم الاستقرار والاضطرار إلى مواجهة الضغوط الوطنية التي تمحورت مطاليبها حول إلغاء معاهدة 1930 ورفض مخططات الدفاع عن الشرق الأوسط وتعديل قانون الانتخابات لعام 1946[1] ، إذ اشتدت مطالبة القوى الوطنية بإجراء الانتخابات النيابية النزيهة القائمة على مبدأ الانتخاب المباشر وتحديد ملكية الأراضي وتحديد صلاحيات الملك وإجراء إصلاحات عامة في البلاد ، من خلال تعديل القانون الأساسي (الدستور) لضمان حقوق الشعب ومنع تجاوزات السلطة الحاكمة على بنوده ، وإطلاق الحريات العامة ورفع مستوى المعيشة للمواطنين والغاء نظام الإقطاع وتوزيع الأراضي على الفلاحين[2]

جاءت تلك المطاليب بمذكرات ثلاثة أحزاب سياسية قدمت إلى الوصي في الثامن والعشرين من تشرين الأول عام 1952 وهي الحزب الوطني الديمقراطي برئاسة كامل الجادرجي وحزب الجبهة الشعبية برئاسة طه الهاشمي وحزب الاستقلال برئاسة محمد مهدي كبة[3]

ولا بد من الإشارة إلى أنه كان للأحداث العربية في عام 1952م قوة دفع

---

1 كانت وزارة توفيق السويدي الثانية (23 شباط 1946 إلى 30 مارس 1946) هي التي أصدرت القانون أعلاه ، وللمزيد من التفاصيل عن هذا القانون ينظر قانون إنتخاب النواب رقم (11) لسنة 1946 ، مطبعة الحكومة ، بغداد ، 1946 ، ص ص3-9

م م الاجتماع الاعتيادي لسنة 1951-1952 الجلسة الحادية عشرة ، بتاريخ الخامس من شهر حزيران عام 1952 ، ص272

3 نشرت نصوص المذكرات في لواء الاستقلال «جريدة» العدد 1711 في 29 تشرين الأول 1952 الأهالي «جريدة» العدد 121 في 29 تشرين الأول 1952 ؛ الجبهة الشعبية «جريدة» ، العدد 379 ، في 29 تشرين الأول 1952

باتجاه تحقيق تلك الأهداف ، إذ قامت في مصر ثورة 23 تموز 1952م التي أسقطت الملك فاروق وأعلنت الجمهورية ، وفي إيران قام رئيس الوزراء الدكتور مصدق بتأميم النفط وأرغم الرئيس اللبناني بشارة الخوري على الاستقالة في الثامن من شهر أيلول للعام نفسه نتيجة مقاومة الشعب لمظاهر الفساد ، فكان لهذه الأحداث صداها لدى الرأي العام العراقي وأنه بالإمكان التخفيف من الظلم والفساد في البلاد[1]

لم يستجب الوصي عبد الإله لتلك المطالب إذ عكس رد الوصي عليها طابع الاستعجال وعدم التروي[2] وشعر الوطنيون بمرارة الخيبة وأيقنوا بأن مطاليبهم هي أبعد ما تكون عن أذهان السلطة الحاكمة فانتهزوا فرصة حل مجلس النواب الذي قامت به وزارة مصطفى العمري في السابع والعشرين من تشرين الأول عام 1952 ليعلنوا مقاطعتهم للانتخابات القادمة[3] ، وجاء في بيان المقاطعة لحزب الاستقلال الصادر في الثاني من شهر تشرين الثاني للعام نفسه

«إن الشعب لا يمكنه مزاولة حقوقه الانتخابية إلا عن طريق الانتخاب المباشر»[4]

كما أصدر الحزب الوطني الديمقراطي بياناً للغرض نفسه جاء فيه

«إن مقاطعة الانتخابات ستقضي على الأوضاع السيئة وضرورة إجابة المطالب الشعبية وذلك بإجراء انتخابات حرة تتمخض عنها حكومة وطنية»[5]

---

1 الحسني ، تاريخ الوزارات ، ج8 ، ص ص280–281

Belly to Churchill, 27/11/1952 F.O., 371/98734.

Troutbeck to Eden, 7/11/1952, F.O., 371/98733.

3 عبد الرزاق الحسني ، القشة التي قصمت ظهر البعير في إنتفاضة تشرين الثاني 1952 ، آفاق عربية «مجلة» العدد (6) ، بغداد ، شباط 1984 ص14 ؛ محمد حمدي الجعفري انقلاب الوصي في العراق ، مكتبة مدبولي ، القاهرة ، 2000 ، ص84

4 الاستقلال «جريدة» العدد 1715 في 3 تشرين الثاني 1952 عبد الأمير هادي العكام ، تاريخ حزب الاستقلال العراقي 1946–1958 دار الحرية للطباعة بغداد 1980 ، ص ص 259–261

5 الأهالي ، العدد 134 ، في 13 تشرين الثاني 1952 ؛ د فاضل حسين ، تاريخ الحزب الوطني الديمقراطي 1946–1958 ، مطبعة الشعب ، بغداد ، 1963 ، ص299

وفي الوقت نفسه أصدر حزب الجبهة الشعبية المتحدة بياناً مماثلاً للغرض نفسه[1]

مؤتمر البلاط

كان ردّ الأحزاب بمثابة تحدي للوصي كما سبب إرباكاً لوزارة مصطفى العمري التي سارعت إلى إصدار بيان لتهدئة الوضع المتوتر أشارت فيه إلى استعداد الوزارة لتأليف لجنة من كبار علماء القانون والإدارة وبعض ممثلي الأحزاب لإنجاز لائحة تكفل تحقيق مبدأ الانتخاب المباشر بصورة صحيحة وأعطت الوزارة عهداً بالمصادقة على هذه اللائحة وعرضها على المجلس القادم[3]

وردّت الأحزاب على بيان الحكومة هذا باستمرار مقاطعتها للانتخابات القادمة ما لم تتم على أساس مبدأ الانتخاب المباشر[4] ، شعر رئيس الوزراء مصطفى العمري بالقلق من تطور الأوضاع بهذا الشكل فسعى إلى ترتيب اجتماع بين الوصي ورؤساء الأحزاب السياسية لتقريب وجهات النظر بينهم[5]

وافق الوصي على عقد الاجتماع الذي أطلق عليه (مؤتمر البلاط) في الثالث من تشرين الثاني عام 1952م ، حضره كل من نوري السعيد وصالح جبر وطه الهاشمي وكامل الجادرجي ومحمد مهدي كبة وأحمد مختار بابان وكافة رؤساء الوزارات السابقين عدا مزاحم الباجه جي[6] ، وافتتح الوصي الاجتماع موضحاً

---

1 الجبهة الشعبية ، العدد 380 ، في 13 تشرين الثاني 1952 ؛ خالد حسن جمعة آل قزان ، تاريخ حزب الجبهة الشعبية المتحدة في العراق ومواقفه الوطنية والقومية 1951-1958 بغداد ، 1990 ، ص ص216- 226

Troutbeck to Eden, 7/11/1952, F.O., 371/98733.

3 الزمان «جريدة» ، العدد 4587 ، في 17 تشرين الثاني 1952

4 للمزيد من التفاصيل ينظر لواء الاستقلال ، العدد 1729 ، في 19 تشرين الثاني 1952

النبأ «جريدة» ، العدد 1259 ، في 18 تشرين الثاني 1952

الحسني ، تاريخ الوزارات ، ج8 ، ص ص 315-316

6 كان مزاحم الباجه جي قد أثار غضب عبد الإله حين عاد باتفاق الكرام سنة 1950م بين العراق ومصر ينص على تأجيل الاتحاد العراقي- السوري لمدة خمس سنوات أي المدة المتبقية من مدة الوصاية ، للمزيد من التفاصيل ينظر

U.S. State Department, Central files, Iraq 1950-1954, Internal Affairs, Reel 14, From: Cairo, To: The Secretary of State, Tel. No. and Date: 118, 4 February, 1950.

أن الغاية من الاجتماع هي بحث موضوع مذكرات الأحزاب التي قدمت إليه وطلب من الحاضرين إبداء آرائهم حول الانتخابات وأفضل الطرق لإجرائها فانبرى الحاضرون لإبداء آرائهم والرد على بعضهم البعض ، وتحدث طه الهاشمي بالنيابة عن قادة الحزب الوطني الديمقراطي وحزب الاستقلال موضحاً مقترحات أحزابهم تضمنتها مذكراتهم ولذا فهم راغبون في الاصغاء وسماع آراء الآخرين ، فكان رد الساسة المؤيدين **«إن العراق لم يبلغ من النضج السياسي درجة تمكنه من إجراء الانتخاب المباشر»**[1] وأطرى بعضهم على نظام الحكم والتقدم الذي بلغته البلاد في ظل الوصي[2] ووجد طه الهاشمي أن الحديث بدأ يخرج عن صلب الموضوع فخاطب الحاضرين بقوله **«إن الفساد استشرى في كل محل والرشوة واستغلال النفوذ متفشيان»**[3] ، ثم استطرد موضحاً أن الثورة التي حدثت في مصر تسترعي الانتباه لأن بعض أسبابها موجود في العراق ، وإذا كانت العوامل متشابهة فلا بد أن تكون النتائج متشابهة أيضاً والمسألة هي مسألة وقت[4] ونبه إلى تدخل البلاط في تشكيل الوزارات في العراق ولفت نظر الحاضرين إلى الابتعاد عن استغلال النفوذ ثم وجه كلامه إلى الوصي مذكراً إياه بأن فترة وصايته سوف تنتهي بعد بضعة أشهر وهي فرصة كافية ليقوم بأعمال تهيئ عهداً أكثر استقراراً عندما يتسلم الملك فيصل الثاني مهامه الدستورية منبهاً إلى ضرورة أن يكون الحاكم بعيداً عن استغلال النفوذ[5]

كان لكلمات طه الهاشمي وقع شديد على مسامع الوصي الذي فقد اتزانه

---

1 كامل الجادرجي مذكرات كامل الجادرجي وتاريخ الحزب الوطني الديمقراطي الطليعة ، بيروت ، 1970 ، ص‌ص551–557

2 الحسني ، تاريخ الوزارات ، ج8 ، ص316

3 خلدون ساطع الحصري ، مذكرات طه الهاشمي 1942–1955م العراق سوريا القضية الفلسطينية ، ج2 ، دار الطليعة ، بيروت ، 1978 ، ص270

4 ممدوح الروسان ، العراق وقضايا المشرق العربي القومية 1941–1958 ، ط1 ، بيروت 1979 ، ص 64

5 كامل الجادرجي ، المصدر السابق ، ص 554 الحسني ، القشة التي قصمت ظهر البعير ص15

ونعت الهاشمي بالكذاب ، فغادر الأخير الاجتماع بصحبة كامل الجادرجي وهما متأثرين من تصرف الوصي ، وهكذا فض الاجتماع دون التوصل إلى النتائج المرجوة منه[1] فقصد ممثلو الأحزاب السياسية دار طه الهاشمي واجتمعوا معه ، معبرين عن أسفهم وتأثرهم لما حصل واستعدادهم لعمل ما يراه مناسباً لرد هذه الإهانة ، فأجابهم «**إنه لا يريد أن يكون قميص عثمان**» ، تاركاً لهم حرية التصرف على أن يقوم هو بما يجده مناسباً[2]

ازدادت الأوضاع سوءاً بعد فشل الاجتماع مما أدى الى استقالة وزير المالية إبراهيم الشابندر في الحادي عشر من شهر تشرين الثاني 1952م[3]

وكان من نتائج فشل مؤتمر البلاط توسع شقة الخلاف بين البلاط الملكي والأحزاب السياسية التي أدركت أن المواجهة مع السلطة الحاكمة هي الطريق الأفضل لمعالجة مشاكل البلاد[4] وفي ظل هذه الأوضاع الداخلية المتردية والصراع المستمر والمتصاعد بين القوى الوطنية ومطاليبها المشروعة من جهة وبين البلاط والوزارة من جهة أخرى حصل إضراب كلية الصيدلة والكيمياء[5] ، واتسع نطاق الإضراب وشمل كليات أخرى كالطب والحقوق والتجارة[6]

---

1 Troutbeck to Eden, 8/11/1952, F.O., 371/98733

الحسني ، تاريخ الوزارات ، ج8 ، ص 318

3 المصدر نفسه ، ص 327

4 حنا بطاطو ، العراق الطبقات الاجتماعية والحركات الثورية من العهد العثماني حتى قيام الجمهورية ، الكتاب الأول ، ترجمة عفيف الرزاز ، ط1 ، بيروت ، 1990 ، ص372

5 حصل الإضراب بسبب إعلان الوزارة نيتها في إجراء تعديل للنظام الداخلي للكلية يعد الطالب المعيد في بعض الدروس معيداً في كافة المواد الأخرى ، وقد نصت المادة الرابعة والثلاثون من النظام فقرة (أ) على ما يلي (كل طالب رسب في ثلاثة مواضيع أو أكثر في الامتحان النهائي أو رسب في موضوع أو أكثر في امتحان الاكمال ، يكون معيداً في صفه) ، الفقرة (ج) على الطالب المعيد إعادة كافة مواضيع الصف الذي رسب فيه) ينظر الوقائع العراقية «جريدة» ، بغداد ، العدد 3173 ، في 20 تشرين الأول 1952

6 الاهالي ، العدد 141 ، في 21 تشرين الأول 1952

واستثمرت الأحزاب السياسية الوطنية هذا الحادث لإشعال انتفاضة شعبية عمت أرجاء البلاد طالب فيها المتظاهرون بوجوب الأخذ بمبدأ الانتخاب المباشر وسقوط الملكية وتحقيق المطالب الوطنية بتحسين الأوضاع الداخلية للبلاد[1] ازداد الموقف تأزماً بعد حدوث مصادمات عنيفة بين المتظاهرين ورجال الشرطة أسفرت عن استشهاد (27) من المتظاهرين و(4) رجال من الشرطة واعتقال (73) متظاهراً ، فضلاً عن اعداد أخرى من الجرحى[2]

وقفت حكومة مصطفى العمري عاجزة أمام هذا الغليان الشعبي المتزايد خاصة وإن العمري كان قد صرح مسبقاً بأن وزارته لن تستخدم السلاح لفض التظاهرات اعتقاداً منه **«بأن الكثير منهم قد غرر بهم»**[3] لذا قبلت استقالة الوزارة أعلاه في الثالث والعشرين من تشرين الثاني عام 1952م ليصل الجيش إلى السلطة في اليوم نفسه ، بتشكيل رئيس أركان الجيش اللواء الركن نور الدين محمود الوزارة الجديدة[4]

وكان اختيار البلاط له تمهيداً لإنزال الجيش واستخدام القوة ضد المعارضة ، ولما كان اللواء الركن نور الدين محمود قد أبدى استعداده أثناء المناقشات مع الوصي للقضاء على الانتفاضة ، بعد ما عرف عن ولائه المطلق للعائلة الهاشمية عندما كان قائداً للقوات العراقية ورئيساً لأركان الجيوش العربية ، ووكيلاً للقائد الأعلى للقوات العربية المرابطة في فلسطين عام 1948م ، فكان أداة طيعة بين يدي ملك الأردن عبدالله بن الحسين عم الوصي عبد الإله[5] وكانت السفارة البريطانية قد تدخلت مسبقاً لتدارك الموقف ، فبادرت عبر سفيرها في العراق حينذاك (جون

---

1 محمد مهدي كبة ، مذكراتي في صميم الأحداث 1918-1958 ، دار الطليعة ، بيروت 1965 ، ص 346 ؛ محمد مهدي الجعفري ، المصدر السابق ، ص‌ص 94-95

2 جعفر عباس حميدي ، التطورات السياسية في العراق 1941-1953 ، مطبعة النعمان ، النجف ، 1976 ، ص 718

3 م م ن ، الاجتماع الاعتيادي لسنة 1952-1953 ، الجلسة الحادية والعشرين ، بتاريخ الثاني والعشرين من تشرين الأول 1952 ، ص329

4 خليل كنه ، العراق امسه وغده ، بيروت ، 1966 ، ص 153

5 محمد حمدي الجعفري ، المصدر السابق ، ص 103

تروتبيك) إلى تشجيع عبد الإله لتنفيذ خطته التي وضعها أمام السفير بتشكيل حكومة عسكرية يرأسها ضابط برتبة كبيرة وإلغاء الأحزاب السياسية واعتقال كافة قادتها[1] وقد كتب السفير البريطاني تروتبيك إلى لندن حال صدور الإرادة الملكية بتكليف اللواء الركن نور الدين محمود لتشكيل الوزارة قائلاً «**أنا مقتنع بأن تعيين عسكري بمنصب رئيس الوزراء لا يمثل مؤامرة عسكرية لكنها حركة يتحسب لها المدنيون**»[2] وأشار أحد الساسة العراقيين إلى ما ذكرناه بقوله «**وشعر الساسة بثقل الأمير ، وإن وجوده يهدد بالخطر حتى أن شخصية سياسية أجنبية مهمة نصحت قائلة لوزير الخارجية إذا لم تتداركوا أمر هذا الأمير فسوف لا يبقى بلاط**»[3]

وكانت باكورة أعمال وزارة نور الدين محمود الاستعانة بالجيش وإنزاله إلى الشارع ، ثم إعلان الأحكام العرفية مساء يوم الثالث والعشرين من تشرين الثاني عام 1952 ووضعت بغداد تحت الإدارة العسكرية ، وجعلت من قائد القوات العسكرية في بغداد مرجعاً أعلى لجميع الإدارات[4] كما اتخذ القائد العسكري قراراً بتعطيل (17) صحيفة في بغداد وخمس صحف في الموصل وصحيفتين في البصرة وصحيفة واحدة في الحلة[5] وشنت الحكومة حملة اعتقالات واسعة فتم اعتقال (220) وزيراً سابقاً ونائباً وصحفياً[6] فكانت

---

1 F.O., to Baghdad 19/11/1952, F.O., 371/98735.

2 Troutbeck to F.O., 25/11/1952, F.O., 371/98733.

3 علي الشرقي ، الأحلام ، بغداد ، 1963 ، ص 175

4 الوقائع العراقية ، العدد 3188 ، في 25 تشرين الثاني 1952 ؛ محمد توفيق حسين ، عندما يثور العراق ، ط1 ، دار العلم للملايين ، بيروت ، 1959 ، ص 217

5 قيس عبد الحسين الياسري ، الصحافة العراقية والحركة الوطنية من نهاية الحرب العالمية الثانية وحتى ثورة 14 تموز 1958 ، دار الحرية للطباعة ، بغداد ، 1978 ، ص 520

6 كان من بين الشخصيات التي تم اعتقالها كامل الجادرجي رئيس الحزب الوطني الديمقراطي وقاسم حسن سكرتير الحزب وحسين جميل من أعضاء الحزب ومحمد صديق شنشل وفائق السامرائي وإسماعيل الغانم من حزب الاستقلال ومن حركة أنصار السلام تم اعتقال عبدالوهاب محمود ومحمد مهدي الجواهري ينظر محمد مهدي كبه ، المصدر السابق ، ص348 ؛ كامل الجادرجي ، المصدر السابق ، ص 582 ؛ مقابلة شخصية مع السيد رؤوف كمونة عضو الحزب الوطني الديمقراطي فرع النجف في 17 آب 2000

هذه هي المرة الأولى التي يستخدم فيه البلاط الجيش لضرب الشعب وقمع انتفاضته[1]

حاول رئيس الوزراء نور الدين محمود إعادة الثقة وامتصاص النقمة الشعبية على البلاط وحكومته ، بعد أن كبح جماح الحركة الوطنية بالقوة ، فأصدر بياناً وضح فيه رغبة وزارته للقيام بإصلاحات لرفع مستوى معيشة المواطنين ، مؤكداً أن الحكومة مصممة على قمع العناصر الفاسدة والمحافظة على هيبة الدولة وستقوم في الحال بتأليف لجنة من كبار علماء القانون والإدارة لإعداد قانون الانتخاب المباشر[2]

وصدر المرسوم ذات العدد (6) لسنة 1952 في السادس عشر من كانون الأول للعام نفسه بإجراء الانتخابات وفق مبدأ الانتخاب المباشر[3] ثم باشرت الحكومة في السابع عشر من كانون الثاني عام 1953م بإجراء الانتخابات النيابية في أجواء غير مناسبة فالأحكام العرفية سارية المفعول حتى ذلك الوقت والصحف معطلة والأحزاب السياسية لم يعد لها نشاط فعلي بسبب اعتقال قادتها مع مجموعة من السياسيين البارزين واتباعهم[4] وعندما بدأت الانتخابات بدا واضحاً منذ اللحظة الأولى تدخل الحكومة السافر في سير الانتخابات التي انتهت بفوز كاسح لمرشحي حزب نوري السعيد (الاتحاد الدستوري) على الرغم من محاولات البلاط لجر الانتخابات لصالح مرشحيه[5] لذا لم يكن المجلس الجديد أفضل حالاً من المجالس السابقة[6]
وبعد انتهاء مهمة رئيس الوزراء اللواء الركن نور الدين محمود التي كلفه بها البلاط لقمع الانتفاضة وإجراء الانتخابات النيابية وجد الوصي أن الوقت قد

---

1 الوقائع العراقية ، العدد 3188 ، في 25 تشرين الثاني 1952

محمد حمدي الجعفري ، المصدر السابق ، ص 111

3 الوقائع العراقية ، العدد 3198 ، في 18 كانون الأول 1952

4 الحسني ، تاريخ الوزارات ، ج8 ، ص 334

5 Troutbeck to Eden, F.O., 24/1/1953, F.O., 371/104665.

6 محمد مهدي كبة ، المصدر السابق ، ص352 ؛ عادل غفوري خليل ، أحزاب المعارضة العلنية في العراق 1946-1954 ، بغداد ، 1984 ، ص231

آن لإقالة رئيس الحكومة لأن بقاءه يشكل خطراً على النظام إذ قد يحفز وجوده الجيش للقيام بعمل عسكري ضد البلاط[1]

فأوضح الوصي لرئيس الوزراء رغبته في عودة الحكم المدني ليقدم الأخير استقالة وزارته التي قبلت في التاسع والعشرين من كانون الثاني عام 1953[2]
وعلى الرغم من أن الانتفاضة لم تحقق أهدافها إلا أنها ساعدت على تعميق الوعي الثوري والوطني[3] ، وزادت من عزلة السلطة الحاكمة وأجبرتها على تحقيق بعض المطالب الوطنية بإجراء الانتخاب المباشر[4]

وقع اختيار البلاط بعد أن استتب الأمر له على جميل المدفعي لتشكيل الوزارة الجديدة والتي قام بتشكيلها للمرة السادسة في التاسع والعشرين من كانون الثاني عام 1953م وكان من بين أعضائها نوري السعيد وزيراً للدفاع وتوفيق السويدي وزيراً للخارجية وعلي جودت الأيوبي نائباً لرئيس الوزراء[5]
قوبلت هذه الوزارة بعدم الرضا والارتياح من قبل المعارضة حتى قيل عنها بأنها أكبر وزارة رجعية في تاريخ الوزارات العراقية في حين وصفت من قبل العناصر الموالية للحكومة بأنها ضمت خيرة العناصر المشهود لها بالخبرة والدراية[6]

وبادرت القوى الوطنية بتوجيه الانتقادات للبلاط الملكي والحكومة لاستمرار فرض الأحكام العرفية من خلال مذكرتين رفعهما للبلاط كل من حزب الاستقلال في الواحد والثلاثين من كانون الثاني عام 1953 والحزب

---

1 مؤيد إبراهيم الونداوي ، العراق في التقارير السنوية للسفارة البريطانية 1944-1958 دار الشؤون الثقافية ، بغداد ، 1992 ، ص167

الحسني ، تاريخ الوزارات ، ج8 ، ص348

3 نضال البعث ، القطر العراقي ، ج5 ، ط2 ، بيروت ، 1971 ، ص ص 39-41

4 سعاد خيري ، من تاريخ الحركة الوطنية الثورية المعاصرة في العراق 1920-1958 ، بغداد ، 1974 ، ص200

5 الحسني ، تاريخ الوزارات ، ج9 ، ص6

6 جعفر عباس حميدي التطورات والاتجاهات السياسية الداخلية في العراق 1953-1958 ، بغداد ، 1980 ص46

الوطني الديمقراطي في الأول من شباط للعام نفسه[1] ، فكان رد رئيس الوزراء جميل المدفعي عليهما **«إني آسف على ما أملته الظروف من الوقائع وما جرت إليه الأمور التي لا تقرها القوانين ، مما أدى إلى استعمال الإجراءات الدستورية حفظاً للأمن ومما لا ريب فيه أن الحكومة ستهي الإدارة العرفية عندما ترى زوال الأسباب التي دعت إلى إعلانها»**[2] ولم تقتنع القوى الوطنية بهذا الرد وردت بجواب إلى رئيس الوزراء معلنة فيه أسفها لقبوله استمرار الأوضاع الشاذة ، واستمرارها المطالبة برفع الأحكام العرفية عن البلاد[3]

كان لتدهور الأوضاع السياسية والاقتصادية في البلاد والضغط الذي مارسته القوى الوطنية لعودة الحياة الديمقراطية صداها في قيام الاضرابات مرة أخرى ، فقد أضرب عمال شركة الدخان الأهلية مطالبين بعودة زملائهم الذين فصلوا في أعقاب الانتفاضة[4] ، وأضرب طلاب دار المعلمين في بغداد أيضاً بسبب فصل أحد الطلبة لأسباب إنضباطية وطالب المضربون بإلغاء الأحكام العرفية وعودة الحياة الديمقراطية[5]

ونعتقد أن الدور المشبوه الذي مارسه البلاط الملكي كان المحرك الأساس لظهور عدد من الشخصيات غير الكفوءة على مسرح السياسة العراقية للفترة من 1939 إلى 1953 ، في حين كان الشارع العراقي يرنو إلى تسلم الملك فيصل الثاني مهامه الدستورية لعله يعطي البلاد دفعة إلى الأمام

---

1 عبد الأمير العكام ، المصدر السابق ، ص ص274-276 فاضل حسين ، المصدر السابق ، ص321

لواء الاستقلال ، العدد 14 ، في 22 أيلول 1953 ؛ الحسني ، تاريخ الوزارات ج9 ، ص17

3 محمد مهدي كبه ، المصدر السابق ، ص352 فاضل حسين ، المصدر السابق ص322

4 رزاق إبراهيم حسن تاريخ الطبقة العاملة في العراق بين الاضرابات والتنظيم النقابي 1918-1968 ، المؤسسة العربية للدراسة والنشر ، بيروت ، 1976 ، ص113

5 جعفر عباس حميدي ، التطورات السياسية 1941-1953 ، ص735

علاقة الملك بولي العهد وتأثيرها في سياسة البلاط الملكي

شهدت الفترة مدار البحث (1953-1958) ظهور شخصيتين مهمتين على مسرح السياسة العراقية أدت كل منهما دورها فيه وحسب قدراتها وإمكانياتها لرسم سياسة البلاط الملكي لتلك الفترة وهما الملك فيصل الثاني وولي العهد عبد الإله

وطبيعياً أن لا تظهر سوى شخصية الملك فيصل الثاني الذي يملك السلطات الدستورية ، لكننا سنرى أن ما حصل خلافاً لذلك ، فقد برز ولي العهد عبد الإله الذي لا يملك أي سلطة دستورية مسيطراً على زمام الأمور في البلاد ، وذلك تبعاً لطبيعة العلاقة التي تربط بينه وبين الملك فالأمير عبد الإله بن الملك علي بن الحسين (ملك الحجاز السابق)[1] كان له دور فاعل في توجيه دفة السياسة العراقية والسيطرة عليها للفترة من سنة 1939 إلى 1958م ، إذ أصبح وصياً على الملك بعد أن نودي بفيصل الثاني ملكاً على العراق في الرابع من نيسان عام 1939م[2]

وتميزت فترة وصايته بابتعاده عن أماني الشعب العراقي في الاستقلال التام والتخلص من الروابط مع بريطانيا والمشاريع الاستعمارية في المنطقة ، وقد عرف عنه تجاوبه مع السياسة الإنكليزية واستعداده لتبني خططها وتدابيرها ، وكان له تأثير سلبي على الملك فيصل الثاني عندما حاول إلغاء شخصيته ودوره في الحياة العامة[3] وقد ظل الرأي العام العراقي يرنو بنظره إلى الوقت الذي تنتهي فيه فترة

---

1 طارق الناصري عبد الإله الوصي على عرش العراق 1939-1953 ج1 بغداد 1990، ص 6 ؛ مير بصري ، اعلام السياسة في العراق الحديث ، لندن ، د ت ، ص 40
الحسني ، تاريخ الوزارات ، ج5 ، ص79

3 للمزيد من التفاصيل ينظر ناجي شوكت ، سيرة وذكريات ثمانين عاماً ، ط1 ، بيروت ، 1977 ، ص‌ص548-549 ؛ توفيق السويدي ، وجوه عراقية عبر التاريخ ، لندن ، د ت ، ص148

وصايته ويمارس فيه الملك صلاحياته الدستورية في حين استمر الوصي عبد الإله يعيش هاجس الخوف من الجيش الذي انتفض ضده وضد المصالح البريطانية في البلاد عام 1941م ، إذ صمم على أن لا يسمح للجيش بالتحرك ضده مرة أخرى بتقويضه وإضعافه مما ولد كرهاً شديداً بينه وبين أوساط الجيش ويذكر في هذا الخصوص «**كانت عقدة عبد الإله الأولى والأخيرة ، محصورة في ثورة العراق عام 1941م ، وهروبه مع نوري السعيد وبعض رجال السياسة العراقيين إلى عمان فالقدس فقد مضى عام بعد عام ، وعقدة عام 1941 تحكم عقلية عبد الإله ، وتتحكم فيها ـ كان لا يستطيع أن ينساها ولا يستطيع أن يتساهل تجاه كل من اشترك فيها**»

وأثرت مزاجية وانفعالات ودكتاتورية عبد الإله على علاقته بمفاصل الدولة ، فعن علاقته بالساسة ورؤساء الوزارات فقد كان القطب الرئيس فيها ، «**كل شيء كان بيد عبد الإله حتى رؤساء الوزارات الآخرين ما كانوا يقدروا أن يعملوا شيء**»[3] أما عن علاقته بالأحزاب السياسية فقد اتسمت بالشدة والعنف لتصل في بعض الأحيان إلى حدّ حل تلك الأحزاب واعتقال قادتها ، كلما اشتد عودها كما حدث عام 1941م و1952م ولنستكمل صورة المشهد السياسي للفترة موضوعة البحث ، لا بدّ لنا من التعرف على الملك فيصل الثاني ، وهو فيصل بن غازي بن فيصل الأول بن الحسين بن علي بن محمد بن عون ، أمه عالية بنت علي بن الحسين بن علي بن محمد بن عون ، الذي كان ملكاً للحجاز[4]

ولد في قصر الزهور في اليوم الثاني من مارس عام 1935م وخلف والده الملك غازي بن فيصل على العرش عام 1939 ، وظل تحت وصاية خاله الامير عبد الإله حتى عام 1953م[5]

---

1 محمد حمدي الجعفري ، المصدر السابق ، ص 17

ناصر الدين النشاشيبي ، ماذا جرى في الشرق الأوسط ؟ ، بيروت ، د ت ، ص 251

3 محاضر المحكمة العسكرية العليا الخاصة ، وزارة الدفاع ، ج4 ، بغداد ، 1959 ، ص 129

4 أحمد فوزي ، المصدر السابق ، ص 77

لطفي جعفر فرج ، الملك غازي ودوره في سياسة العراق في المجالين الداخلي والخارجي 1933–1939 ، مطبعة سومر ، بغداد ، 1987 ، ص 243

علاقة الملك بولي العهد

بعد أن تطرقنا إلى بعض جوانب شخصيتي الأمير عبد الإله[1] والملك فيصل الثاني[2] لا بد لنا من الإشارة إلى أن العلاقة بينهما كان يسودها حب التسلط والسيطرة من قبل الأمير عبد الإله ، فالمصادر التاريخية تشير إلى تأثير عبد الإله على الملك فيصل الثاني «**كان من العمق بحيث بقي (عبد الإله) الرئيس الفعلي ، وعلى الرغم من أنه لم يكن يملك الكثير من الشعبية ، إلا أنه كان يتمتع بسلطة واسعة ، احتفظ بها حتى آخر يوم من حياته**»[3] فقد بقي ممسكاً بكافة الصلاحيات الدستورية طيلة فترة وصايته على العرش وولايته للعهد فيما بعد ، ويمكننا القول إنه بقي الممثل الأول للبلاط الملكي العراقي طيلة الفترة 1939 إلى 1958م

وذكر خليل كنه في الاتجاه نفسه «**بقي الوصي في إمعانه في التدخل في سلطات الملك الدستورية وإصراره على أن يكون هو المسؤول الأول**»[4] كما أشار الملك حسين

---

1 قضى الأمير عبد الإله ثلاث سنوات (1929–1932) في كلية فكتوريا بالإسكندرية ولم يكمل دراسته فيها ، وعاد إلى بغداد وعين في إحدى دوائر وزارة الخارجية لاكتساب الخبرة وتوسيع معلوماته للمزيد من التفاصيل ينظر نجدت فتحي صفوت ، العراق في الوثائق البريطانية سنة 1936 ، ط1 البصرة ، 1983 ، ص52

درس الملك فيصل الثاني على يد أساتذة خصوصيين أكفاء عراقيين وأجانب منهم الدكتور مصطفى جواد للغة العربية والشيخ عبد الله الشيخلي لتعليمه القرآن الكريم ومبادىء الدين ، والرياضيات والجغرافية والتاريخ كان يدرس كل من الأساتذة عبد الغني الدللي وناجي عبدالصاحب وأكرم شكري وجليل مطر ، ومن الأساتذة الانكليز المسترسايدبوتم والمستر بيث رفرز والبروفسور هملي مستشار وزارة المعارف آنذاك لتعليمه اللغة الانكليزية ، ولتعليمه اللغة الكردية كان يدرسه الوزير العراقي والأديب الكردي توفيق وهبي بك ، أرسل إلى مدرسة ساندرويد عام 1947 ثم التحق في عام 1949 بكلية هارو التي تخرج منها عام 1952م للمزيد من التفاصيل ينظر حسن محسن حسب ومحمود مطلك العلوان ، المصدر السابق ، ص27

3 الحسين ملك المملكة الأردنية الهاشمية ، مهنتي كملك (أحاديث ملكية) نشرها باللغة الفرنسية فريدون صاحب جم ، ترجمة الدكتور غازي غزيل ، مراجعة محمد عزت نصر الله ، ط1 بغداد ، 1987 ، ص136

محاضر المحكمة العسكرية العليا الخاصة ، وزارة الدفاع ، ج4 ، ص 75

إلى سيطرة عبد الإله على الملك فيصل الثاني بأنه كان في نزهة ذات يوم في خارج لندن وكان معه في السيارة الملك فيصل الثاني والأمير عبد الإله فاقترح الملك فيصل أن تسلك السيارة طريقاً منحرفاً فيه مناظر خلابة فيقول الملك حسين **«لم يتنازل ولي العهد حتى بالإجابة ، أصبت بالدهشة لأن فيصلاً كان ملكاً للعراق على كل حال استشاط عبد الإله غضباً من جديد وبدون سبب مبرر وجعل يشتم الملك ويوبخه ويعنفه كما لو كان صبياً غير مؤدب»**[1] وقد أكد ذلك السيد عبد الرزاق الحسني بقوله

«ظل (عبد الإله) يمارس السلطة عملاً ، على الرغم من تولي الملك فيصل الثاني صلاحياته الدستورية اسماً فظل يعامل من جانب خاله معاملة القاصر»[2] وهذا ما يبرر عدم التغيير في سياسة البلاط فالمسيطر هو المسيطر على الرغم من وجود الملك على رأس البلاط الملكي

وذكر البعض إن عبد الإله وبعد بلوغ الملك فيصل الثاني سن الرشد ، أوضح بأنه سيبقى مع الملك فيصل سنة واحدة فحسب ، لكي يساعده وإن من الأفضل أن يتركه بعد ذلك ليتحسس بنفسه طريقه إلى أمام[3] في حين ينفي توفيق السويدي ذلك بقوله **«فبعد أن تولى الملك فيصل الثاني سلطاته الدستورية بفترة كنت كالكثيرين من سواي أسمع من هنا وهناك ما يدل على اعتقاد الشعب أن الأمير عبدالإله ما زال رغم انتهاء عهد وصايته يتصرف وكأنه هو الملك أو الوصي وحسب سياسته التي كان الشعب مستاء منها أشد الاستياء فاستطعت بعد جهد أن أقنع السيد محمد الصدر ، السيد جميل المدفعي ، بأن نقابل الأمير بصورة سرية ، ونقنعه بالابتعاد عن العراق كسفير في بريطانية أو أمريكة [كذا]، ليفسح المجال للملك كي يتولى سلطاته الدستورية ، غير متأثر بسياسة خاله وتوجهاته ، فيكتسب مزيداً من محبة الشعب وثقته وعندما قابلناه وبدأت في الحديث ، ظهر الاستياء والامتعاض على وجه**

---

1 الحسين ملك المملكة الأردنية الهاشمية ، المصدر السابق ، ص 150

الحسني ، تاريخ الأحزاب السياسية العراقية ، ط1 ، بيروت ، 1980 ، ص343

3 جيرالد دي غوري ، ثلاثة ملوك في العراق ، ترجمة وتعليق سليم طه التكريتي ، بغداد 1983 ، ص 285

عبد الإله وأعرب عن رفضه للفكرة بشيء من الضيق ، لكنني سمعت فيما بعد ، من أحمد مختار بابان الذي كان رئيساً للديوان الملكي ، أن عبد الإله قبل مغادرته مطار بغداد في إحدى رحلاته الأخيرة ، نادى رئيس ديوانه أحمد مختار وهمس في أذنه بأنه قد لا يعود الى العراق ، لكنه عاد واستمر في سياسته حتى كان ما كان ، ولا حول ولا قوة إلا بالله»[1]

نرى مما تقدم أن الملك بقي ظلا لخاله مسلوب الارادة ولذلك لم تتغير أوضاع البلاد السياسية والاقتصادية والاجتماعية وفي هذا الخصوص أشار محمد مهدي كبه قائلاً «وكان عهد وصايته عهد شؤم ونحس على البلاد وأبنائها وعلى الملك القاصر الذي تولى الوصاية عليه وعلى عرشه فقد تعمد عدم تنشئته نشأة وطنية وقومية وترك أمر تربيتـه للحواضن الأجنبيات ثم أرسله إلى بعض المدارس الانكليزية في لندن ليعيش في أجوائها الارستقراطية عيشة العبث واللهو واللعب ، فنشأ عديم الشخصية ، فاقد الإرادة ، وهذا ما كان يريده له عبد الإله ليستمر في سيطرته عليه عند ممارسته لسلطاته الدستورية وهكذا كان فإنه بقي المتنفذ والمسيطر على سياسة البلاط بعد انتهاء عهد وصايته ولم يكن الملك البائس سوى دمية من دمى البلاط لا حول له ولا قوة ولا رأي ولا إرادة وكان كالببغاء يردد في المناسبات ما يلقنه الوصي به إليه»[2] وهذا القول يؤكد ما ذهبنا إليه من أن تغييراً لم يحدث في سياسة البلاط ، ذلك أن الملك يرى بعين خاله ولي العهد الذي حكم العراق بسلطات ابن أخته الملك فيصل الثاني

وأضاف آخر في الغرض نفسه «فإذا كره (عبد الإله) أحداً ، عمل جاهداً على أن يحمل الملك على كراهيته وإذا أحب أحداً ، عمل جاهداً على أن يحمل الملك على حبه كل ذلك لكي يثبت للناس أنه وحده الذي يحكم ، لا نوري ، ولا الملك ، ولا البرلمان»[3]
ويمكننا من خلال ما تقدم أن ندرك مدى سيطرة عبد الإله على الملك الذي لم يكن

---

1 توفيق السويدي مذكراتي نصف قرن من تاريخ العراق والقضية العربية بيروت 1969 ، ص 520

محمد مهدي كبه ، المصدر السابق ، ص 97

النشاشيبي ، المصدر السابق ، ص 256

حراً حتى في أحاسيسه ومشاعره ، وقد علق ناجي شوكت عن ذلك بقوله

«بعد أن بلغ الملك فيصل الثاني السن القانونية التي حتمتها [كذا] المادة (22) من القانون الأساسي العراقي وهي 18 عاماً وتولى سلطاته الدستورية في الثاني من أيار 1953 ، أصبح ولياً للعهد فقط ، فكان المفروض أن يترك ابن أخته الملك فيصل حراً في التصرف وأن يفسح له مجال التعرف على رجال سياسته ، والاسترشاد بآرائهم ، وحل معضلات المملكة ولكن عبد الإله هذا بقي ملازماً لابن أخته في ليله ونهاره ، وكان يملي عليه إرادته ويوجهه الوجهة التي يرتضيها وهكذا أصبح فيصل الثاني أسير خاله في حله وترحاله ، حتى قضى عليه وعلى نفسه ، فقد كان على من يود مقابلة الملك أن يحظى بمقابلة ولي العهد أولاً ، وكان إذا ركب عبد الإله في سيارته أركب الملك إلى جانبه ، وإذا زار جهة من الجهات أو بلد من البلدان ، صحبه معه على كل حال وهكذا بقيت السلطة بيد عبد الإله وأصبح فيصل (خراعة خضرة) ، فيكون عبد الإله قد حكم العراق حكماً مباشراً من اليوم الرابع من نيسان من السنة 1939م إلى اليوم الثاني من شهر مارس لسنة 1953 ، أي أكثر من أربع عشرة سنة وحكم من وراء الستار منذ الثاني من مارس 1953 حتى الاطاحة بنظام الحكم الملكي في العراق في الرابع عشر من تموز 1958 أي نحو خمس سنوات»[1]

وهكذا كانت لأنانية عبد الإله وتسلطه على شخصية الملك انعكاسه السلبي على العلاقة بين البلاط الملكي والشعب العراقي ، وعن هذه العلاقة ذكر البعض أن الشعب العراقي كره عبد الإله كرهاً بالغاً ، لأنه ما كان ذا شأن اجتماعي يذكر ولم يكن يتقرب من الشعب وزعمائه السياسيين الوطنيين[2] وأشار آخر في الغرض نفسه

«ففي ظل عبد الإله فقدت الملكية كل صلة لها بالأهلين ، كما أبعدت المظاهر الجديدة من قصور فخمة من المرمر ، وأبنية حديثة للبرلمان ، وتعميمات للاوبرا وسط دجلة ، الشقة بين العرش وبين الشعب ، الذي أخذ ينظر إلى الملكية نظرة الاستغراب أكثر من الاجلال ،

---

1 ناجي شوكت ، المصدر السابق ، ص‌ص 574–575

2 سلمان التكريتي ، الوصي عبد الإله بن علي يبحث عن عرش ، الدار العربية للموسوعات بيروت ، 1989 ، ص 12

لاسيما وإن هذا الشعب كان معظم أفراده لا يزالون يعيشون في فقر مدقع وعجز شديدين ، واتجه اللوم إلى الأسرة المالكة لسماحها بهذا الفساد الطاغي على جهاز الحكم في البلاد»[1] وعن سبب التباعد بين الملك فيصل الثاني وشعبه ذكر الملك حسين «كان لا يستطيع التصرف إلا بإذن وهذا الإذن لم يمنح له دوماً»[2] بينما يعزي البعض عدم قدرة الملك فيصل الثاني على إظهار مواهبه وإثبات قدرته إلى الأيام التي لم تترك له فرصة لذلك[3]

يظهر لنا مما تقدم أن العلاقات بين الملك وولي العهد كان يسودها الاختلال في التوازن ، فالأول أتت به الأقدار لتضعه على رأس البلاط الملكي ملكاً دستورياً لم تساعده قدراته ومؤهلاته للنهوض بأعباء مسؤولية الحكم وذلك ربما يرجع لابتعاده عن بلاده فترة طويلة للدراسة مما جعله يجهل بواطن أمورها ويفتقر الدراية بشؤونها وكيفية إدارتها أما الثاني فقد كان محباً للسيطرة أنانياً في استحواذه على الحكم ، فما إن انتهت وصايته حتى أصبح ولياً للعهد ، فقد حسب لكل أمر حسابه كي يبقى مسيطراً على السلطة ، فضلاً عن سيطرته على شخصية الملك التي أصبحت طوع يديه مما انعكس سلبياً على نظرة الشعب العراقي للبلاط الملكي الذي بقي على منواله السابق في سياسته عهد الوصاية

تتويج الملك فيصل الثاني

أعلنت رئاسة التشريفات الملكية في بيان يوم الثالث والعشرين من تشرين الأول عام 1952 إن الملك فيصل الثاني قد أنهى دراسته في كلية هارو بعد حصوله على الشهادة الرسمية بتفوق وإنه في طريق عودته إلى العراق وعند وصول الملك إلى بغداد في الثلاثين من الشهر نفسه ، سر لما شهده من الشعب العراقي من محبة ووفاء عند استقباله في عاصمة ملكه ، فوجه كلمة من دار الإذاعة مساء يوم الثاني من تشرين الثاني عام 1952 ،جاء فيها

---

1 جيمس موريس ، الملوك الهاشميون ، ترجمة المكتب العالمي للتأليف والترجمة ، بيروت ت ، ص 221

الحسين ، ملك المملكة الأردنية الهاشمية ، المصدر السابق ، ص 138

عصمت السعيد ، نوري السعيد رجل الدولة والإنسان ، لندن ، 1992 ، ص 22

«شعبي العزيز في الوقت الذي أعود فيه إلى بلادي العزيزة لا يسعني إلا أن أتقدم اليكم بوافر الشكر على ما أبديتموه نحوي من ترحيب وولاء مما ترك أعمق الأثر في نفسي ، وإنه يسرني أن أعود إلى الوطن بعد استكمال دراستي ، وسيكون في وسعي أن أتلمس حاجات شعبي وأمانيه عن كثب دارساً ومستقصياً ما يعود نفعه على البلاد بالخير ، وإني لآمل بفضل تآزركم وتعاونكم الوثيق أن تتحقق للبلاد أمانيها وختاماً أكرر شكري ودعائي لكم ، سائلاً المولى العلي القدير أن يأخذ بيد الجميع لما فيه خير الشعب وعز البلاد ، والله ولي التوفيق»[1]

وأمضى الملك منذ وصوله إلى بغداد إلى يوم تتويجه في الاستعداد والتهيؤ لاستلام السلطات الدستورية واكتساب الخبرة اللازمة لملك شاب قضى معظم حياته بعيداً عن بلاده ، لذا فقد اختير عدد من كبار الموظفين والخبراء لمباحثته في شؤون البلاد العامة ، منهم الدكتور نديم الباجه جي لمباحثته في شؤون النفط والأستاذ عبد الجبار التكرلي ـ عضو محكمة التمييز لمباحثته في الحقوق الأساسية وتشكيل المحاكم والأستاذ عبد الحميد رفعت مدير الداخلية العام لمباحثته في الشؤون الإدارية والعشائرية فضلاً عن لقاءاته المتكررة برئيس الوزراء جميل المدفعي للتباحث في شؤون الحكم

وافتتح الملك فيصل الثاني في الثامن عشر من تشرين الثاني عام 1952م خطاً جديداً لأنابيب نفط كركوك وقد شهد حفل الافتتاح في كركوك الوصي ورئيس الوزراء والوزراء وكبار الشخصيات[3] كما غادر الملك وخاله الوصي بغداد في الثاني والعشرين من شباط عام 1953م لزيارة كربلاء والنجف وبعد أن قضيا في القصر الملكي في الكوفة مدة ، سافرا إلى لواءي الديوانية والحلة ثم عادا إلى العاصمة في الخامس من آذار للعام نفسه ، وفي الخامس عشر من الشهر نفسه توجها بالقطار إلى لواءي المنتفك والكوت وبعد أن تفقد أحوالها وأقيمت على شرفهما المآدب عادا إلى العاصمة في العشرين منه ، وفي الخامس من نيسان

---

1 الحسني ، تاريخ الوزارات ، ج 8 ، ص 289

2 أحمد فوزي ، المصدر السابق ، ص 91

3 حسن محسن حسب ومحمود مطلك العلوان ، المصدر السابق ، ص‌ص 104–105

عام 1953 قصد الملك بصحبة خاله ونوري السعيد وزير الدفاع جواً مدينة البصرة وبعد أن تفقد أحوالها ، استقل اليخت الملكي إلى الكويت ، ثم عادا إلى البصرة ومن ثم إلى بغداد[1]

ولما كانت المادة (22) من القانون الأساسي العراقي تنص على أن **«سن الرشد للملك هو تمام الثامنة عشر عاماً من العمر»**[2] فقد كان يوم الثاني من أيار عام 1953 هو اليوم الذي يصبح فيه الملك فيصل الثاني مؤهلاً لاستلام مهامه الدستورية كملك ذلك أنه ولد في الثاني من أيار عام 1935م المصادف التاسع والعشرين من محرم سنة 1354هـ إلا أن الوصي عبد الإله أصدر إرادة ملكية لجمع المحكمة العليا للبت في **«هل يعتبر التاريخ الهجري تاريخاً رسمياً لتثبيت سن الرشد للملك أم يعتبر التاريخ الميلادي لهذا الغرض ؟»** واجتمعت المحكمة في الواحد والعشرين من حزيران 1952 وأصدرت قرارها

«إن المقصود بالعام الوارد ذكره في المادة (22) من القانون الأساسي هو العام الميلادي»[3] فاجتمع مجلس الأمة صباح يوم السبت الثاني من أيار عام 1953 في مبنى البرلمان وعندما وصل الملك فيصل الثاني قاعة الاجتماع نهض الأعيان والنواب ، وجلهم من رفاق جده الملك فيصل الأول ووالده الملك غازي **«احتراماً وتعظيماً للملك الجديد»**[4] ، بعدها أدى الملك القسم الدستوري أمام المجلس وهي

«أقسم بالله بأنني أحافظ على أحكام القانون الأساسي واستقلال البلاد ، وأخلص للأمة والوطن»[5]

ثم وجه الملك كلمة نقلتها محطة الإذاعة العراقية ، **«دعا فيها إلى توحيد الجهود لتحقيق الأهداف القومية ، وذكر بأنه سيعمل على خدمة الوطن»**[6]

---

1 الحسني ، تاريخ الوزارات ، ج9 ، ص 22

القانون الأساسي العراقي ، الباب الثاني

3 أحمد فوزي ، المصدر السابق ، ص 103

4 حسن محسن حسب ومحمود مطلك العلوان ، المصدر السابق ، ص 106

م م ع ، الاجتماع الاعتيادي لسنة 1952-1953 ، الجلسة الثلاثون في 2 أيار 1953 ص 108

6 ينظر نص الخطاب في الحسني ، تاريخ الوزارات ، ج9 ، ص‌ص 21-22

استقالت وزارة جميل المدفعي السادسة حسب الأصول الدستورية ليكلف بتشكيلها للمرة السابعة في السابع من أيار عام 1953[1] واستمرت الاحتفالات التي بدأت بإطلاق المدفعية مائة طلقة فطلقة تحية للملك الجديد لمدة أسبوعين ، وقد حضر حفل التتويج وفود من عدة دول أبرزهم وفد الأمير سعود بن عبد العزيز ولي عهد السعودية ووفد الملكة اليزابيث برئاسة عمها (دوق غوستر) لحضور الاحتفالات كما حضر الحفل أربعة من الشبان الذين كانوا مع فيصل في كلية هارو والفريق (رنتن) رئيس البعثة العسكرية البريطانية في العراق[2] وقد تطلع الشعب العراقي بعين التفاؤل **«فقد بنيت الآمال على العهد الجديد أن ينظر بشكل جدي وعميق لمشاكلهم السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي بقت معضلة دائمة لم تنفع معها كل محاولات الحكومات السابقة لمعالجتها منذ أن أصبح العراق بلداً مستقلاً»**[3]

---

1 المصدر نفسه ، ص 22

2 جيرالددي غوري ، المصدر السابق ، صص 276-277

3 Troutbeck to Winston Churchill, 23/5/1953, F.O., 371/104665.

الفصل الثاني

البلاط الملكي وعلاقته بالسلطة التنفيذية والتشريعية والقوى السياسية 1953-1958

البلاط الملكي
وعلاقته بالسلطة التنفيذية (الوزارة)

قبل أن نبدأ في توضيح ملامح الفترة موضوع البحث (1953–1958) لا بد أن نرجع إلى الوراء لنوضح آلية تشكيل الوزارات العراقية ومرجعيتها القانونية إذ نص القانون الأساسي العراقي على أن

«الملك يختار رئيس الوزراء وعلى ترشيح الرئيس [رئيس الوزراء] يعين الوزراء»[1] وأعطى هذا النص للملك الحق الشخصي المطلق في اختيار رئيس الوزراء[2] وقد جرت العادة أن يصدر الملك قرار الاختيار ، بالصيغة التالية

«وزيري الأفخم

بناء على استقالة فخامة ونظراً لما نعهده فيكم من دراية وإخلاص فقد قرّ رأينا أن نعهد إليكم بتأليف الوزارة على أن تنتخبوا زملائكم وتعرضوا أسماءهم علينا والله ولي التوفيق

صدر عن بلاطنا الملكي في اليوم من شهر الهجرية الموافق ليوم من شهر الميلادية»[3]

ويعين الوزراء بالإرادة الملكية التي تصدر بالشكل الآتي

«نحن ملك العراق بناء على ما عرضه رئيس الوزراء

أصدرنا إرادتنا الملكية بتعيين

على رئيس الوزراء تنفيذ هذه الإرادة

رئيس الوزراء»[4]

---

1 القانون الأساسي العراقي ، المادة (26) ، الفقرة (5)

2 مصطفى كامل ، شرح القانون الدستوري ، ط4 ، بغداد ، 1947 ، ص 244

3 الوقائع العراقية ، العدد 4080 ، في 21 كانون الأول ، 1957

4 المصدر نفسه

دلّ هذا على أن لرئيس الوزراء الحق في اختيار وترشيح وزرائه ، إلا أن ممارسة رئيس الوزراء لهذا الحق كانت تتناسب عكسياً مع سلطة الملك وقوة شخصيته ، فلا وجه للمقارنة بين وزارة يختارها الملك فيصل الأول ووزارة أخرى يختارها الملك فيصل الثاني ، على الرغم من أن تدخل البلاط وتأثيره في الترشيح لم ينقطع حتى آخر وزارة عراقية أثناء الحكم الملكي

كان الملك يسهم مع رئيس الوزراء المختار في مشاورات اختيار الوزراء لكن الملك تجاوز أحياناً ذلك فانفرد في اختيار من يشاء وإدخاله في قائمة الوزراء على الرغم من أن اختيارهم كان من حق رئيس الوزراء المختار حسب القوانين المرعية والملاحظ أن رؤساء الوزارات كانوا يتقبلون هذا الاسهام الملكي ولم يحدث أن انسحب أي منهم من مهمة تأليف الوزارة بسبب ذلك أو أظهر اعتراضه على الأقل[1]

فقد أسهم الملك فيصل الأول مع توفيق السويدي رئيس الوزراء في الثامن والعشرين من نيسان عام 1929م في محاولة إقناع طه الهاشمي بقبول منصب وزير المعارف في هذه الوزارة[2] وعند تأليف وزارة مزاحم الباجه جي في السادس والعشرين من حزيران عام 1948م تولى الوصي مهمة إقناع كل من جلال بابان وعلي ممتاز ومحمد مهدي كبة لكي يشتركوا في هذه الوزارة بعد أن عجز رئيس الوزراء المعين في اقناعهم[3]

وسنرى خلال الفترة (1953-1958) أن البلاط الملكي ظل عنصراً ضاغطاً ومؤثراً في عملية ترشيح واختيار رئيس الوزراء ووزرائه ، فضلاً عن تأثير مراكز الاستقطاب القوية التي أسهمت بدورها في تشكيل الوزارات وتبدلها إذ بقي نوري السعيد مهيمناً إلى حد كبير على مسرح الأحداث على الرغم من تغيير الوزارات ، مع الأخذ بنظر الاعتبار الضغط الذي تركته الأحزاب السياسية والحركة الوطنية على مسار هذا الاختيار بنسب متفاوتة بين حين وآخر

---

1 فائز عزيز أسعد ، انحراف النظام البرلماني في العراق ، بغداد ، 1974 ، صص 95-96

الحسني ، تاريخ الوزارات ، ج2 ، صص 224-225

3 المصدر نفسه ، ج7 ، صص 6-7

شهد العراق طوال فترة الحكم الملكي (1921–1958) قيام ومغادرة (59 وزارة) إذ أصبحت ظاهرة تغيير الوزارات باستمرار سبباً من أسباب النقمة الشعبية المتزايدة بعد أن فسرت الظاهرة بأنها إحدى وسائل النظام لتخفيف الاستياء الشعبي تجاه سياسته

وعبرت هذه النقمة عن نفسها بوضوح خلال وزارة جميل المدفعي السابعة عام 1953 ، بالإضافة إلى الأسباب التي كانت وراء الاستيلاء الشعبي من سياسات الوزارات المتعاقبة التي لم تسع الى التخلص من بنود معاهدة 1930 والحد من النفوذ الأجنبي والارتباط بالمشاريع الغربية وعدم الاستجابة للمطالب الوطنية والتي ظهرت عند اعتلاء الملك فيصل الثاني عرش العراق أحداث ومواقف جديدة زادت من أسباب النقمة الشعبية على الحكومة ، فقد استهلت الفترة بالمذكرة التي رفعها الحزب الوطني الديمقراطي في الثامن عشر من مارس 1953 إلى الملك فيصل الثاني ، تضمنت مطالبة السابقة في احترام الحريات الديمقراطية ، وتحسين الأوضاع العامة في البلاد ، مضافاً إليها المطالبة برفع الأحكام العرفية التي أصدرتها وزارة نور الدين محمود – المار ذكرها – في البلاد وختم الحزب مذكرته بالقول

«نأمل أن يكون عهد جلالتكم عهداً تحترم فيه أحكام الدستور لتحقيق سيادة الشعب»[1] أشار حزب الاستقلال في مذكرته التي رفعها للملك للغرض نفسه

«إنه كان من المأمول أن يكون عهد جلالتكم عهداً فاصلاً بين ذلك العهد القائم الذي خيم على البلاد وبين العهد الجديد لأن الموجهين للسياسة العليا حرصوا على استمرار هذه الأوضاع ، موحين للرأي العام بأن هذا العهد الجديد ما هو إلا امتداد للوضع السابق»

وطالبت المذكرة باحترام الدستور وتطبيق أحكامه[2]

وجاء في جواب رئيس الوزراء جميل المدفعي على المذكرتين بعد أن بعث بهما الملك إليه للرد عليها ، أن الحكومة عازمة على إنهاء الأحكام العرفية بأسرع وقت ممكن وإنها شكلت لجنة لوضع لائحة قانون الجمعيات والمطبوعات

---

1 فاضل حسين ، المصدر السابق ، ص 335

2 الدفاع «جريدة» ، العدد 218 ، في 4 حزيران 1953

لإعادة الحياة الحزبية وحرية الصحافة[1]

لم يرض هذا الرد القوى الوطنية التي وجدت فيه لهجة المماطلة والتسويف لذلك استمرت في التعبير عن مناهضتها لسياسة البلاط من خلال منهاج حكوماته ، حتى في داخل السجون فقد تمرد معتقلو سجن بغداد في الثامن عشر من حزيران عام 1953م ، عندما حاولت السلطة نقلهم من سجن بغداد إلى سجن بعقوبة ورفضوا تسفير أي واحد منهم عندها اقتحمت الشرطة السجن وواجهوا مقاومة عنيفة داخله ، أدت إلى موت (7) من السجناء وجرح (23 منهم) ، كما أصيب (73 شرطياً وسجاناً) من ضمنهم (16 معاوناً ومفوضاً) ونقل باقي السجناء البالغ عددهم (123) إلى سجن بعقوبة[2]

ووقعت اضطرابات أخرى في سجن الكوت في الثالث من أيلول للعام نفسه بعد أن استفزت حادثة سجن بغداد سجناء هذا السجن مما أدى إلى وقوع (102) إصابة ما بين قتيل وجريح من أصل (121) سجيناً[3]

كما رفعت الحركة العمالية في هذه المرحلة شعارات تطالب بإقامة تنظيم نقابي لها وجعلت ذلك إحدى المهام الرئيسية لنضالها فجاء إضراب عمال مصفى الدورة في بغداد في السابع عشر من مارس عام 1953م للمطالبة برفع أجورهم وتحسين أوضاعهم الاجتماعية وانتهى الإضراب في اليوم نفسه بعد تحقيق بعض مطاليبهم[4]

وأضرب عمال شركة السكائر في بغداد مطالبين بتحديد أجورهم وتحقيق مكاسب أخرى لهم في آب للعام نفسه واستطاعوا تحقيق مكاسب لهم عندما حصلوا من السلطة على أول تشريع للحد الأدنى للأجور وجعله 250

---

1 الدفاع ، العدد 219 ، في 5 حزيران 1953

وزارة الداخلية ، ارشيف الوزارة ، الملف تسلسل 5/17 القسم الأول ، كتاب مديرية السجون العامة فوق العادة في 19 حزيران 1953 إلى وزارة الشؤون الاجتماعية المرقم أس وي/749.

3 الحوادث «جريدة» ، العدد 3198 ، في 10 أيلول 1953 ؛ الحسني ، تاريخ الوزارات ج9 ، ص45

4 سعاد خيري ، المصدر السابق ، ص 202

فلسطين[1] كما أضرب عمال شركة الدخان الأهلية في السادس عشر من آب عام 1953 مطالبين بفتح نقابتهم وعدم فصل اللجنة النقابية ، ووقف تدخل الشرطة في شؤونهم وانهوا إضرابهم بعد وعد من وزير الشؤون الاجتماعية بتحقيق مطاليبهم إلا أنهم عادوا للإضراب بعد أن نكث الأخير بوعده وبعد يومين تحققت لهم بعض مطاليبهم[2]

أدرك رئيس الوزراء جميل المدفعي مع تفاقم حركة الاضرابات في البلاد وخاصة حادثتي سجن بغداد والكوت ، إن الحالة السياسية في البلاد أصبحت لا تطاق ، فقدم استقالة حكومته السابعة في الخامس عشر من أيلول عام 1953م[3]

حاول البلاط أن يخرج بحلة جديدة بعد هذه التطورات ، ناهيك عن رغبة ولي العهد عبد الإله في إبعاد نوري السعيد عن كرسي الوزارة فجرت مشاورات بين الملك فيصل الثاني وولي العهد عبد الإله وعدد من رؤوساء الوزارات السابقين باستثناء نوري السعيد وبحضور رئيس الديوان الملكي حينذاك أحمد مختار بابان في مصيف سرسنك ثم استكملت هذه المشاورات في قصر الرحاب ببغداد ، وأسفرت عن تكليف الدكتور محمد فاضل الجمالي بتأليف الوزارة الجديدة[4] عندها استدعى الملك فيصل الثاني نوري السعيد لا ليستشيره بل لابلاغ الجمالي بقرار التكليف بحضوره معه ، فاستاء نوري السعيد في قرارة نفسه ، وشكل الجمالي وزارته الأولى في السابع عشر من أيلول عام 1953م[5]

كانت باكورة أعمال هذه الوزارة إلغاء الأحكام العرفية في البلاد يوم الخامس من تشرين الأول عام 1953م[6] ، واحالة تفسير قرار القائد العام بتعطيل الأحزاب السياسية إلى ديوان التفسير الخاص الذي قرر بأن القائد العام لم يكن يعني حل

---

1 رزاق إبراهيم حسن ، المصدر السابق ، ص113
2 المصدر نفسه ، ص 114
3 الحسني ، تاريخ الوزارات ج9 ، ص5
4 مذكرات أحمد مختار بابان ، المصدر السابق ، ص‌ص177-184
5 الحسني ، تاريخ الوزارات ، ج9 ، ص53
6 صوت الأهالي «جريدة» ، العدد (1) في 6 تشرين الأول 1953

الأحزاب السياسية بل منع مزاولة نشاطها ، وشهدت البلاد هدوءاً نسبياً مع بداية عهد الوزارة[1]

لكن ذلك لم يستمر طويلاً ، إذ سرعان ما أضرب عمال شركة نفط البصرة مطالبين بتأسيس نقابة لهم ، وتهيئة سيارات لنقلهم من وإلى مكان العمل ، ومنع الطرد الكيفي ، وتوفير الخدمات الصحية لهم ، وتطبيق قانون العمل معهم ولم تجد محاولات وزير الشؤون الاجتماعية الذي ذهب إلى هناك لتهدئة نفوس المضربين إذ تطور الأمر إلى تظاهرات عمالية كانت نتيجتها مصادمات مع الشرطة ، أدت إلى إعلان الحكومة الأحكام العرفية في البصرة وضواحيها للسيطرة على الوضع هناك[3]

عادت وزارة الجمالي الأولى وألغت الاحكام العرفية في الثامن والعشرين من كانون الثاني عام 1954م بعد سيطرتها على الأوضاع[4] وكان من ضمن أعضاء الوزارة من يطمح إلى النيابة أو عضوية مجلس الأعيان لضمان دستورية بقاءه في الوزارة لمدة تزيد على ستة أشهر ، إذ نص القانون الأساسي العراقي على أن **«الوزير الذي لم يكن عضواً في أحد المجلسين (الأعيان والنواب) ، لا يبقى في منصبه أكثر من ستة أشهر ، ما لم يعين عضواً في مجلس الأعيان ، أو ينتخب لمجلس النواب قبل ختام المدة المذكورة»**[5]

وانقضت تلك المدة دون أن ينتخبوا أو يعينوا ، فقدم الجمالي استقالة وزارته الأولى في الثامن من آذار عام 1954م[6] ومما تجدر الإشارة إليه أن الأغلبية في مجلس النواب القائم آنذاك تعود لحزب نوري السعيد (الاتحاد الدستوري) ومع ذلك لم يكلف الأخير بتشكيل الوزارة الجديدة ، التي عهد بها البلاط مرة

---

1 الوقائع العراقية ، العدد 3307 ، في 6 تشرين الأول 1953 ؛ الجريدة «جريدة» ، العدد 9 ، في 6 تشرين الأول 1953

الجريدة ، العدد 12 ، في 11 كانون الأول 1953

3 فاضل حسين ، المصدر السابق ، ص345

4 الحسني ، تاريخ الوزارات ، ج9 ، ص77

5 القانون الأساسي العراقي ، المادة (64) ، الفقرة (2)

6 فاضل حسين ، المصدر السابق ، ص 348

ثانية إلى الدكتور فاضل الجمالي ليعيد تأليفها في الثامن من آذار عام 1954م على الرغم من اعتذاره في بادىء الأمر لكون المجلس القائم مؤيد في أغلبيته لحزب نوري السعيد وبذلك لن يستطيع إمرار مشروعات وزارته مقترحاً إمكانية حل المجلس وإجراء انتخابات نيابية جديدة ولاقى اقتراحه قبولاً مشروطاً من البلاط بالعمل مع المجلس الحالي وفي حالة تعثر عمله يمكن حينذاك حل المجلس وإجراء انتخابات جديدة[1] كما فرض عليه البلاط إدخال روفائيل بطي في تشكيلة وزارته الثانية[2]

نلاحظ مما تقدم عدم تقيد البلاط باختيار زعيم الأغلبية في مجلس النواب تبعاً لأحكام الدستور ، وتغلب إرادته في موضوع اختيار رئيس الوزراء وذلك لضعف الحياة النيابية وعدم وجود قوة مؤثرة عليه

وكان لتجاهل ولي العهد عبد الإله لنوري السعيد أثناء المشاورات التي سبقت تكليف الجمالي بتشكيل وزارته الأولى سبباً في خلق التوتر بينهما[3] إذ صرح نوري السعيد «**أنه لم يكن مع الذين جرت استشارتهم في تأليف وزارة الجمالي لا في مشاورات سرسنك ولا في المشاورات التي جرت في بغداد**»[4] لذا وقف حزبه (الاتحاد الدستوري) المكون لأغلبية مجلس النواب موقفاً سلبياً إزاء وزارة الجمالي الثانية ، التي شعر رئيسها بصعوبة العمل مع هذا المجلس ، فطلب من البلاط السماح بحله إلا أن الطلب قوبل بالرفض لتعرض الوزارة الى انتقادات شديدة داخل المجلس ، مما حدا برئيسها فاضل الجمالي إلى تقديم استقالة وزارته الثانية التي قبلت في التاسع والعشرين من نيسان عام 1954م[5]

---

1 محمد فاضل الجمالي ذكريات وعبر عن العدوان الصهيوني وأثره في الواقع العربي بيروت ، 1964 ، ص14

2 الحسني ، تاريخ الوزارات ، ج9 ، ص98

3 الحوادث ، العدد 3308 ، في 23 أيلول 1953 ؛ خليل كنه ، المصدر السابق ، ص159

4 F.O., 371/12110841 VQ1015134, From Sir Michael Rite to Sir Sloen Loyed, 4-July-1957, p.5 ؛ د فائز عزيز أسعد ، المصدر السابق ، ص 83

5 خيري أمين العمري ، الخلاف بين البلاط الملكي ونوري السعيد ، بغداد ، 1979 ، ص83 ؛ الحسني ، أحداث عاصرتها ، ج2 ، بغداد ، 1991 ، ص34

مهدت استقالة الجمالي الطريق لتولي نوري السعيد كرسي الوزارة بوصفه صاحب الأكثرية النيابية ، لكنه فشل بسبب رفض محمد الجمالي الانضمام معه لموقفه السابق منه ، واعتذار كلٌ من أحمد مختار بابان وعلي ممتاز الدفتري عن الانضمام الى الوزارة فاعتقد نوري السعيد أن للبلاط ممثلاً بعبد الإله يداً في ذلك لذا اعتذر عن تشكيل الوزارة وغادر العراق إلى لندن متذرعاً بالعلاج وزيارة حفيديه[1]

أوكل البلاط الملكي مهمة تشكيل الوزارة الجديدة إلى أرشد العمري المعروف بصداقته لولي العهد عبد الإله لغرض إجراء انتخابات المجلس النيابي القادم الذي كان يرغب في أن تكون أغلبيته موالية للبلاط لا لنوري السعيد ، ولمنع وصول مرشحي المعارضة إلى المجلس الجديد وتأديبه لهم أيضاً[2]

تأسيساً على ذلك أعلنت وزارة أرشد العمري الثانية[3] المشكلة في التاسع والعشرين من نيسان عام 1954م عن حل المجلس النيابي القائم في اليوم نفسه والشروع في إجراء الانتخابات النيابية الجديدة في التاسع من حزيران للعام نفسه وأشارت هذه الوزارة إلى أن الانتخابات سوف تكون نزيهة والحكومة فيها حيادية[4]

وجرت الانتخابات التي توضحت منذ بدايتها أساليب التدخل الحكومية من خلال التزوير وفرض أسماء مرشحي البلاط على متصرفي الألوية (المحافظات) وإجراء حملة اعتقالات لعدد من السياسيين قبل موعد إجراء الانتخابات[5] ، وعلى الرغم من سياسة التضييق التي اتبعها البلاط للحصول على مجلس موالي له ، إلا أن الانتخابات أسفرت عن فوز (38 نائباً) بالتزكية و(97) نائباً بأكثرية

---

1 الحسني ، تاريخ الوزارات ، ج9 ، ص109

2 F.O., 371/12110841 VQ1015134, From Sir Michael Rite to Sir Sloen Loyed, 4-July-1957, p. 5.

3 شكل وزارته الأولى في الاول من حزيران عام 1946 إلى الرابع عشر من تشرين الثاني عام 1946

4 محمد مهدي كبه ، المصدر السابق ، ص358

5 فريد مخلوف ، رحلات إلى البلاد العربية ، بيروت ، 1959 ، ص ص 35-36

الأصوات من ضمنهم (51 شخصاً) من أعضاء حزب الاتحاد الدستوري و(54 شخصاً) من المستقلين و(21 عضواً) من حزب الأمة الاشتراكي و(6 أعضاء) من الحزب الوطني الديمقراطي ، و(2) من أعضاء حزب الاستقلال وواحد من أعضاء حزب الجبهة الشعبية[1]

عد هذا الفوز الذي عزز الثقة بالأحزاب الوطنية نصراً للقوى الوطنية وقد وصفت هذه الانتخابات بأنها «**الأشد حماساً في تاريخ العراق الملكي**» ، وبانتهائها قدم أرشد العمري استقالة وزارته الثانية في الثالث والعشرين من تموز عام 1954م[2]

إن أي تحليل لمضمون هذه الانتخابات يدل على أن اختلالاً كبيراً قد ظهر بين كفتي ميزان القوى الأولى كفة تنامي القوى الوطنية المعارضة وفوزها في الانتخابات من جهة ، والثانية كفة ضعف البلاط الملكي أمام هذا التنامي من جهة أخرى مثيراً قلق السفارة البريطانية التي كانت تخطط لربط العراق بعجلة الأحلاف الغربية بعد انتهاء معاهدة 1930م[3]

بادرت بريطانيا عبر سفيرها في العراق (جون تروتبيك) بالضغط على عبد الإله للسفر إلى خارج العراق واسترضاء نوري السعيد وتكليفه بمهمام الوزارة الجديدة بعد إظهار حاجة العراق إليه في المرحلة القادمة ، لترتيب موضوع المعاهدة الجديدة فما كان من ولي العهد عبد الإله سوى تنفيذ المطلوب منه بالسفر إلى باريس للقاء نوري السعيد وبحضور أحمد مختار بابان ، وكان هم نوري السعيد الأول هو موضوع المجلس الجديد الذي شكل قبل أيام في بغداد ، إذ قال لأحمد مختار «**لدي مشاريع وقضايا يجب أن تمر من المجلس ، ولكن من الصعب عليَّ التعامل مع هذا المجلس**»[4] ، وبعد أن شعروا نوري السعيد بأن كفة الميزان قد مالت إليه أثناء لقائه

---

1 صوت الأهالي ، العدد 205 ، في 11 حزيران 1954 ؛ لواء الاستقلال ، العدد 1897 ، في 10 حزيران 1954

2 مؤيد الونداوي ، المصدر السابق ، ص180

3 محمد عبد الحسين الدعمي ، صراع النفوذ بين بريطانيا وأمريكا في العراق عام 1954 ، آفاق عربية «مجلة» ، بغداد ، العدد 4 ، 1989 ، ص51

4 مذكرات أحمد مختار بابان ، المصدر السابق ، ص65

بولي العهد في الثاني عشر والخامس عشر من تموز عام 1954م بدأ يفرض شروطه التي كان أولها حل المجلس المنتخب حديثاً ، وإطلاق يده في اختيار وزرائه ومواجهة خصومه وخصوم البلاط الملكي والذين كانوا يقفون حائلاً أمام تحقيق مشاريعه السياسية والذين أسماهم «**بالعناصر الفاسدة**»[1]

وعلق أحد الساسة العراقيين على ما جرى قائلاً «**بعد أن أتم أرشد العمري إجراء الانتخابات بحسب الخطة فاجأ الناس بالهزيمة إلى الأستانة [كذا] تاركاً استقالته على المنضدة ، غير منتظر قبولها ، فكان ذلك غريباً لأول وهلة ، ولكن تكشف الموقف عن تدخل السفير البريطاني قائلاً للأمير بحزم وشدة ، لا بد من جلب نوري ليتدارك الوضع والأمير يعرف جيداً من عام 1941م ، بأن إقامته في العراق مستندة على حراب الانكليز ، وأن الشعب ضده ، فهدم ما قام ببنائه ، وطار ليعود بنوري**»[2]

بادر نوري السعيد فور تشكيله وزارته الثانية عشرة في الثالث من آب عام 1954م[3] إلى حل المجلس النيابي المنتخب قبل أيام بعد جلسة الافتتاح بالرغم من محاولات ولي العهد عبد الإله اقناعه بالتريث في حله لأنه يضم أكثرية مؤيدة للبلاط وحله بهذه السرعة فيه نوع من الإهانة له كما قام بحل حزبه (الاتحاد الدستوري) في اليوم نفسه وحدد يوم الثاني عشر من أيلول 1954م موعداً لإجراء الانتخابات الجديدة[4]

وركنت وزارة نوري السعيد إلى سياسة المراسيم لإحكام قبضتها على الأوضاع الداخلية وكبح أصوات المعارضة أياً كان نوعها[5] ، وكان من تلك المراسيم المرسوم رقم (16) لسنة 1954 الذي تضمن تعديلاً على قانون

---

1 النشاشيبي ، المصدر السابق ، ص‌ص 252-255

علي الشرقي ، المصدر السابق ، ص 172

3 الحسني ، تاريخ الوزارات ج9 ، ص 136

4 F.O., 371/12110841 VQ1015134, From Sir Michael Rite to Sir Sloen Loyed. 4-July-1957, p. 5. ؛ أديب مروة الصحافة العربية نشأتها وتطورها ، بيروت ، 1961 ص325

5 F.O., 371/12110841 VQ1015134, From Sir Michael Rite to Sir Sloen Loyed. 4-July-1957, pp. 6-7.

العقوبات البغدادي[1] بإضافة فقرة تعاقب الهيئات والمنظمات التي تهدف إلى خدمة الأغراض الشيوعية والإباحية والفوضوية[2] والمرسوم رقم (17) لسنة 1954 نص على إسقاط الجنسية العراقية عن العراقي المحكوم وفق ذيل قانون العقوبات البغدادي لانتمائه للشيوعية[3] والمرسوم رقم (18) لسنة 1954م القاضي بغلق أية نقابة تسلك سلوكاً يمس بالأمن والنظام العام[4] والمرسوم رقم (19) لسنة 1954م الذي نص على حل جميع المؤسسات القائمة ووضع شروطاً جديدة للطلب الجديد لإجازتها[5] والمرسوم رقم (24) لسنة 1954 (الخاص بالمطبوعات) إذ اشترط أن تتوافر لدى صاحب المطبوع بعض الشروط اللازمة ليجاز عمله في الصحافة[6] والمرسوم رقم (25) لسنة 1954 الذي خصص للاجتماعات العامة والتظاهرات وأعطى المرسوم وزير الداخلية حق جواز التظاهر والتجمع وأعطى الموظف الإداري حق تفريق التظاهرات بغية صيانة الأمن العام[7]

---

1 وضعت وزارة جميل المدفعي الرابعة قانون تعديل العقوبات البغدادي رقم 51 لسنة 1938 الذي نص على اعتبار «كل من حبذ أو روج أياً من المذاهب الشيوعية التي ترمي إلى تغيير الحكم ، والمبادىء والأوضاع السياسية للهيئة الاجتماعية المضمونة بالقانون الأساسي» جرماً يستحق عقوبة الحبس لمدة سبع سنوات أو الحبس المؤبد ، أو الإعدام إذا كان التحبيذ جرى بين القوات المسلحة ينظر مجموعة القوانين والأنظمة لسنة 1938 ص352

2 اليقظة «جريدة» ، العدد 1986 ، في 3 أيلول 1954 ؛ الوقائع العراقية ، العدد 3455 ، في 14 أيلول 1954

3 الوقائع العراقية ، العدد 3455 ، في 14 أيلول 1954 ؛ مذكرات أحمد مختار بابان ، المصدر السابق ، ص 72

4 الوقائع العراقية العدد 3455 في 14 أيلول 1954 F.O., 371/12110841 VQ1015134, From Sir Michael Ritc to Sir Sloen Loyed, 4-July-1957, p. 3.

5 الوقائع العراقية ، العدد 3467 ، في 22 أيلول 1954 ؛ الزمان ، العدد 5143 ، في 24 أيلول 1954

6 الوقائع العراقية ، العدد 3479 ، في 10 تشرين الأول 1954

7 الوقائع العراقية ، العدد 3480 ، في 12 تشرين الأول 1954 ؛ خليل كنه ، المصدر السابق ، ص ص 174-175

وهكذا تم تصفية كل مظهر للحكم الديمقراطي بالرغم من الاستنكار والسخط الشعبي على سياسة الوزارة وعبَّد نوري السعيد بهذه الصورة الطريق لإجراء الانتخابات التي بات مطمئناً على نتائجها[1] وقد علق أحمد مختار بابان ، وكان وقتذاك أحد أعضاء هيئة النيابة المشكلة لسفر الملك فيصل الثاني إلى الخارج قائلاً «لم يكن ذلك [إصدار المراسيم] أسلوباً صحيحاً حتى من وجهة نظر قانونية صرفه»[2] ، ومع ذلك لم يعترض البلاط الذي وافق مسبقاً على إطلاق يد نوري السعيد في مواجهة الخصوم السياسيين

وبدأت الانتخابات في موعدها المقرر الثاني عشر من أيلول عام 1954 وأسفرت عن فوز الأكثرية الساحقة المؤيدة لنوري السعيد بالتزكية بعد تدخل الحكومة في سيرها كالعادة[3] وبما أن رئيس الوزراء كان قد وضع منهاجاً صريحاً لسياسة وزارته الداخلية والخارجية وبذكائه المعهود قام بإمرار الحلف العراقي - التركي الذي انبثق عنه ميثاق بغداد - كما سنرى لاحقاً - من المجلس الموالي له دون إطلاعهم على تفاصيله[4] ولكي تبدو الوزارة بحلة جديدة بعد أن «شاخت أيامها» توجب إجراء بعض التغييرات في المناصب الوزارية فيها فقدم نوري السعيد استقالة وزارته في السابع عشر من شهر كانون الأول عام 1955 ليعيد تشكيل وزارته الثالثة عشر في اليوم نفسه[5]

استوزر في الوزارة الجديدة ثلاثة وزراء جدد فضلاً عن عشرة وزراء من

---

1 ميشيل أبونيدس ، فرق تخمر ثورة العرب 1955-1958 ترجمة خيري حماد ، ط1 ، منشورات دار الطليعة ، بيروت ، 1961 ، ص142

F.O., 371/12110841 VQ1015134, From Sir Michael Rite to Sir Sloen Loyed, 4-July-1957.p.7

مذكرات أحمد مختار بابان ، المصدر السابق ، ص 72

3 محمد مهدي كبة ، المصدر السابق ، ص 360

4 F.O., 371/12110841 VQ1015134, From Sir Michael Rite to Sir Sloen Loyed, 4-July-1957.p.20

5 المصدر نفسه ، ج10 ، ص ص 8-9

أعضاء وزارته المستقيلة[1] وعلى الرغم من هذا التبدل الوزاري قوبلت الوزارة باستنكار ومعارضة القوى الوطنية ذلك أن سياسة الوزارة معروفة ما دام على رأسها نوري السعيد[2]

واضطر الناس إلى مخاطبة الملك مباشرة بعد خلو البلاد من الأحزاب والصحافة نتيجة سياسة المراسيم ، عبر مجموعة من العرائض تقدم بها عدد من السياسيين والأساتذة والمحامين مستنكرين فيها سياسة نوري السعيد الداخلية والخارجية خاصة بعد العدوان الثلاثي على مصر[3] وإعلان الوزارة الأحكام العرفية في البلاد[4]

شعر البلاط الملكي أن البلاد على وشك الانفجار ، بعد ما قاسته من ضغط على يد وزارتي نوري السعيد الثانية عشرة والثالثة عشرة ، وكان لا بد من المجيء بوازرة جديدة تقوم بتهدئة الأوضاع فقدم نوري السعيد استقالة وزارته الثالثة عشرة في الثامن من حزيران عام 1957م[5]

أجرى البلاط مشاوراته المعتادة مع عدد من رؤساء الوزارات السابقين منهم علي جودت الأيوبي وجميل المدفعي ومصطفى العمري فضلاً عن رئيس الديوان الملكي وقتذاك (عبد الله بكر) ، ووقع الاختيار على علي جودت الأيوبي لما عرف عنه من أنه «سياسي متزن وسمعته طيبة في البلاد العربية بالنظر لاعتداله وإيمانه بضرورة تحسين العلاقات مع البلاد العربية ولا سيما مصر وسوريا[6] ولامتصاص النقمة الشعبية المتزايدة في البلاد[7] فشكل علي جودت الأيوبي

---

1 الحسني ، تاريخ الوزارات ، ج9 ، ص 272

2 محمد مهدي كبة ، المصدر السابق ، ص 406

3 يراجع الفصل الرابع من الرسالة

4 وليد محمد سعيد الأعظمي ، نوري السعيد والصراع مع عبد الناصر ، ط1 ، المكتبة العالمية ، بغداد ، 1988 ، ص 98

5 الحسني ، تاريخ الوزارات ، ج10 ، ص 138 ؛ مزاحم الباجه جي ، المصدر السابق ، ص ص498-500

6 مزاحم الباجة جي ، المصدر السابق ، ص 508

7 مؤيد الونداوي ، المصدر السابق ، ص222

وزارته الثالثة[1] في العشرين من حزيران عام 1957 ، على أن يكون كلٌّ من علي الشرقي وأحمد مختار بابان ضمن تشكيلتها بأمر البلاط[2]

وصرح رئيس الوزراء الجديد «أن وزارته ستعمل على توثيق أواصر الأخوة بين الدول العربية جميعاً وإزالة الغيوم من سماء العلاقات العربية»[3] أما على صعيد سياسته الداخلية فقد ركز على «اهتمام حكومته بمعالجة عدد من النقاط المتعلقة بحياة الشعب الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والصحية ، والعمل على إطلاق الحريات الدستورية وتطبيق القوانين بعدالة تامة على جميع المواطنين والسعي لتقوية القوات المسلحة»[4]

اتهمت الحركة الوطنية بالرغم من ذلك الوزارة أنها جاءت بالأساليب نفسها وتكونت غالبيتها من الاعضاء أنفسهم الذين ساهموا في وزارة نوري السعيد السابقة[5] كما انتقدت منهاجها لخلوه من التأكيد على إطلاق الحريات الديمقراطية وإصلاح الأوضاع الشاذة[6]

ومما تجدر الاشارة إليه أن وزارة علي جودت الايوبي لم تبد مرونة في التعامل مع وطأة السخط الشعبي المتلاطم ضد سياسة البلاط إذ عقد مدير التوجيه والإذاعة العام مؤتمراً صحفياً في الثاني والعشرين من آب عام 1957م للرد على تلك الانتقادات ، والذي كان مليئاً بلغة «المماطلة والتسويف»[7]

واجهت الوزارة أيضاً عدداً من الاضرابات العمالية إذ أضرب سائقو

---

1 شكل وزارته الأولى في (27 آب 1934 إلى 23 شباط 1935) والثانية في (10 كانون الأول 1949 إلى 1 شباط 1950)

الحسني ، تاريخ الوزارات ، ج10 ، ص 142

3 علي جودت الأيوبي ذكريات 1900-1958 مطابع الوفاء بيروت 1967 ص ص304-305

4 المصدر نفسه ، ص 304

5 جعفر عباس حميدي ، التطورات والاتجاهات ، ص 251

6 رياض رشيد الحيدري ، الحركة الوطنية في العراق 1941-1958 ، أطروحة دكتوراه ، غير منشورة ، جامعة عين شمس ، القاهرة ، 1977 ، ص 525

7 البلاد «جريدة» ، العدد 5037 ، في 23 آب 1957

السيارات في البصرة في الرابع من تموز عام 1957م احتجاجاً على زيادة سعر المحروقات[1] ، وأضرب عمال شركة الدخان الأهلية في بغداد في الخامس عشر من تموز للعام نفسه ، مطالبين بزيادة أجورهم ، وانتهى إضرابهم بعد حصولهم على وعود بالإجابة على مطاليبهم من قبل مديرية العمل[2] ، إلا أنهم عادوا إلى الاضراب مرة ثانية في التاسع والعشرين من الشهر نفسه مطالبين بتنفيذ تلك الوعود واطلاق سراح الموقوفين من العمال بسبب الاضراب الأول واستطاعت الشرطة القضاء على الإضراب فوراً[3]

تعرضت الوزارة بذلك إلى ضغوط عدة ، فهي لم توفق في كسب ثقة الحركة الوطنية ومن جهة أخرى رغب رئيس الوزراء علي جودت الأيوبي في حل المجلس القائم الموالي بأكثريته لنوري السعيد ، وكان ذلك خلافاً لرغبة البلاط[4] والأهم من هذا وذاك أن ولي العهد عبد الإله كان يتحين الفرص للإطاحة بوزارة الأيوبي لامتناعه عن التدخل في شؤون سوريا تنفيذاً لرغبة ولي العهد[5]

تأسيساً على ذلك قدم رئيس الوزراء استقالة مسببة ، إلا أن الملك فيصل الثاني طلب منه التريث لحين عودة خاله من زيارة فرموزاً ، وهذا يؤكد ما ذكرناه من أن الملك لا يأخذ قراراً في مثل هذه الأمور إلا بمشورة خاله ولي العهد وقبلت استقالة علي جودت الأيوبي في السادس عشر من تشرين الثاني عام 1957م[6]

ويمكننا أن نضيف سبباً آخر لاستقالة وزارة الأيوبي يتعلق باصطدام سلطات رئيس الوزراء برغبات مركزي استقطابٍ معروفين بنوازع السيطرة على الحكم

---

1 ازداد سعر البنزين من 104–110 فلس للغالون الواحد ، مما أدى إلى ارتفاع أجور النقل بين المدن بما لا يقل عن 50 فلس لكل شخص

2 جعفر عباس حميدي ، التطورات والاتجاهات ، ص 252

3 حسين جميل ، العراق الجديد ، بيروت ، 1958 ، ص 41

4 الحسني ، تاريخ الوزارات ج10 ، ص ص 183–184

5 محاضر المحكمة العسكرية العليا الخاصة ج6 ، 1959 ، ص83 علي جودت الأيوبي المصدر السابق ، ص ص 306–318

6 مزاحم الباجة جي ، المصدر السابق ، ص508 ؛ مذكرات أحمد مختار بابان ،المصدر السابق ، ص97

وهما ولي العهد عبد الإله ونوري السعيد

خلفت الوزارة المستقيلة وزارة عبد الوهاب مرجان التي تشكلت في الخامس عشر من كانون الأول عام 1957م والتي قوبلت بمعارضة شعبية واسعة فرئيسها من رجال نوري السعيد وكان نائبه في حزب الاتحاد الدستوري[1] أي أن تغييراً حقيقياً لم يحصل في سياسة البلاط الملكي لادارة البلاد وتهدئة النفوس الثائرة ضده

وشهد العراق حماساً شعبياً واسعاً نتيجة التغيرات السياسية في البلاد العربية والتي انعكست بدورها على الوضع الداخلي في البلاد إذ أعلن عن قيام الجمهورية العربية المتحدة في الرابع من شباط عام 1958 وأعلن رسمياً بعدها بعشرة أيام عن قيام الاتحاد العربي الهاشمي بين العراق والأردن[2] أي في الرابع عشر من شباط للعام نفسه[3]

أحس البلاط مرة أخرى بحاجته إلى رجل قوي على كرسي الوزارة يمسك بزمام الأمور للقضاء على المعارضة التي ازدادت بعد إعلان الاتحاد الهاشمي ولتأليف مجلس نيابي جديد موالي للبلاط للمصادقة على التعديل الثالث للدستور العراقي الذي يخص الاتحاد[4] ، فضلاً عن رفض عبد الوهاب مرجان مخططات ولي العهد عبد الإله للتدخل في سوريا[5]

وطبيعياً قدم رئيس الوزراء عبد الوهاب مرجان استقالة وزارته التي قبلت في الثالث من آذار عام 1958 ، التي أعقبتها وزارة نوري السعيد الرابعة عشرة في اليوم نفسه[6] وقد تلقى الرأي العام العراقي نبأ تشكيل نوري السعيد الوزارة

---

1 الحسني ، تاريخ الوزارات ج10 ، ص 186 جعفر عباس حميدي ، التطورات والاتجاهات ، ص256

2 يراجع الفصل الثالث من الكتاب

3 الحسني تاريخ الوزارات ج10 ص198 خليل كنه المصدر السابق صص286-288

4 خليل كنه ، المصدر السابق ، ص 288

5 محاضر المحكمة العليا الخاصة ، وزارة الدفاع ، ج4 ، ص1290

6 الحسني ، تاريخ الوزارات ، ج 10 ، صص 205-207

الجديدة بامتعاض وعدم ارتياح لمعرفتهم المسبقة بأساليب رئيسها في مثل تلك الظروف[1]

وقررت لهذا مجموعة من النواب والأعيان والوزراء السابقين والمثقفين أعداد عريضة كلف ناجي شوكت بتقديمها للبلاط موضحين فيها مطالبتهم بضرورة تغيير سياسة العراق اتجاه المتغيرات الداخلية والخارجية والعمل على تجميد ميثاق بغداد وإبعاد نوري السعيد عن الوزارة إلا أن مطاليبهم لم تجد أذناً صاغية في البلاط الذي أصر بدوره على ابقاء سياسته الداخلية والخارجية كما هي

وصدرت الإرادة الملكية بحل مجلس النواب القائم في السابع والعشرين من آذار عام 1958م وحدد يوم الخامس من مارس للعام نفسه موعداً لإجراء الانتخابات القادمة في العراق[3] والتي أسفرت بعد تدخل الحكومة في سيرها عن تشكيل مجلس موالي للبلاط وافتتح جلسته الأولى في العاشر من مارس عام 1958 ، وصوت على قانون تعديل الدستور العراقي وتمت المصادقة على لائحة دستور الاتحاد العربي[4] بعد يومين من اجتماع المجلس[5]

أنهى بذلك نوري السعيد المهمة المنوطة به من قبل البلاط بنجاح كعادته ، وقدم استقالة وزارته الرابعة عشرة في الرابع عشر من مارس عام 1958 ، ليؤلف وزارة الاتحاد الجديدة في التاسع عشر من مارس للعام نفسه ، وآل الامر بعده إلى أحمد مختار بابان الذي شكل وزارته في اليوم نفسه[6]

وجاء اختيار البلاط له لتولي رئاسة الوزارة رغبة منه في تهدئه نفوس المعارضين

---

1 الزمان ، العدد 6184 ، في 4 آذار 1958

2 الحسني ، تاريخ الوزارات ، ج10 ، ص ص212–214

3 الوقائع العراقية ، العدد 4123 ، في 31 آذار 1958

4 تضمن التعديل الثالث على تخويل الملك بأن يشكل اتحاداً مع دولة عربية أو أكثر وتشكيل حكومة الاتحاد التي ينظمها دستور يحدد حقوقها وواجباتها

5 فائز عزيز أسعد ، المصدر السابق ، ص 185

6 الحسني ، تاريخ الوزارات ج10 ، ص 243 ؛ مذكرات أحمد مختار بابان ، المصدر السابق ، ص194

من العناصر الوطنية لقيام الاتحاد الهاشمي وسياسة الحكومات السابقة[1] ، ولما عرف عنه من «**أنه من سياسي البلاط ومن أخلص رجال عبد الإله**»[2]

وصرح أحمد مختار بابان بأن وزارته «**وزارة داخلية لا علاقة لها بالشؤون الخارجية ولا بالدفاع**»[3] ويمكننا القول من أن وزارة أحمد مختار بابان قد جاءت في ظروف سياسية صعبة داخلية وخارجية ، إذ أدركت أن الهوة بين البلاط الملكي والقوى الوطنية المعارضة لا يمكن ردمها فضلاً عن أن السياسة الخارجية للعراق كانت من الأمور التي أوقعت الخلاف بين الوزارة القائمة ووزارة الاتحاد الهاشمي ، مما سبب تذمر رئيس الوزراء وتقديمه طلب استقالته وقد ذكر أحمد مختار بابان في هذا الموضوع قائلاً

«**وكان السبب الرئيس لتذمري هو عدم اتفاقي مع سياسة رئيس وزراء الاتحاد الهاشمي المرحوم نوري سعيد الذي جرد مجلس الأمة العراقي من حق مناقشة السياسة الخارجية التي كانت من صلب مهماته واتخذ نوري موقفاً مشابهاً من القضايا المالية ، فقد أراد نقل دوائر عراقية مهمة إلى ملاك وزارة الاتحاد ، مثل البنك المركزي ودائرة الجمارك والمكوس وغيرهما من الدوائر والمؤسسات مما كان يؤثر على وضع العراق**

قدم أحمد مختار بابان طلب استقالة وزارته في الثاني عشر من تموز عام 1958م إلى الملك فيصل الثاني الذي طلب منه التريث لحين عودة خاله عبد الإله من الخارج كعادته ، وكان مقرراً أن يسافر الملك إلى تركيا في الرابع عشر من تموز عام 1958 ، ولكن مع إلحاح أحمد مختار على الاستقالة ، وتلافي حدوث أزمة دستورية لقرب سفر الملك ، صدرت إرادة ملكية عين فيها ولي العهد عبد الإله

---

1 مأمون شاكر إسماعيل ، أحمد مختار بابان ودون السياسي في العراق ، رسالة ماجستير «غير منشورة» ، كلية التربية «ابن رشد» ، جامعة بغداد ، 1999 ، ص‌ص 159-160

والدمارغولمان ، عراق نوري السعيد ، ط1 ، مؤسسة الانتاج الطباعي ، بيروت ، 1965 ص207

3 مذكرات أحمد مختار بابان ، المصدر السابق ، ص 269

4 مذكرات أحمد مختار بابان ، المصدر السابق ، ص 202

نائب للملك أثناء سفره وخول صلاحية قبول استقالة الوزارة وتأليف وزارة جديدة[1]

وكانت ساعة الصفر قد أزفت لقيام ثورة الرابع عشر من تموز عام 1958م ، فاعتبرت الوزارة منحلة بقيامها[2]

يتضح لنا مما تقدم عن نمط العلاقة بين البلاط الملكي والسلطة التنفيذية (الوزارة) من أن سلطة الوزارة قد تنامت على حساب المساحة السياسية التي كان البلاط الملكي يشغلها ويظهر ذلك جلياً عندما تكون السلطة التنفيذية بيد نوري السعيد فضلاً عن وجود الفجوة السياسية بين صلاحيات الملك فيصل الثاني وسلطة خاله ولي العهد عبد الإله ، مما انعكس سلباً على شكل العلاقة بين طرفي البلاط والوزارة ولا يخفى مما تقدم من أن الوزارة في الفترة موضوع البحث (1953–1958) لم تكن كياناً قائماً بذاته مستقلاً في اتخاذ القرارات وتصريف أمور السياسة والحكم من خلال المسؤوليات والصلاحيات التي حددها لها الدستور وإنما ضاعت شخصية الوزارة تحت تأثير السياسة التي سيرها البلاط الملكي وعندها لم تجد سفينة الوزارة الشراع بعد أن فقدت السيطرة على دفة اتخاذ القرار السياسي

---

1 المصدر نفسه ، ص 203

2 للمزيد من التفاصيل عن ثورة 14 تموز 1958 ينظر ليث عبد الحسين الزبيدي ، ثورة 14 تموز 1958 في العراق ، بغداد ، 1979 ، ص‌ص 206–219 ؛ محمد حمدي الجعفري ، نهاية قصر الرحاب ، ط1 ، بغداد ، 1989 ، ص‌ص 131–144

البلاط الملكي وعلاقته بالسلطة التشريعية
(مجلس الأمة)

مما تجدر الإشارة إليه قبل الدخول في موضوع العلاقة بين البلاط الملكي والسلطة التشريعية الممثلة بمجلس الأمة (الأعيان والنواب) ، أن نتعرف على آلية تشكيل هذا المجلس في العراق الملكي ، إذ نص القانون الأساسي العراقي على أن

«السلطة التشريعية منوطة بمجلس الأمة مع الملك ومجلس الأمة يتألف من مجلسي الأعيان والنواب وللسلطة التشريعية حق وضع القوانين وتعديلها وإلغائها مع مراعاة أحكام هذا القانون»[1]

ونص فيما يتعلق بمجلس الأعيان على أن **«الملك يعين أعضاء مجلس الأعيان ويقبل استقالتهم من مناصبهم»**[2] كما نص على

«أن يكون عمر العين 40 عاماً»[3] ونص أيضاً على أن **«يتألف مجلس الأعيان من عدد لا يتجاوز ربع مجموع النواب يعينهم الملك ممن نالوا ثقة الجمهور واعتماده بأعمالهم وممن لهم ماض مجيد في خدمات الدولة والوطن»**[4]

و«لا يباشر مجلس الأعيان أعماله ما لم يحضر جلساته أكثر من نصف أعضائه المعينين فعلاً»[5]

أما بخصوص مجلس النواب فقد نص القانون على

«أن يكون عمر النائب 30 عاماً»[6] ونصت مادته السادسة والثلاثون على ما يلي **«يتألف مجلس النواب بالانتخاب بنسبة نائب واحد عن كل عشرين ألف نسمة من الذكور»** و **«يكون انتخاب النواب بقانون تعين فيه كيفية ترشيح النواب**

---

1 القانون الأساسي العراقي ، المصدر السابق ، المادة (28)

2 المصدر نفسه ، المادة (26) ، الفقرة (7)

3 المصدر نفسه ، المادة (30) ، الفقرة (2)

4 المصدر نفسه ، المادة (31) ، الفقرة (1)

5 المصدر نفسه ، المادة (52) ، الفقرة (1)

6 المصدر نفسه ، المادة (30) ، الفقرة (2)

والتصويت السري في انتخابهم»[1] و«تكون دورة مجلس النواب أربعة اجتماعات لكل سنة اجتماع يبدأ في أول يوم من شهر كانون الأول»[2] وسمحت المادة (41) أن «يجوز تجديد انتخاب النائب السابق مرة أخرى» ، و«لا يباشر مجلس النواب أعماله ما لم يحضر جلساته أكثر من نصف أعضائه المنتخبين فعلاً»[3] وقد أتاح الدستور «لكل عضو حرية الكلام التامة ضمن حدود ونظام المجلس الذي ينتسب إليه ولا تتخذ أية إجراءات قانونية ضده من أجل تصويت أو بيان رأي أو إلقاء خطبة في مداولات المجلس ومباحثاته»[4]

وأجمعت المصادر التاريخية المصحوبة بأقوال الكثيرين ممن كان لهم باع طويل في المسرح السياسي العراقي ، على نقض البلاط الملكي لأحكام الدستور المشار إليها سابقاً ، والتي نظمت آلية العمل البرلماني في العراق ، من خلال تدخله عبر حكوماته المتعاقبة في سير الانتخابات النيابية ، والتي كان هدفها الواضح تشكيل مجلس طيع ومهادن لسياسة البلاط ، وقد أكد العديد من أعضاء المجلس ما أشرنا إليه

إذ جاء على لسان توفيق السويدي ، من خلال وصفه لسير الانتخابات النيابية «الانتخابات انتهت بانتخاب مرشحين كان يقف على تعيينهم وزير الداخلية ومن ورائه المستشار البريطاني ورئيس الوزراء ، وكانت قائمة الترشيح هذه تبقى مكتومة حتى يوم الانتخابات إذ تبلغ بالتلفون إلى المتصرفين ويطلب منهم أن يبذلوا جهودهم لإنجاحها حتى أن أغلب المرشحين يطلب منهم تقديم تعهد خطي ليحفظ لدى رئيس الوزراء مفاده إذا انتخب نائباً عليه أن يؤازر الحكومة ويبقى مؤازراً لها ، إلا إذا استقالت فحين إذ [كذا] يؤازر أي حكومة»[5]

وقال عن تعين الأعيان

«كانت العلاقات الشخصية لها أهمية بارزة في تعين العين في مجلس الأعيان»[6]

---

1 المصدر نفسه ، المادة (37)

2 المصدر نفسه ، المادة (38) الفقرة (1)

3 المصدر نفسه ، المادة (52) الفقرة (2)

4 المصدر نفسه ، المادة (60) الفقرة (1)

5 توفيق السويدي ، مذكراتي ، ص‌ص 104-105

6 توفيق السويدي ، وجوه عراقية عبر التاريخ ، ص 103

وأكدت إحدى وثائق مجلس الأعيان أن العلاقة كانت وثيقة بين رؤساء العشائر والبلاط الملكي ، مما ساعد على تعيينهم أعضاء في مجلس الأمة[1]

ويبدو لنا من ذلك أن البلاط الملكي استهدف إقامة علاقات ببعض الشخصيات المؤثرة في المجلسين لكسبهم إلى جانبه

وذكر السفير البريطاني (مايكل رايت) الذي قضى فترة طويلة في العراق عن سير الانتخابات وكيفية استخدام البلاط لنفوذه وتسخيره لحكوماته لتطبيق وسائله في تزوير تلك الانتخابات ، بغية ضمان وصول نواب موالين له قائلاً **«إن مجلس الأعيان يعينهم الملك أما النواب فعلى الرغم من كونهم منتخبين فإن انتخابهم يخضع إلى إجراء يؤدي نفوذ النظام فيه جهداً كبيراً جداً حتى أنه يتخذ أشكالاً صورية في الريف والمدن»**[2]

وجاء في تصريح لنوري السعيد رغم أنه جاء بتاريخ مسبق للفترة موضوع البحث إلا أنه تصريح لسياسي له باع طويل في السياسة العراقية

«إن أحداً لا يمكن أن يخرج نائباً مهما كانت منزلته في البلاط ومهما كانت خدماته في الدولة ، ما لم تأت الحكومة وترشحه»[3]

وذكر ايرلند أن البلاط الملكي كان يستغل نفوذه في تنظيم قوائم المرشحين للانتخابات النيابية ، إذ يقوم باضافة أو شطب بعض الأسماء إلى القوائم[4] كما قام أيضاً باستخدام أساليب من وراء الستار للإشراف على الانتخابات من خلال تهيئة قائمة بالمرشحين المراد فوزهم ، وتسمى **«قائمة الحكومة»**[5] وبذلك فإن أي اقتراع لمجلس النواب يكون بإشراف البلاط أو من ينوب عنه بعد أن يتفق البلاط

---

1 ك و ، ملفات البلاط الملكي ، الملفة رقم 311/3172 ، كتاب رئاسة الديوان الملكي إلى وزارة الداخلية المرقم س/13 في 1942/2/3 ، الوثيقة رقم 63 ، ص9

F.O., 371/45831, 23165. N.O., F.O.

3 م م ن ، الاجتماع الاعتيادي لسنة 1943-1944 ، الدورة الانتخابية العاشرة ، الجلسة الخامسة عشر في الثاني والعشرين من كانون الثاني 1944 ، ص 64

4 فيليب ويلارد ايرلند ، العراق دراسة في تطوره السياسي ، ترجمة جعفر الخياط ، بيروت ، 1949 ، ص330

5 فائز عزيز أسعد ، المصدر السابق ، ص 183

ورئيس الوزراء على الأسماء المطلوبة[1]

أكدت الصحف الوطنية ذلك من خلال تعليقها بأن «**الانتخابات كانت تجري حسب الخطة المرسومة بين البلاط الملكي ورئيس الوزراء**»[2] وقد سعى البلاط في أحيان كثيرة إلى استخدام القوة لإحباط فوز مرشحي المعارضة وذلك عند شعوره بقوتها واشتداد عودها ، حتى وصل الأمر إلى حد اعتقالهم عند الضرورة[3]

وسعت كل الحكومات العراقية لتحقيق ذلك ، كما هو الحال بالنسبة لحكومة نور الدين محمود التي استخدمت نفوذها للإتيان بنواب موالين للبلاط في انتخابات عام 1953م ، ووصف السياسي المعروف محمد مهدي كبة تلك الانتخابات بقوله «**كان هدف الوصي عبد الإله أن تسفر الانتخابات عن أكثرية تأتمر بأمر البلاط وتسير وفق توجهاته في إسناد من يشاء ، وإذلال من يريد إذلاله من الساسة**»[4] وعن تدخل الحكومة في نتائج تلك الانتخابات وتغير اتجاهها ذكر العين السيد عبد المهدي المنتفكي عن المظاهر التي رافقتها قائلاً «**إني أعرف أن هناك جماعة أنفقت على الترشيح للانتخابات فرأت الحكومة أن هؤلاء يجب معارضتهم ويجب مقاومتهم فصارت ترسل عليهم أشخاصاً ، ولا بقت وسيلة ولا سبيل من أسباب التهديد والوعيد إلا واستغلت لثني هؤلاء عن الترشيح ونفذت الحكومة ما تريده وانسحبوا**»[5]

ولم يتطرق أحد من النواب لا من بعيد ولا من قريب لتلك الانتخابات وبذلك اقتصر انتقادها على بعض الأعيان[6] كما انتقد العين عبد المهدي المنتفكي إجراءات الحكومة في أول انتخابات مباشرة قامت بها حكومة نور الدين محمود متهماً الحكومة «**باستخدام القوة لإجبار المرشحين ، إذ رشح (110) مرشح ولكن الحكومة**

---

1 حسين جميل الحياة النيابية في العراق 1925–1946 ط1، بغداد 1983 ص ص70– 71.

2 لواء الاستقلال ، العدد 894 ، في 7 حزيران 1952

3 عادل غفوري خليل ، المصدر السابق ، ص 250

4 محمد مهدي كبة ، المصدر السابق ، ص 258

5 م م ع ، الاجتماع الاعتيادي لسنة 1953–1954 ، الجلسة المؤرخة في الثاني من شباط عام 1953 ، ص8

6 الحسني ، تاريخ الوزارات ج8 ، ص 353

أتت بمرشحين غيرهم مما جعلهم ينسحبون» الأمر الذي كان من شأنه أن يوسع شقة الخلاف بين الحكومة والشعب[1]

وطلب استجواب المتصرفين [المحافظين] لإعطاء أدلة على ذلك وكيفية تعيين المراكز الانتخابية ، وما تعرض له المرشحين المعارضين من تهديد ، فجاء رد رئيس الوزراء نور الدين محمود بأن «**الانتخابات حرة**» ، فرد عليه العين عبد المهدي المنتفكي قائلاً «**لو رجعت إلى ضميرك لقلت أن الانتخابات كانت من أولها إلى آخرها جائرة ومزورة**»[2]

وأيد هذا الطرح العين صالح جبر لأن أغلب المنسحبين هم من أعضاء حزب الأمة الاشتراكي[3] وضمن السياق نفسه أكد متحدثون آخرون ما ذهب إليه العين صالح جبر

ومما تجدر الإشارة إليه أن مرسوم الانتخابات المباشرة الذي أصدرته وزارة نور الدين محمود ، لم يعرض على المجالس التشريعية إلا بعد مرور ثلاث سنوات ، وهو خير دليل على عدم جدية البلاط في معالجة موضوع الانتخابات ، مما حدا بالعين نصرت الفارسي إلى انتقاد الحكومات العراقية لعدم اهتمامها بهذا الموضوع الذي يمس الحقوق والواجبات المنصوص عليها في الدستور[4]

وكان من الأمور الأساسية التي شغلت حيزاً مهماً من اجتماعات مجلس الأعيان والتي كان لها مساس كبير بالحريات العامة مسألة إعلان الأحكام العرفية التي شهدها العراق الملكي ستة عشرة مرة إذ استثمر عدد من الأعيان مناسبة تسلم الملك فيصل الثاني سلطاته الدستورية في الثاني من مارس 1953 لإثارة هذا الموضوع والمطالبة بإلغاء الأحكام العرفية التي كانت قد أعلنت في

---

1 م م ع ، الاجتماع الاعتيادي لسنة 1953-1954 ، الجلسة المؤرخة في الثاني من شباط عام 1953 ، ص ص8-9

المصدر نفسه ، ص ص 29-30

3 المصدر نفسه ، ص ص 116-118

4 ع ، الاجتماع الاعتيادي لسنة 1955-1956 ، الجلسة المؤرخة في الثالث من نيسان عام 1956 ، ص133

(23 تشرين الثاني 1952) ، فقد رجا العين عبد المهدي المنتفكي الملك فيصل الثاني لكي يتدخل في هذا الأمر ، فأكد ما نصه

«مع الأسف أن يأتي التتويج الملكي في يوم تخيم الأحكام العرفية على البلاد فتكون بذلك سبة للقريب والبعيد سبة في نظر الأجنبي أن يكون التتويج والأفواه مكمومة والسجون مملوءة والمحاكم العسكرية قائمة بأعمالها والصحف معطلة والضمائر موقوفة»

وطالب بالاتجاه نفسه العين صالح جبر بمعرفة الأسباب الحقيقية لاستمرار الأحكام العرفية[1] وكأنه أراد أن ينبه إلى معرفة من يقف وراء مصادرة الحريات العامة

عادت حكومة فاضل الجمالي الأولى بعد أن شهدت الأوضاع السياسية استقراراً نسبياً لأشهر معدودات إلى إعلان الأحكام العرفية في البصرة وضواحيها في (15 كانون الأول 1953) أثر إضراب عمال شركة نفط البصرة ـ المشار إليه سابقاً ـ ، الأمر الذي دعا العين صالح جبر إلى المطالبة برفع تلك الأحكام[2]

واعترض نائب بغداد صادق البصام على وزارتي الجمالي الأولى والثانية لأن الوزارتين لم تعتمد في تشكيلها على الأكثرية النيابية ، ووفقاً لذلك على رئيس الوزراء أن يقدم استقالة وزارته الثانية ، ليفسح المجال أمام وزارة أخرى تستمد قوتها من الدستور والمجلس النيابي ، وتستطيع أن تقوم بتحقيق الاصلاحات المطلوبة للبلد[3]

وكان بعض الأعيان يرى أن مسألة الطعن بالانتخابات باتت أمراً معتاداً إذ دافع العين أرشد العمري عن الانتخابات التي جرت في عهد وزارته التي تشكلت في (20 حزيران 1954) ، مشيراً إلى أن **«هناك طعوناً وجهت إليها وهكذا كان الحال في معظم الانتخابات التي جرت ، بيد أن هذا لا يعني أن الطعون حقيقية ، بل طعوناً مجردة لا غير»** وجاء رد العين عبد المهدي المنتفكي على كلمته هذه بوصفه إياها

---

1 م م ع ، الاجتماع الاعتيادي لسنة 1953-1954 ، الجلسة المشتركة بتاريخ 2 مارس 1953، ص ص85-86

2 المصدر نفسه ، الجلسة المؤرخة في 17 كانون الأول 1953 ، ص 10

3 م م ن ، الاجتماع الاعتيادي لسنة 1953-1954 ، الجلسة التاسعة والعشرين في 20 نيسان 1954 ص643

«**صورة هزلية أضحكت السامعين**» ، إلا أن العين توفيق السويدي اعترض مؤكداً على أن مسألة الطعن بالانتخابات موجودة في الوزارات كافة[1]

ويبدو لنا أن توفيق السويدي كان يدلي برأيه بهذا الشكل تحقيقاً لرغبة البلاط الملكي ، وكان يخشى أن يستوزر مستقبلاً ، وقد يعمل الشيء نفسه

ولكي يضمن البلاط الملكي وحكوماته المتعاقبة إمرار أي مشروع قرار بمرونة تتناسب مع مصالح وسياسة المؤسسة الملكية بعد أن يتم انتخاب مجلس صوري مصادر أصواته أعضاء محسومة ولاءاتهم مسبقاً ونجد هذا واضحاً في الوثيقة البريطانية التي نصت بالحرف الواحد على أن

تأثير البلاط في الجلستين [جلسة مجلس الأعيان وجلسة مجلس النواب] كبير جدا لإمرار أي مشروع قرار وعادة يكون الولاء للملك

وانتقد عدد من أعضاء مجلس الأمة الانتخابات التي أجرتها وزارة نوري السعيد في (12 أيلول 1954) واصفاً العين عبد المهدي المنتفكي الوضع السائد آنذاك «**بالإرهاب إذ ملئت السجون بالمعتقلين وكانت تصرفات الإداريين والحاكم بالغة الشدة**»[3] وعن شكلية الانتخابات وصوريتها وبدائيتها قال العين صالح جبر

«**لقد جمعَ المجلس بشكل لم يسبق له مثيل في تاريخ البرلمانات في العالم ، حتى في أكثر الأمم تأخراً في الحياة**» ، ووصف الحكم بأنه «**دكتاتوري ، واستهانة بالقانون الأساسي ، وإن حزب الأمة الاشتراكي قاطع الانتخابات لأنها مزيفة**»[4]

لم يقتصر النقد لسياسة نوري السعيد على المعارضين له فقط فقد انتقد العديد من الأشخاص المؤيدين له أساليب التلاعب والتزوير في إجراء هذه

---

1 م م ع ، الاجتماع الاعتيادي لسنة 1954-1955، الجلسة المؤرخة في 25 تموز 1954، ص16

F.O..371/231,231265.N.O..F.O.

3 م م ع الاجتماع الاعتيادي لسنة 1954-1955 الجلسة المؤرخة في 11 تشرين الأول 1954 ، ص116

4 المصدر نفسه

الانتخابات[1] ، إذ إن «متصرف لواء بغداد أرسل إلى المختارين وأخذ أختامهم وأخذ يوقع على القوائم ويختم بها»[2] وهو سلوك وإجراء يبين لنا مدى هزالة الانتخابات وكيف كانت تنتقد

وننتقل الى عام 1954 لنناقش مرسوم تعديل قانون العقوبات للعام نفسه إذ انتقد العديد من الأعيان هذا المرسوم ، فقد بين العين صالح جبر في اعتراضه على القانون برأي مفاده «ان القانون الأساسي أجاز الاجراءات القانونية عدا النفي والتعذيب وإخراج العراقيين من بلادهم»[3] وأوضح العين محمد رضا الشبيبي «إن علاقة العراقي ببلاده وثيقة جداً ، وليس من السهل ومن الانصاف نزع جنسيته بجرة قلم ، وإن مسألة الشيوعية فيها تهويل يراد فيه غاية أخرى»[4] ، وكان هذا رأي العين محسن أبو طبيخ أيضاً[5] ، ولم يؤيد المرسوم سوى العين توفيق السويدي الذي قال «إن النفي غير إسقاط الجنسية ولا يوجد مانع دستوري من إسقاط الجنسية عن أي شخص»[6]

وأعلن العين عبد المهدي المنتفكي عند مناقشة مرسوم الجمعيات لعام 1954م الذي حلت بموجبه جميع الأحزاب السياسية معارضته لأن اللائحة جاءت مخالفة لأحكام الدستور ، لأن الأحزاب السياسية «ركن مهم من أركان السلطة»[7] كما اعترض العين محمد رضا الشبيبي الذي نفى التهم عن الأحزاب وارتباطها بالأجنبي ، قائلاً «إذا كانت التهم صحيحة فلماذا لا تحال إلى المحاكم ؟ ، وإن القصد من المرسوم هو إغلاق الأحزاب ليبقى في البلاد حزب واحد ظاهر أو غير ظاهر» ، وأكد

---

1 F.O., 371/12110841 VQ1015134, From Sir Michael Rite to Sir Sloen Loyed, 4-July-1957, p.7.

2 الحسني ، تاريخ الوزارات ج9 ، ص 159

3 م م ع ، الاجتماع الاعتيادي لسنة 1954–1955 ، الجلسة المؤرخة في 6 آب 1954 صص 22 ، 27 ، 28

4 المصدر نفسه ، 284

5 المصدر نفسه ، ص 285

6 المصدر نفسه ، ص 289

7 المصدر نفسه ، ص 293

على «أن كل مواطن عراقي مخلص لا يوافق على هذه المراسيم»[1] كما اعترض العين صالح جبر على المرسوم أعلاه لأنه «يحد من النشاط الحزبي ، ويجعل الجمعيات تحت سيطرة الحكومة ولأن النظام الديمقراطي للحكم في البلاد يقتضي تشجيع تأليف الأحزاب والجمعيات السياسية وسيعقد النظام صفقة الديمقراطية بدون الجمعيات»[2]

وانتقد العين عبد المهدي المنتفكي سياسة البلاط في التضييق على الحريات في البلاد ، قائلاً «لم يمضِ عهد على العراق ضاعت حرياته كما هو اليوم لماذا كل هذا القبض على الصحافة والاحزاب وعلى الناس ؟ انصفوا بلادكم فإذا كنا لا نحفظ حقوقها الدستورية فلم إذن نأتي إلى الحكم ؟»[3]

وأيد العين مصطفى العمري سياسة نوري السعيد موضوع النقاش بحجة خشيته من خطر الشيوعية التي وصفها بأنها «خطر عظيم وعلى العراق أن يكافح الشيوعية لأنها مخالفة للقانون»[4]

واعترض عدد من النواب على سياسة البلاط الملكي في مصادرة الحريات العامة عندما ناقش مجلس النواب في (15 أيار 1955) مرسوم ذيل قانون الجنسية العراقية الذي أريد من تشريعه إسقاط الجنسية العراقية عن اليهود والشيوعيين ، إذ اقترح نائب بغداد صادق البصام على الحكومة «عدم البت به ، لئلا يساء تطبيقه من قبل الدوائر العراقية فيشمل العناصر الوطنية المتهمة بالشيوعية» ، وأضاف «أن تقوم الحكومة بتعديل هذا المرسوم تعديلاً يتناسب ومعاقبة المتهمين بالشيوعية فقط» ، وخالف المرسوم أعلاه عند التصويت عليه كل من صادق البصام نائب بغداد وحسن عبدالرحمن نائب البصرة وعبد المحسن الدوري وإسماعيل الغانم نائبي بغداد أيضاً[5]

وعد الاعيان محمد رضا الشبيبي وعبد المهدي المنتفكي وصالح جبر مرسوم المطبوعات الذي أصدرته وزارة نوري السعيد عند مناقشته بأنه «مقيداً لحرية

---

1 المصدر نفسه

المصدر نفسه ، ص 294

3 المصدر نفسه

4 المصدر نفسه

5 م ن ، الاجتماع الاعتيادي لسنة 1954-1955 ، الجلسة الحادية والثلاثون ، في 15 أيار 1955 ، ص‌ص690-697

الكلام وحرية القول ومخالفاً للقانون الأساسي»[1] ووصف العين محمد رضا الشبيبي الصحافة بأنها «**مرآة الشعب**»[2] كما أكد العين نصرت الفارسي بأن هناك «**تقييداً على الصحافة بل حصرها**»[3] كما طالب بفتح الإجازات وانتقد إلغاء الأحزاب «**والتمنع عن الإذن بها**»[4]

يتضح لنا مما تقدم أن مسألة مشاركة السلطة التشريعية البلاط الملكي في عملية صنع القرار السياسي لم تكن موجودة البتة ، ذلك أن هذا المجلس فصل على مقاس البلاط وبالتالي كان عرضه لتحجيم قوته من خلال زيادة ونقصان المساحة التي يتحرك فيها ضمن آلية عمله ودوره السياسي ، والتي لم تكتم على كل الأصوات المعارضة التي كانت تتعالى فيه بين الحين والآخر ، وكان وصف العين محمود صبحي الدفتري لتلك الأصوات رغم قدم تاريخه ، تعبيراً لما أوردناه ، إذ قال

«لقد أتيح للمثل السائد أن ينطبق أحسن الانطباق على اجتماع مجلس الأمة والقائل (إذا كان الكلام من فضة فالسكوت من ذهب) يظهر أن اخواننا النواب قد اختاروا الذهب الغالي الثمن الخفيف الحمل ـ وتركوا لزملائهم الأعيان سكة الفضة الثقيلة الحمل ، ويبدو أن الأعيان قد تحملوا أعباء هذا الثقل بجد ونشاط»[5]

ونرى كيف عطلت مواد الدستور التي أصبحت ألعوبة بيد البلاط ، يأخذ بها متى يشاء ويتركها متى يشاء ، وخير دليل على هذا الرأي ، ما جاء على لسان العين محمد رضا الشبيبي بقوله «**التعامل مع الدستور كتعامل قبيلة عربية مع صنمها قبل الإسلام ، الذي كانت تصنعه من التمر ، وعندما تجوع تأكله**»[6]

---

1 م.م ع ، الاجتماع الاعتيادي لسنة 1954-1955 ، الجلسة المؤرخة في 6 آب 1954 ص ص287-288

2 م م ع ، الاجتماع الاعتيادي لسنة 1956-1957 ، الجلسة المؤرخة في 18 كانون الأول 1957 ، ص47

3 الوقائع العراقية ، العدد 4131 ، في 31 آذار 1958

4 المصدر نفسه

5 م م ع ، الاجتماع الاعتيادي لسنة 1940-1941 ، الجلسة المؤرخة في 10 تشرين الثاني 1940 ، ص14

6 الزمان ، العدد 5882 ، 1 آذار 1958

البلاط الملكي وعلاقته بالقوى السياسية

كان للمتغيرات السياسية والاقتصادية التي عاشها العراق بعد الحرب العالمية الثانية ، سبباً في ظهور الحياة الحزبية بعد خلو البلاد منها طيلة سنوات الحرب[1] ، إذ أشار الوصي في خطابه في (27 كانون الأول 1945) إلى عزم حكومته على إطلاق الحريات العامة والسماح بتأليف الأحزاب السياسية في البلاد وطالب المواطنين بالانخراط في الحياة الحزبية الجديدة[2] بعد أن ارتأى السفير البريطاني في العراق آنذاك كورنواليس منتصف عام 1945م أن تدعو بريطانيا العراقيين للعب دورهم كشركاء في تحقيق أمن المنطقة[3]

وجد بعض الساسة الوطنيين أن مبادرة الوصي فرصة يجب انتهازها لتوجيه وتنظيم الحياة السياسية ، بالرغم من عدم ثقتهم بوعود البلاط ، إلا أنهم وجدوها فرصة يمكن استثمارها[4]

تبنت وزارة توفيق السويدي الثانية (23 شباط 1946 إلى 30 مارس 1946)[5] تطبيق سياسة الوصي المشار إليها في خطابه السابق بالسماح بتأسيس الأحزاب السياسية[6]

---

1 الحسني ، تاريخ الوزارات ج6 ، ص ص301-304

2 للإطلاع على نص الخطاب ينظر الحسني تاريخ الوزارات ج6 ص ص311-314.

3 F.O., To Major General L. C. Hollis in the War Cabinet 14/6/1945.

4 محمد مهدي كبة ، المصدر السابق ، ص111

5 الحسني ، تاريخ الوزارات ج7 ، ص ص7-9 ؛ الحسني ، نظام الحكم في العراق كيف تكون وكيف انهار ، آفاق عربية «مجلة» بغداد ، العدد 8 ، مارس 1978

6 م م ع ، الاجتماع الاعتيادي لسنة 1945-1946 ، الجلسة العاشرة في 1 آذار 1946 ص138 ؛ م م ن ، الاجتماع الاعتيادي لسنة 1945-1946 ، الجلسة الحادية عشر في 15 آذار 1946 ، ص ص 205-206

ومنحت الوزارة خمسة أحزاب حق ممارسة العمل الحزبي وهي (حزب الاستقلال والحزب الوطني الديمقراطي وحزب الأحرار وحزب الشعب وحزب الاتحاد الوطني) مما أثار حفيظة البلاط الملكي خشية تصعيد هذه الأحزاب الموقف ضده ، لذا لجأ إلى وضعها تحت المراقبة للحيلولة دون توسيع نفوذها[2]

وسنرى أن البلاط الملكي لم يكن جاداً فعلياً على مدى تاريخه السياسي وعبر حكوماته المتعاقبة في منح المجال لنمو حياة ديموقراطية حقيقية إذ أن الأحزاب التي أجيزت كانت تتهم في كل مناسبة بغية تشويه سمعتها والتنكيل بها سواء من قبل البلاط أو رؤساء الوزارات أنفسهم عند الحاجة بتهمة التخريب أو الشيوعية[3]

إذ أقدمت وزارة صالح جبر (29 آذار 1947 ـ 27 كانون الثاني 1948) على تعطيل حزبي الشعب والاتحاد الوطني في (29 أيلول 1947) بعد أن تعالت أصوات المعارضة الوطنية احتجاجاً على مفاوضات معاهدة بورتسموث[4] واختفت أصوات حزب الأحرار بعد تجميد نشاطه في (1 كانون الأول 1948) لموقفه من المعاهدة نفسها (بورتسموث) ولم يبق سوى حزبي الوطني الديمقراطي والاستقلال مواصلين النضال ضد سياسة البلاط الملكي[5]

وكانت السفارة البريطانية في العراق قد نبهت البلاط الملكي إلى ضرورة عدم تجاهل الشباب المثقف وخاصة من أبناء المدن ، وجذبهم لتكوين نواة من الساسة المثقفين والموالين للتحالف العراقي البريطاني فضلاً عن أصدقائهم الساسة ورؤساء العشائر ، فكان أول من طبق هذه النصيحة نوري السعيد وصالح جبر[6]

شكل نوري السعيد حزبه الاتحاد الدستوري ، كما أسس صالح جبر حزب

---

1 محمد مهدي كبة ، المصدر السابق ، ص 112

المصدر نفسه ، ص 113

3 عبد الجبار حسن الجبوري الأحزاب والجمعيات السياسية في القطر العراقي 1908-1958م ، بغداد ، 1977 ، ص‌ص 165-180

4 عبد الرزاق الحسني ، تاريخ الأحزاب السياسية العراقية ، ص‌ص 190-198

5 المصدر نفسه ، ص‌ص 147-173

6 Minute by Walker, 26/2/1948, F.O., 371/68447.

الأمة الاشتراكي[1] وقد تبددت آمال البلاط بعد تأسيس هذين الحزبين في السير بتجربة نظام الحزبين بعد تصاعد الخلافات الشخصية بين نوري السعيد وصالح جبر للحصول على الأغلبية النيابية[2]

وأسس طه الهاشمي حزب الشعبية المتحدة[3] كما برز تنظيم سياسي ثوري سري هو حزب البعث العربي الاشتراكي[4] ، وظهرت منظمات سرية مثل أنصار السلام وعاودت النقابات العمالية مزاولة أعمالها وتكللت جهودها بتأسيس مجلس مركزي ومكتب دائم للنقابات[5]

وهكذا شهد العمل السياسي العراقي عام 1952م ظهور خمسة أحزاب علنية هي الحزب الوطني الديمقراطي برئاسة كامل الجادرجي وحزب الاستقلال برئاسة محمد مهدي كبة وحزب الجبهة الشعبية برئاسة طه الهاشمي وحزب الاتحاد الدستوري برئاسة نوري السعيد وحزب الأمة الاشتراكي برئاسة صالح جبر

وهاجمت أحزاب المعارضة (الوطني الديمقراطي والاستقلال والجبهة الشعبية) وزارة نوري السعيد الحادية عشرة القائمة آنذاك والمؤلفة في (15 أيلول 1950) بعد توقيعها اتفاقية النفط في الثالث من شباط عام 1952 ، وامرارها من مجلس النواب القائم آنذاك[6]

إذ أثارت هذه الاتفاقية نقمة الأحزاب السياسية المعارضة ، التي عبرت عن

---

1 محمد مهدي كبة المصدر السابق ، ص 106 الحسني تاريخ الوزارات ج8 ، ص117

2 مؤيد الونداوي ، المصدر السابق ، 125

3 فائق بطي ، صحافة الأحزاب وتاريخ الحركة الوطنية ، بغداد ، 1969 ، ص ص114-115

4 هادي حسن عليوي ، دور حزب البعث العربي الاشتراكي في العراق في الحركة الوطنية منذ تأسيسه حتى ثورة 14 تموز 1958 ، ط1 ، مكتبة الشرق الجديدة ، بغداد ، 1979 ص62

5 طالب عبد الجبار ، ربع قرن من تاريخ الحركة النقابية في العراق ، بغداد ، 1960 ، ص 53

6 Troutbeck to William Strang, 25/4/1952; F.O., 371/91633 ؛ د .فاضل حسين ، المصدر السابق ، ص 273

رفضها واستنكارها ومطالبتها بتأميم النفط من خلال البيانات والتظاهرات[1] وأكدت هذه القوى الوطنية على رفضها لكافة الاتفاقيات النفطية مع الغرب لأنها ضد مصلحة البلاد[2]

فاضطر البلاط اثر اشتداد المعارضة التي أصبحت قوية جداً إلى قبول استقالة وزارة نوري السعيد الحادية عشرة في العاشر من تموز عام 1952[3] ليقع اختياره [البلاط] هذه المرة على مصطفى العمري الذي شكل وزارته في (12 تموز 1952) ، وكان أمل البلاط أن تقوم هذه الوزارة بإجراء الانتخابات النيابية بدون إعطاء الأحزاب السياسية المعارضة فرصة الدخول في المجلس ، خشية من هدمها أركان النظام بأكمله متى ما استطاعت ذلك[4]

ومر بنا كيف واجه البلاط موقف الأحزاب السياسية سواء على مذكراتها أو بالمعاملة السيئة التي تلقوها في مؤتمر البلاط والتجائه إلى الجيش للقضاء على النقمة الشعبية التي بدأت تهز أركانه في انتفاضة عام 1952 ، إلا أن هذه الإجراءات لم تثنِ الأحزاب السياسية المعارضة عن مواصلة نضالها ضد سياسة البلاط في استمرار الأحكام العرفية وتعطيل الحياة الحزبية في البلاد في عهد وزارتي جميل المدفعي السادسة والسابعة مطالبة برفعها ملتقطة أنفاسها من جديد اثر إعلان وزارة فاضل الجمالي الأولى إلغاء الأحكام العرفية والسماح بعودة الحياة الحزبية من جديد في (5 تشرين الأول 1953)

سرعان ما عاد البلاط لسياسته في كبح الأصوات المعارضة إذ بادر عبر وزارة الجمالي الأولى إلى إعلان الأحكام العرفية في البصرة وما جاورها اثر إضراب عمال شركة نفط البصرة ، وتعطيل تسعة صحف لمدة سنة[5] وإحالة

---

1 لواء الاستقلال ، العدد 1503 ، في 15 شباط 1952

2 الجبهة الشعبية ، العدد 171 ، في 17 شباط 1952

3 الحسني ، تاريخ الوزارات ج8 ، ص 279

4 محمد مهدي الجعفري ، المصدر السابق ، ص 78

5 الصحف المعطلة 1 ـ النداء 2 ـ الأخبار 3 ـ الميثاق 4 ـ الدفاع 5 ـ الجبل 6 ـ الآراء 7 ـ الجريدة 8 ـ النضال 9 ـ العزة ، ينظر قيس عبد الحسين الياسري ، المصدر السابق ، ص148

جريدتي صوت الأهالي ولواء الاستقلال للمحاكم العرفية ، بحجة إن هذه الصحف نشرت انباءاً مبالغاً فيها عن أحداث الإضراب واستنكارها إعلان الأحكام العرفية هناك[1]

ولم تقتصر معارضة سياسة البلاط في إجراءاته على الأحزاب المعارضة العلنية فقط بل استنكرت تلك الاجراءات الأحزاب السرية أيضاً فقد جاء في مقال لجريدة الاشتراكي ـ جريدة البعث السرية **«إن صمود عمال النفط بوجه شركة النفط قد أجبرها على الاعتراف بمطالب العمال ، لكن الحقيقة أن هذا الاعتراف كان مزيفاً ، فقد حاولت الحكومة إنهاء الإضراب بالقوة ولكن عندما بدأت تحس بأن الوضع يتفاقم أنزلت الجيش إلى الشوارع وأعلنت الأحكام العرفية»**[2]

استمرت معارضة الأحكام العرفية في البصرة من قبل القوى الوطنية التي وصفتها بأنها **«تعسفية»**[3] واستقال وزيران من الجبهة الشعبية من وزارة الجمالي الأولى وهما (عبد الرحمن الجليلي وحسن عبد الرحمن) احتجاجاً على موقفها من العمال[4]

وبادرت القوى الوطنية المعارضة إلى توحيد صفوفها لاختراق جدار البلاط في عدم تمكينها من الوصول إلى المجلس النيابي اثر إعلان وزارة أرشد العمري القيام بالانتخابات في (9 حزيران 1954) ، وذلك بتشكيل الجبهة الوطنية من (الحزب الوطني الديمقراطي وحزب الاستقلال وبعض المستقلين وحركة أنصار السلام والحزب الشيوعي) واقتصر وجودها على خوض الانتخابات النيابية[5]

ولم ينضم حزب البعث العربي الاشتراكي إلى الجبهة لعدم استكمال كوادره وتنظيماته الحزبية ، إلا أنه أصدر بياناً في الحادي عشر من مارس 1954 قرر فيه

---

1 محمد مهدي كبة المصدر السابق ، ص355 ؛ د فاضل حسين ، المصدر السابق ص347 ؛ د عبد الأمير العكام ، المصدر السابق ، ص287

الاشتراكي «جريدة» ، العدد 3 ، في كانون الأول 1953

3 صوت الأهالي ، العدد 106 ، في 21 كانون الأول 1953

4 نجيب الصائغ ، المصدر السابق ، ص42 ؛ خالد حسن آل قزان ، المصدر السابق ، ص238

5 محمد مهدي كبة ، المصدر السابق ، ص359 ؛ د فاضل حسين ، المصدر السابق ، ص352

الاشتراك في الانتخابات ،**لفضح الفئات الحاكمة ، وإن الانتخابات حق للشعب يجب مزاولته**»[1]

اشتد ساعد القوى الوطنية بتحقيقها نصراً في تلك الانتخابات إذ حصلت على مقاعد في المجلس النيابي (6 للحزب الوطني الديمقراطي و2 لحزب الاستقلال و21 لحزب الأمة الاشتراكي وواحد لحزب الجبهة الشعبية)[2] دق هذا الفوز ناقوس الخطر في البلاط ومن ورائه السفارة البريطانية ليتولى زمام الأمور في مثل هذه الظروف نوري السعيد في وزارته الثانية عشرة وكانت باكورة أعماله حل المجلس المنتخب بعد جلسة الافتتاح[3] وحل حزبه الاتحاد الدستوري تمهيداً لضرب الأحزاب السياسية التي ارجع ،**سبب الفساد الأعظم في حياة هذه الأمة وتقدمها ، إلى الأحزاب التي لا فائدة من وجودها ، إلا إذا كانت تستغل لأغراض شخصية أو لزعامة واهية أو لأمور مادية**»[4] وكانت سياسة المراسيم التي اتبعها تجسيداً لكلماته هذه ودليلاً على وجود توتر في البلاد اثر تنامي قوى المعارضة ضد سياسة البلاط[5]

توالت احتجاجات الأحزاب السياسية المعارضة العلنية والسرية على سياسة المراسيم ، وخاصة المرسوم (17 لسنة 1954) الخاص بإسقاط الجنسية العراقية عمن تدينه المحكمة بالشيوعية وإصدار بيانات تناهضها[6] وكان بيان الحزب الوطني الديمقراطي أشدها لهجة ، إذ جاء فيه

«**إن الاضطهاد والظلم وخنق الحريات والتمادي في سن القوانين الرجعية ، كل ذلك**

---

1 البعث «جريدة» ، العدد 562 ، في 19 مارس 1954 ؛ نضال البعث ، ج5 ، ص 55
لواء الاستقلال ، العدد 1897 ، في 10 حزيران 1954 ؛ صوت الأهالي ، العدد 205 ، في 11 حزيران 1954

3 الدستور «جريدة » ، العدد 91 ، في 26 حزيران 1954

4 م م ع ن ، الاجتماع الاعتيادي لسنة 1954–1955 ، الجلسة الحادية والعشرين المؤرخة في الأول من كانون الأول 1954 ، ص20

5 ميشيل أونيدس ، المصدر السابق ، ص 142

6 نوري عبد الرزاق حسين ، تيارات سياسية في الحركة الوطنية العراقية ، المؤسسة القومية للنشر والتوزيع ، القاهرة ، 1960 ، ص88

لا يجدي نفعاً في حماية الأوضاع البالية التي تسبب التذمر والشكوى بل بالعكس ، فهو يؤدي إلى فرض الدكتاتورية .» وطالب الحزب بالغاء المراسيم[1]

وهاجم حزب البعث العربي الاشتراكي سياسة المراسيم متهماً الوزارة بتعطيلها الحياة الديمقراطية في البلاد[2] كما هاجمها الحزب الشيوعي لكبتها الحريات العامة[3]

وكان رد الحكومة على بيان الحزب الوطني الديمقراطي سحب إجازة الحزب وتعطيل جريدته صوت الأهالي لمدة سنة إذ اعتبرت الحزب مخلاً بالأمن ومتعاوناً مع هيئات غير قانونية ، فضلاً عن مخالفاته القانونية المتكررة[4]

لم تشترك الأحزاب السياسية المعارضة في الانتخابات التي أجراها نوري السعيد في (12 أيلول 1954)[5] إذ اجتمعت الهيئة الادارية لحزب الجبهة الشعبية وقررت تعطيل أعمال الحزب ، وإن الاشتراك في الانتخابات سيكون على مسؤولية المرشح الشخصية[6]

كما انشق حزب الأمة الاشتراكي على نفسه ، وأعلن نائب رئيس الحزب توفيق وهبي وآخرون في بيان لهم «**حل الحزب ، وخوض المعركة الانتخابية بصفة شخصية**»[7]

وقرر حزب الاستقلال خوض الانتخابات وتمسكه بمبادئه الأساسية في

---

1 صوت الأهالي ، العدد 275 ، في 2 أيلول 1954

2 نضال البعث ، ج5 ، ص72

3 حنا بطاطو ، العراق ـ الحزب الشيوعي ، الكتاب الثاني ، ترجمة عفيف الرزاز ، ط1 ، مؤسسة الأبحاث العربية ، بيروت ، 1992 ، ص‌ص347-352

4 لواء الاستقلال العدد 1966 في 3 أيلول 1954 صدى الأخبار «جريدة» العدد139 في 3 أيلول 1954 مقابلة شخصية مع السيد رؤوف كمونة عضو الحزب الوطني الديمقراطي فرع النجف في 2000/8/17

5 هناء العمري ، حسين جميل يتحدث عن جبهة الاتحاد الوطني وتنظيم الضباط الأحرار ، آفاق عربية «مجلة» ، بغداد ، العدد 8 ، 1986 ، ص‌ص 44-45

6 الزمان العدد 5116 في 22 آب 1954 خالد حسن آل قزان المصدر السابق ص270

7 لواء الاستقلال ، العدد 1951 ، في 18 آب 1954

إطلاق الحريات العامة وإلغاء معاهدة 1930 ورفضه لأي نوع من المعاهدات للدفاع المشترك[1] إلا أنه عاد وقاطعها ، وجاء في بيان مقاطعته ما يوضح سياسة البلاط ضده

«لقي الحزب في تلك الانتخابات من المقاومة ما تعذر معها نجاح أي مرشح من مرشحيه»[2]

وانتهت الحياة الحزبية العلنية في البلاد إثر إصدار وزارة نوري السعيد الثانية عشرة مرسوم الجمعيات رقم 19 لسنة 1954[3] فقدم بعد ذلك كامل الجادرجي في (17 تشرين الأول 1954) مع مجموعة من قيادي الحزب الوطني الديمقراطي المعطل طلباً إلى وزير الداخلية آنذاك سعيد قزاز لإعادة مزاولة نشاط الحزب وفقاً للمرسوم أعلاه لكن رد الوزير جاء بالرفض وجاء رد رئيس الوزراء مؤيداً لهذا الرفض بعد رفع طلب تمييز قرار الرفض الأول ، وبذلك لم يعد الحزب إلى مزاولة نشاطه إلا عام 1960[4]

جرت بعد ذلك محاولات بين أعضاء الحزبين المنحلين (الوطني الديمقراطي والاستقلال) لتأليف أول حزب سياسي بموجب مرسوم الجمعيات المشار إليه وباسم حزب المؤتمر الوطني في (16 حزيران 1956) تمهيداً لتكوين الجبهة الوطنية[5] وكان منهاجه يتضمن السعي إلى تحرير الأقطار العربية من النفوذ الأجنبي وضمان تطبيق أحكام القانون الأساسي ، وإبعاد العراق عن أي نفوذ أجنبي وصيانة حقوق المواطنين وحرياتهم[6]

---

1 المصدر نفسه

2 لواء الاستقلال ، العدد 1979 ، في 16 أيلول 1954

3 الوقائع العراقية ، العدد 2473 ، في 29 أيلول 1954

4 فاضل حسين ، المصدر السابق ص ص 360-362 جعفر عباس حميدي التطورات والاتجاهات ، ص 190

5 الاخبار «جريدة» العددان 4376 و4377 في 16 و17 حزيران 1956 كامل الجادرجي ، المصدر السابق ، ص 645

6 للمزيد من التفاصيل عن منهاج الحزب ينظر كامل الجادرجي المصدر السابق ص ص646-647 ؛ محمد مهدي كبة ، المصدر السابق ، ص 434

وقدم الطلب إلى وزارة الداخلية التي أجرت مشاورات مع الجهات المختصة فيها ، وكانت إجابتها عليه في (7 تموز 1956م) ، بأن المصلحة العامة تتطلب رد الطلب لتأليف هذا الحزب من أعضاء سبق وخرجوا عن الأهداف المقررة لحزبيهما ، كما وإن أسباب حل الحزبين لا تزال قائمة[1]

ولم تمنع قبضة البلاط الملكي التي أطبقت على عنق القوى الوطنية من تكوين جبهة الاتحاد الوطني سراً ، والتي ضمت (حزبي الاستقلال والوطني الديمقراطي وحزب البعث العربي الاشتراكي والحزب الشيوعي وبعض المستقلين) وكان ذلك أوائل عام 1957م[2] وقامت هذه الجبهة بانتداب نجيب الصائغ لمقابلة رئيس الوزراء علي جودت الأيوبي في وزارته الثالثة لمعرفة رأي وزارته بمطالب الحركة الوطنية وبالخصوص فيما يتعلق بإطلاق سراح كامل الجادرجي [رئيس الحزب الوطني الديمقراطي المنحل] من السجن ، بعد اعتقاله والحكم عليه بالسجن ثلاث سنوات في (19 كانون الأول 1956) ، إثر سفره إلى مصر ونشاطه هناك ضد سياسة البلاط الملكي في العراق[3] إلا أن الصائغ فشل في مسعاه بعد لقائه برئيس الوزراء الذي علل عدم إطلاق سراح الجادرجي بأن المسألة خارجة عن صلاحياته ، ولا يتم ذلك إلا بإرادة ملكية[4]

نرى مما تقدم أن للبلاط الملكي وجهان في التعامل مع القوى السياسية الوطنية الأول يظهر به مسانداً ومشجعاً لتأليف الأحزاب وعملها وما أن ترتفع أصواتها المعارضة لسياسته حتى يظهر الوجه الثاني الحقيقي له بحل تلك الأحزاب أو تعطيلها فضلاً عن اعتقال قادتها في أحيان كثيرة

---

1 فاضل حسين ، المصدر السابق ، ص192 ؛ محمد مهدي كبة ، المصدر السابق ، ص435 ؛ جعفر عباس حميدي ، التطورات والاتجاهات ، ص 192

2 عزيز الشيخ ، جبهة الاتحاد الوطني والمهام التاريخية الملقاة على عاتقها في الظرف الراهن ، مكتبة النور ، بغداد ، 1959 ، ص 75

3 فاضل حسين ، المصدر السابق ، ص 385

4 نجيب الصائغ ، المصدر السابق ، ص ص 90-94

الفصل الثالث

البلاط الملكي والمشاريع الاستعمارية

البلاط الملكي وميثاق بغداد

منذ مطلع العصر الحديث ومع ظهور الدول الكبرى وتفكك الإمبراطوريات القديمة كانت وما زالت منطقة الشرق الأوسط بمدلولها الجغرافي الواسع ومحورها الرئيسي الوطن العربي مسرحاً مفتوحاً لتيارات الصراع الاستراتيجي بين القوى الدولية[1] ، وقد سعت هذه الدول منفردة تارة ومتجمعة تارة أخرى من أجل السيطرة على هذه المنطقة واحتوائها واستغلال ثرواتها وتسخير مقدراتها لخدمة أهدافها البعيدة والقريبة المباشرة وغير المباشرة[2]

وما إن حل هذا القرن حتى شهد ترسيخ لمفهوم استعماري جديد سمي بقانون (الأمن المتبادل)[3] وكان الهدف الظاهر لهذا المفهوم هو تقديم المساعدات العسكرية لمحاصرة الشيوعية في نطاق الدول التي اعتنقتها ، ومنع انتشارها إلى بلدان غيرها ، في حين كان الهدف الأساس والمخفي لها هو السيطرة على خيرات هذه المنطقة وضمان المصالح الغربية فيها[4]

واتخذت السياسة الغربية أشكالاً منها أحلاف عسكرية شملت كل مناطق العالم تقريباً ، حتى يقال إنه ما من منطقة إلا وكان للولايات المتحدة فيها حلف من الأحلاف ، أو قاعدة عسكرية ، مبعثرة على دول العالم حتى بلغت أكثر من 14 قاعدة في 48 دولة ، ومعاهدات دفاع مشترك ثنائية مع الدول التي حالت ظروفها دون الانضمام إلى الأحلاف لأي سبب من الأسباب[5]

---

1 برنارد لويس ، الغرب والشرق الأوسط ، ترجمة د نبيل صبحي ، لاغوس ، 1965 ، ص6

2 محمد مصطفى صفوت ، محاضرات في المسألة الشرقية ، جامعة الدول العربية ، معهد البحوث والدراسات ، القاهرة ، 1958 ، ص 3

3 سامي منصور أقنعة الاستعمار الأمريكي المؤسسة العربية للتأليف والنشر القاهرة 1977 ، ص 5

4 حسن مصطفى أحمد ، مذكراتي السياسية في واشنطن (كفاح سياسي ضد الصهيونية واعداء العرب) ، ط1 ، بغداد ، 1990 ، ص62

5 سامي منصور ، المصدر السابق ، ص 55

والأحلاف الغربية هي حزام عدواني للتطويق وجعل المنطقة تدور في فلك السياسة الغربية ولذلك نراها مترابطة بحيث تكون نهاية الحلف بداية لحلف جديد مجاور وتنفذ من خلال القواعد العسكرية المنتشرة في الوطن العربي لتنطلق منها الآلة العسكرية لقمع الانتفاضات الشعبية والثورات التحررية[1]

احتلت المنطقة العربية أهمية استثنائية في الأحلاف الدولية لأن التغلغل السوفيتي فيها سيكون بمثابة تطويق لحلف الأطلسي وبذلك يحدث تغييراً حاسماً في التوازن الدولي والسيطرة على نفط المنطقة العربية وهذا يعني إرباكاً لاقتصاد العالم الحر ولأن الولايات المتحدة تنظر إلى الوطن العربي على أنه جزء من نظام الدفاع الشامل لها ولأوربا الغربية ضد الاتحاد السوفيتي[3]

كان مركز بريطانيا في المنطقة وفي العراق خصوصاً قد بدأ بالضعف يوم ذاك في بداية الخمسينات ، الأمر الذي استغلته السياسة الأمريكية التي وضعت في حساباتها أن تعزز نفوذها هناك في حالة تدهور موقع بريطانيا أكثر فأكثر[4] فقد ظهر مفهوم

---

1 إبراهيم شريف الشرق الأوسط وزارة الثقافة والإرشاد بغداد 1965 ص‌ص222-223 ؛ د عايد طه ناصف ، الاستراتيجية الدولية في منطقة الخليج العربي ، ط1 ، جامعة الموصل ، 1981 ، ص47

وهو الحلف العسكري الذي وقعت عليه الولايات المتحدة الأمريكية في نيسان 1949 ، إذ نشأ في ظل ظروف سياسية واقتصادية دفعت أوربا للانضمام إليه ومن أهمها الخطر الشيوعي وحاجة أوربا لمعونة الولايات المتحدة لتلافي آثار الدمار الذي لحق بها ، نتيجة الحرب العالمية الثانية ، وضم الحلف كلاً من الولايات المتحدة ،كندا ، فرنسا ، بريطانيا ، بلجيكا ، هولندا ، لوكسمبورج ، الدنمارك ، النرويج ، ايسلندا ايطاليا ، البرتغال ، ثم انضمت إليه في عام 1952 كل من تركيا واليونان ، بينما انضمت المانيا عام 1955 للمزيد من التفاصيل ينظر أحمد نوري النعيمي ، تركيا وحلف شمال الأطلسي ، عمان ، 1981 ، ص 181

3 John C. Campbell, Defense of the Middle East: Problems of American Policy, Harper, New York, 1965, p.3.

مروان رأفت بحيري السياسة الأمريكية والشرق الأوسط مركز دراسات الوحدة العربية ، ط2 ، 1985 ، ص5

4 علاء جاسم محمد العلاقات العراقية ـ البريطانية 1945-1958 ، اطروحة دكتوراه «غير منشورة» ، كلية الآداب ، جامعة بغداد ، 1991 ، ص 188

الوطنية والقومية في الأقطار العربية والإسلامية مما أضر بسمعة الدول الغربية في المنطقة ، وحصول بعض تلك الأقطار على استقلالها مما أفقد بريطانيا مواقعها الواحد تلو الآخر[1] فضلاً عن ازدياد كراهية الشعب العربي لدول المعسكر الغربي بسبب تأييدها ومساعدتها في قيام الكيان الصهيوني واغتصاب الأرض العربية في فلسطين

واقتنع الغرب بوجهة النظر الأمريكية للحفاظ على مصالحه في المنطقة العربية ، والاستفادة من أهميتها الاستراتيجية[3] ، بأن التحالفات لا يمكن تنفيذها دفعة واحدة ، واقترحت الولايات المتحدة الأمريكية أن يتم ذلك عن طريق سياسة عقد الاتفاقيات الثنائية ، وقد تم بالفعل عقد ميثاق عسكري بين تركيا والباكستان في الثاني من نيسان عام 1954م[4] ولا نأتي بجديد إذا ما قلنا إن أطماع الولايات المتحدة في منطقة الشرق الأوسط وإعطاءها موضوع الأحلاف أهمية كبيرة قد بدأ منذ انتخاب دويت ايزنهاور (Dwight Eisenhower) لرئاسة الولايات المتحدة الأمريكية (1952-1960م) ، إذ كرس وزير خارجيته جون فوستر دالاس (John Foster Dallas) وهارولد ستاسن (Harold Stasin) مدير الأمن المتبادل للقيام بجولة استطلاعية عام 1953م شملت إحدى عشرة دولة في منطقة الشرق الأوسط[5]

وكانت مصر هي محطة وزير الخارجية الأمريكي دالاس الأولى ، إذ طرح على الرئيس جمال عبد الناصر وجهة النظر الأمريكية في موضوع الحزام الشمالي[6] على

---

1 أحمد نوري النعيمي ، المصدر السابق ، ص 181

2 جعفر عباس حميدي ، العراق وسياسة الدفاع المشترك والأحلاف الغربية 1945-1958، المؤرخ العربي «مجلة» ، العدد (33) ، 1987 ، ص76

3 ولتي لاكور ، الاتحاد السوفيتي والشرق الأوسط ، ترجمة لجنة من الأساتذة الجامعيين ، ط1 المكتب التجاري للطباعة والتوزيع والنشر ، بيروت ، 1959 ، ص 162

4 راشد البراوي ، مشروعات الدفاع عن الشرق الأوسط ، القاهرة ، 1953 ، ص‌ص 4-18

5 عودة بطرس عودة ، عبد الناصر والاستعمار العالمي ، بيروت ، 1975 ، ص 135

6 مشروع الحزام الشمالي وهو إقامة حلف يمتد من شمال منطقة الشرق الأوسط على محور يضم تركيا وإيران والباكستان وكذلك يضم العراق وسوريا ولبنان والأردن ويعطي لهذا الحزام عمقاً استراتيجياً لتطويق الاتحاد السوفيتي وإنهاء النفوذ الشيوعي للمزيد من التفاصيل ينظر محمد حسنين هيكل ، ملفات السويس حرب الثلاثين سنة ، مركز الأهرام للنشر ، القاهرة ، 1986 ، ص324

حدود الاتحاد السوفيتي ، ولم يلق من عبد الناصر ترحيباً بذلك[1]

ووصل وزير الخارجية الأمريكي دالاس إلى بغداد في السابع عشر من مارس عام 1953م وتحاور مع توفيق السويدي وزير الخارجية آنذاك في وزارة جميل المدفعي السابعة ، حول قضية الحزام الشمالي والذي يضم من وجهة نظره تركيا وإيران وباكستان والعراق وسوريا والأردن[2] مؤكداً أن الولايات المتحدة يمكنها وضع الأساس لتوسيع الحزام الشمالي وتحويله إلى حلف ومن ثم استكمال حزام المعاهدات الدفاعية من أوربا إلى الشرق الأقصى وبهذا يصبح الاتحاد السوفيتي مطوقاً بدرجة أشد من السابق[3]

لقيت الخطة الأمريكية التي طرحها وزير الخارجية الأمريكي استحسان الجانب العراقي خلال اجتماعه مع نظيره العراقي توفيق السويدي الذي وجد في التحالف الأمريكي إلغاء للمعاهدة العراقية ـ البريطانية تلقائياً[4] مما زاد من اهتمام الولايات المتحدة بالبلاط الملكي العراقي وتقديم الدعم له حتى أصبح عنصراً مهماً في الإستراتيجية الأمريكية القائمة على إنشاء الأحلاف والتكتلات الإقليمية[5]

واتجهت وزارة فاضل الجمالي الأولى في سياستها الخارجية نحو الغرب ولاسيما الولايات المتحدة الأمريكية للحصول على المساعدات العسكرية[6] والتي كان قد شرع بها الرئيس الأمريكي الأسبق هاري ترومان (Harry Truman)[7]

---

1 طه الفياض ، الإعصار الشديد في تنفيذ سياسة السعيد ، بغداد ، 1956 ، ص20

2 فاضل زكي ، الاستراتيجية الأمريكية في المشرق العربي ، بغداد ، 1968 ، ص27

3 مروان رأفت بحيري ، من ترومان إلى كيسنجر ، المستقبل العربي «مجلة» ، مركز دراسات الوحدة العربية ، العدد (29) تموز 1980 ، ص80

4 وميض جمال عمر نظمي وآخرون التطور السياسي في العراق بغداد ت ص ص278–288

5 مجيد خدوري ، عرب معاصرون (أدوار القادة في السياسة) ، الدار المتحدة للنشر ، بيروت ، 1973 ، ص16

6 محمد فاضل الجمالي ، المصدر السابق ، ص58

7 وهي مجموعة قوانين أو مبادىء أعلنها الرئيس الأمريكي هاري ترومان والتي سميت بمبدأ ترومان أعلنها في آذار عام 1947 ، عبرت عن فحوى السياسة الأمريكية الخارجية والتي كان

باستخدام المساعدات لحصر الاتحاد السوفيتي[1]

وتم عقد اتفاقية بين العراق والولايات المتحدة الأمريكية عرفت باسم (النقطة الرابعة) وجاءت موادها مؤكدة على تبادل المعلومات الفنية والنشاطات التي تعود بالفائدة والنمو المتوازن لموارد العراق الاقتصادية ، كما جعل هذا الاتفاق من العراق ممراً لتقديم الخدمات إلى الدول الحليفة كما تضمنت تعهد العراق بتقديم المعلومات المتعلقة بالمشاريع والبرامج والإجراءات والأعمال التي تنفذ بموجب الاتفاق مما جعل المؤسسات العراقية تحت الإشراف والرقابة الأمريكية ، ووضعت علاقات العراق الدولية تحت رقابتها أيضاً[2]

وكان لاتفاق النقطة الرابعة أهمية كبرى إذ نتج عنه بعد ذلك اتفاقية المساعدات العسكرية مع الولايات المتحدة الأمريكية في الحادي والعشرين من نيسان عام 1954م[3]

وكانت بريطانيا تريد الإبقاء على نفوذها القديم في العراق فما إن قاربت المعاهدة العراقية ـ البريطانية لعام 1930 على الانتهاء حتى أخذ نوري السعيد على عاتقه مسألة تجديد المعاهدة ممثلاً عن البلاط الملكي العراقي الذي كان يرى في دعم بريطانيا استمراراً لوجوده وقد أدرك نوري السعيد ضرورة إيجاد سبل جديدة للتعامل مع بريطانيا بدلاً من معاهدة 1930 ، وأن يكون ذلك من خلال إيجاد تنظيم إقليمي يشترك فيه العراق مع بريطانيا وبعض دول الشرق الأوسط

هدفها صيانة المصالح القومية الأمريكية والنفوذ الامريكي عن طريق محاربة امتداد الشيوعية في جنوب شرق أوربا وغيرها من المناطق في العالم ، وذلك بتقديم المساعدات المالية والعسكرية للدول الحليفة ضمن سياسة الاحتواء التي مارستها الولايات المتحدة الأمريكية بعد الحرب العالمية الثانية ينظر الموسوعة السياسية ، ج1 ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، بيروت ، 1986 ، ص124 ؛ القاموس السياسي ، دار النهضة ، القاهرة ، د ت ، ص287

1 George Lenczowski, United States Interests in the Middle East, Washington, 1975, p.15.

2 وزارة الخارجية العراقية ، مجموعة المعاهدات والاتفاقيات الثنائية المعقودة بين العراق والدول الأجنبية ، مطبعة الحكومة ، بغداد ، 1957 ، ص ص 73-74

3 المصدر نفسه

فشرع في اتباع سياسة المراسيم ـ المشار إليها ـ والتي كانت في حقيقتها تمهيداً لعقد ميثاق بغداد ، وضمان مجلس موالي لإمرار مشروعاته[1]

ويؤكد ما ذهبنا إليه إن من ضمن شروط نوري السعيد التي قدمها للبلاط الملكي لاستلام مهام وزارته الثانية عشرة **«إن سياسته الخارجية يجب أن تهدف إلى ضمان سلامة العراق ، وأن تنسجم مع التطورات العالمية وخاصة الاتفاق التركي ـ الباكستاني ، والاتفاق المصري ـ البريطاني ، اللذين أوجدتهما حالة سياسية يجب على العراق الانتباه والاهتمام بها ، ولذا فإن سياسته الخارجية تعتمد على**

1 ـ إنهاء المعاهدة العراقية ـ البريطانية لعام 1930

2 ـ الحرص على تعزيز علاقات الأخوة والصداقة مع البلاد العربية

3 ـ العمل على توثيق العلاقات مع الدول المجاورة وتعزيز التعاون بينها وبين الدول العربية لدفع الخطر الصهيوني»[2]

وكان نوري السعيد قد أجرى أثناء وجوده في لندن عام 1954 اتصالات مع ساستها والتي وصفها وزير الخارجية البريطاني آنتوني إيدن (Anthony Eden) آنذاك قائلاً

«إنها أدخلت السرور في نفسي لأنها كانت منسجمة مع المخططات الانكلو-أمريكية في المنطقة»[3]

كما زار نوري السعيد كيا في طريق عودته من لندن واجتمع برئيس وزرائها عدنان مندريس في التاسع من تشرين الأول عام 1954م واتفق الطرفان على التفاهم من أجل تأمين الاستقرار وتكوين جبهة أمن مشتركة ، بعدها غادر تركيا عائداً إلى بغداد في التاسع عشر من الشهر نفسه[4]

---

1 فكرت نامق عبد الفتاح ، سياسة العراق الخارجية في المنطقة العربية 1953 1958 ، بغداد ، 1981 ، ص 144

F.O., 371/12110841 VQ 1015134, From Sir Michael Rite To Sir Sloen Loyed, 4-July-1957, p. 6.

3 Anthony Eden , The Memoirs of the Rt. Hon Sir Anthony Eden, Cassell, London, 1960, p. 220.

4 الحسني ، تاريخ الوزارات ج9 ، ص 251

وأصدر رئيس الوزراء نوري السعيد قراراً في الثالث من كانون الثاني عام 1955م بقطع العلاقات الدبلوماسية بالاتحاد السوفيتي ، وطلب من أعضاء سفارة الاتحاد السوفيتي مغادرة العراق ، متذرعاً أن السفارة أصبحت وكراً للشيوعية[1]

واستقبل في السادس من كانون الثاني للعام نفسه نظيره التركي عدنان مندريس ووزير خارجيته كوبرو للي ووزير المواصلات جاويش أوغلو وستة من أعضاء المجلس النيابي التركي ، وأجريت مباحثات بين الجانبين والتي اشترك فيها عن الجانب العراقي رئيس الوزراء نوري السعيد ونائبه أحمد مختار بابان وبرهان الدين باش أعيان وكيل وزير الخارجية ، وصدر بيان عن تلك المباحثات التي استمرت أسبوعاً كاملاً ، بأنه تم الاتفاق مبدئياً على عقد اتفاق مشترك بين البلدين لتأمين الدفا ع المشترك ، وتوسيع التعاون بينهما ، وأن يكون هذا الاتفاق مفتوحاً لبقية الدول ليكون نواة لتشكيل منظمة الدفا ع عن الشرق الأوسط[2]

وأوضح نوري السعيد أن دور العراق في الخطة الدفاعية سيكون حماية الممرات الشرقية ضد الهجمات البرية المعادية وحماية آبار النفط ضد الغارات الجوية والنووية[3]

ووقع الاتفاق العراقي ـ التركي في الرابع والعشرين من شباط عام 1955 عن الجانب التركي رئيس الوزراء عدنان مندريس ووزير خارجيته ، وعن البلاط الملكي العراقي وقع نوري السعيد رئيس الوزراء ووكيل وزير الخارجية برهان الدين باش أعيان[4] وقد نص على

- التعاون بين الدولتين لغرض صيانة سلامتهما والدفا ع عن كيانهما وفق أحكام المادة (51)[5] من ميثاق الأمم المتحدة
- التعهد بعدم التدخل بأي شكل من الأشكال في الشؤون الداخلية لأحدهما وفض النزا ع بينهما بالطرق السلمية

---

1 ناجي شوكت ، المصدر السابق ، ص 579

2 الحسني ، تاريخ الوزارات ، ج9 ، ص 251

3 Lord Birdwood, Nuri Es-Said, London, 1959, p. 229.

4 الزمان ، العدد 5275 ، في 26 شباط 1955

5 أعطت المادة أعلاه الدول الحق في الدفا ع عن نفسها بشكل فردي أو جماعي

- التأكيد على أنه ليس في أحكام هذا الميثاق ما يتناقض مع الالتزامات الدولية التي ترتبط بها أحدهما مع الدول أو دولة ثانية ، وأن لا يتدخلا في أية التزامات دولية تتعارض مع هذا الميثاق
- يكون هذا الاتفاق مفتوحاً للإنضمام إليه من قبل أية دولة من دول الجامعة العربية وغيرها من الدول التي يهمها أمر السلم والأمن في هذه المنطقة
- يشكل مجلس دائم من الوزراء للعمل ضمن نطاق أهداف هذا الاتفاق وذلك عندما يبلغ عدد الدول فيه ما لا يقل عن الأربعة ، ويقوم المجلس بوضع نظامه الداخلي
- يكون هذا الميثاق نافذاً لمدة خمس سنوات ويعتبر مجدداً لمدد أخرى لكل منها خمس سنوات ، ولا يحق لأي طرف متعاقد أن ينسحب إلا بإبلاغ الأطراف الأخرى تحريرياً برغبته في ذلك قبل ستة أشهر من انتهاء أية من المدد المذكورة أعلاه ويعتبر الميثاق في هذه الحالة نافذاً بالنسبة للأطراف الأخرى[1]

وأعلنت بريطانيا على لسان وزير خارجيتها (أنتوني إيدن) الذي أكد تأييده الكامل للميثاق ، وأمله في توسيعه ليصبح حلفاً للشرق الأوسط بأكمله ، كما أعلن عن رغبته في إنهاء المعاهدة العراقية ـ البريطانية لعام 1930 ، للتخلص من صيغة (المعلم والتلميذ) والتي أصبحت تتنافى مع تزايد الشعور القومي[2]

كان هدف بريطانيا من الاتفاق العراقي ـ التركي الحفاظ على مواقعها في المنطقة من خلال مسألة الدفاع عن الشرق الأوسط ، ذلك لأن المعاهدة العراقية ـ البريطانية لعام 1930 قد أوشكت على الانتهاء ، خاصة وإن العراق يمثل لها منطقة حيوية كما أنها أرادت إعطاء شكلاً جديداً لوجودها الذي أصبح عاملاً ضاغطاً على القوى الوطنية المطالبة بإلغائه[3]

وعند عرض نوري السعيد الاتفاق العراقي ـ التركي على مجلس الأمة وافق

---

1 وزارة الخارجية العراقية ، مجموعة المعاهدات والاتفاقيات الثنائية المعقودة بين العراق والدول الأجنبية ، ص ص 80-81

2 Anthony Eden, op. cit., p. 221.

3 جلال السيد ، حقيقة الأمة العربية ، القاهرة ، 1959 ، ص 135

عليه (112) نائباً وصوت ضده أربع نواب في حين وافق عليه (25 عيناً) وعارضه عين واحد[1] نشط بعدها البلاط الملكي العراقي من خلال رئيس وزراءه نوري السعيد في سبيل تحقيق انضمام بريطانيا إلى الاتفاق ، فقد كان يرى أن انضمامها سيؤدي إلى إنهاء معاهدة 1930 وسيتخذ التحالف معها شكلاً أكثر تطوراً ، وكانت وجهة نظر رئيس الوزراء **«لا غنى للعرب عن بريطانيا ولا يمكنهم العيش بدونها ، وأن عدواً نعرفه خير من صديق نجهله»**

والتقى نوري السعيد وزير الخارجية البريطاني أنتوني إيدن الذي وصل إلى بغداد في الثالث من آذار عام 1955م ، وأعرب الأخير عن أمله في توسيع الاتفاق العراقي ـ التركي ليكون خطوة في تعزيز أمن الشرق الأوسط ، مهنئاً البلاط الملكي على عقده ثم بحث الطرفان موضوع إنهاء معاهدة 1930 ودراسة الأوضاع في الشرق الأوسط بشكل عام ، وصرح وزير الخارجية البريطاني قائلاً

«أصبح من الواجب أن يكون الدفاع بيننا وبين العراقيين وهو لمصلحتنا معاً أن توضع اتفاقية أعم بين فرقاء متساوين»[3]

قدم بعدها إلى العراق اللفتنت كولونيل روبرت هيوترنتن (Robert Heotrenten) وكيل وزير الخارجية البريطاني في الثالث من نيسان عام 1955 حاملاً معه مقترحات بريطانيا بخصوص معاهدة 1930 ، ووقعت بعدها بريطانيا مع البلاط الملكي العراقي ما سمي بالاتفاق الخاص (Special Agreement) في الرابع من نيسان 1955م ، وقد مثل البلاط الملكي العراقي نوري السعيد رئيس الوزراء وبرهان باش أعيان الوزير بلا وزارة أما عن الجانب البريطاني مايكل رايت سفير بريطانيا في

---

1 م م ن ، الاجتماع الاعتيادي لسنة 1954–1955 ، الجلسة الثامنة والعشرون ، في 26 شباط 1955 ، ص ص595–597 ؛ م م ع ، الاجتماع الاعتيادي لسنة 1954–1955، الجلسة الحادية عشرة في 26 شباط 1955 ، ص178

2 عبد السلام أبو السعود ، حلف بغداد ، القاهرة ، 1957 ، ص 49 ؛

Mouayad Ibrahim Al-Windawi, K., Anglo-Iraqi Relations (1945-1958) Thesis Submitted for the Degree of Doctor of Philosophy, Department of Politics, University of Reading, April 1989, p. 238.

3 الزمان ، العدد 5283 ، في 6 آذار 1955

العراق واللفتنت كولونيل روبرت هيوترنتن وكيل وزارة الخارجية البريطاني[1]

وسلمت وثيقة انضمام بريطانيا إلى الاتفاق العراقي ـ التركي في اليوم التالي من الشهر نفسه إلى وزير الخارجية العراقي موسى الشابندر لتصبح بريطانيا عضواً فيه منذ ذلك التاريخ (5 نيسان / 1955)[2] وقد صرح رئيس وزراء تركيا عدنان مندريس بمناسبة انضمام بريطانيا إلى الاتفاق

«هكذا لم يعد الشرق الأوسط يبدو كما لو كان فراغاً من ناحية الأمن والسلم وتحرر من كابوس القلق وعدم الاستقرار وإن انضمام بريطانيا إلى حلف بغداد هو أحد الأحداث المهمة جداً ، إن اشتراك بريطانيا صديقتنا الحميمة هو أعز شيء إلى نفوسنا»[3]

وصرح أنتوني إيدن عند مناقشة مجلس العموم البريطاني مسألة انضمام بريطانيا إلى الاتفاق في الرابع من نيسان 1955 ، قائلاً

«إن الميثاق أعطى بريطانيا تأثيراً أكبر وصوتاً أعلى وأكثر دوياً في الشرق الأوسط»[4]

اكتملت بعد ذلك حلقات عقد الميثاق ، بانضمام الباكستان إليه في الثالث والعشرين من أيلول عام 1955 ، وإيران في الثالث من تشرين الثاني للعام نفسه ، وابتداء من الحادي والعشرين من الشهر والعام نفسه ، انضمت الولايات المتحدة الامريكية إليه بصفة مراقب[5] وعضو في بعض لجانه الاقتصادية والعسكرية وأصبح يعرف بميثاق بغداد[6]

وعلق السفير الأمريكي في العراق (والدمار غولمان) عن ذلك

---

1 الزمان ، العدد 5313 ، في 6 نيسان 1955

محمد حمدي الجعفري بريطانيا والعراق حقبة من الصراع 1914--1958 ط1 دار الشؤون الثقافية العامة ، بغداد ، 2000 ، ص223

3 حسن الدجيلي ميثاق بغداد حقائق يسطها مجلس العموم البريطاني ، مطبعة الرابطة بغداد ، 1956 ، ص3

4 ميشيل كامل ، أمريكا والشرق العربي ، القاهرة ، 1958 ، ص102

5 توماس أ بريسون ، العلاقات الدبلوماسية الأمريكية مع الشرق الأوسط (1784-1975) ترجمة دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر ، ط1 ، دمشق ، 1985 ، ص 456

6 محمد كمال عبد الحميد ، الشرق الأوسط في الميزان الاستراتيجي ، مكتبة الانجلو المصرية القاهرة ، ط4 ، 1972 ، ص377

«بقينا في مجاله كمراقبين وأعضاء لجان وبهذه الصفة كنا مشتركين فيه وفي جميع مناقشاته وتصاميمه»[1]

وأكدت بعض المصادر إلى أن الولايات المتحدة تظاهرت بالعدول عن العضوية الكاملة في ميثاق بغداد كي لا تثير مخاوف بريطانيا التي تزعمت الميثاق فضلا عن أن المملكة العربية السعودية وإسرائيل كانتا في خوف منه فقد كان المؤمل أن تتزعم السعودية هذا الميثاق بدلاً من العراق أداة بريطانيا آنذاك[2]

موقف الرأي العام العراقي من الميثاق

قوبل الميثاق بمقاومة باسلة أبداها الشعب العراقي على الرغم من اتخاذ وزارة نوري السعيد الثانية عشرة سياسة المراسيم فقد عبرت الأحزاب السياسية ـ بالرغم من حلها عام 1954 والتي واصلت عملها سراً ـ عن معارضتها للميثاق إذ جاء في بيان لحزب الاستقلال **إن الشعب العراقي بريء من هذا التحالف الذي لا رأي له فيه بل بالعكس من ذلك يرى فيه تحديداً لإرادته ومشيئته فهو اتفاق حكومات لا شعوب ، ولا شك أن الشعب سيلغي هذا الاتفاق الذي يرم خلاف مشيئته عندما يملك أمره ويحقق إرادته»**[3]

في حين دافع بعض عاقدي الميثاق عن وجهة نظرهم إذ قال برهان الدين باش أعيان الوزير بلا وزارة **«إن وضع العراق الجغرافي مرتبط كل الارتباط باستراتيجية جاراته»**[4]

ورفع كل من حزبي الاستقلال والوطني الديمقراطي مذكرة إلى البلاط الملكي في التاسع والعشرين من كانون الأول 1955 ، طالبوا فيها بتخلي نوري

---

1 والدمار غولمان ، المصدر السابق ، ص 192

إبراهيم علوان مشكلات الشرق الأوسط ـ الوطن العربي المكتبة العصرية بيروت 1968 ، ص124 ؛ جيرالد دي غوري ، المصدر السابق ، ص 303

3 محمد مهدي كبة ، المصدر السابق ، ص 406 ؛ د عبد الأمير العكام ، المصدر السابق ، ص113

4 جعفر عباس حميدي ، العراق وسياسة الدفاع المشترك ، ص 86

السعيد عن الحكم والانسحاب من ميثاق بغداد لانقاذ العراق من تلك السياسة الاستعمارية[1]

وأوضح حزب البعث العربي الاشتراكي في النشرة التي صدرت في هذا الخصوص بأن «**الأحلاف المزمع قيامها في منطقة الشرق الأوسط هي وسيلة جديدة للاستعمار**»[2] واعتبر الحزب أن أهداف ميثاق بغداد هو تحويل العرب عن عدوهم الحقيقي وهو الكيان الصهيوني وقتل اليقظة العربية وإخماد الثورة العربية في إرجاء الوطن العربي[3]

وقامت عدة تظاهرات جماهيرية مندِّدة بالاتفاق العراقي ـ التركي مطالبة بإسقاط وزارة نوري السعيد تصدت لها الشرطة وفرقتها بأساليب البلاط المعروفة في مثل تلك الظروف من قمع واعتقال[4]

وادعى سفير الولايات المتحدة الأمريكية في بغداد أن سبب معارضة الرأي العام للميثاق ، أن نوري السعيد لم يوضح بنوده بصورة كافية ولذلك لم يفهمه الناس[5]

وقال كاركتاكوس في الغرض نفسه

«والعيب الوحيد فيه ، هو عيب جعل المشروع كله فيما بعد عديم الفائدة ، هو أنه لقي فيه العراق كراهية عنيفة جاءت عن طريق تجاهل الرأي العام»[6]

وكان من أهم نتائج ميثاق بغداد ازدياد تصاعد الحركة الوطنية المعارضة لسياسة البلاط وازدياد مقاومة الشعب العراقي واستمرار تحديه لحكومات البلاط وأصبح قيام الحكم الجمهوري محوراً لنضاله[7]

---

1 إبراهيم الجبوري ، المصدر السابق ، ص 282

نضال البعث ، ج5 ، ص 87

3 ميشيل عفلق ، في سبيل البعث ، ج1 ، بغداد ، 1986 ، ص 228

4 وزارة الداخلية ، أرشيف الوزارة الملفة رقم ب/8142آ ملفة محاولة مظاهرة في شارع الرشيد في 1955/2/28 كتاب شرطة بغداد المرقم س 870 في 1955/2/28 مجيد خدوري ، العراق الجمهوري ، بيروت ، 1985 ، ص 37

5 والدمار غولمان ، المصدر السابق ، ص 85

6 كاركتاكوس ، ثورة العراق ، ترجمة خيري حماد ، بيروت ، 1958 ، ص 99

7 حسين جميل ، العراق الجديد ، ص ص 37-38

أما عن معارضة المثياق في مجلس النواب فلم يعارض الميثاق سوى أربعة من النواب كان من بينهم نائب بغداد صادق البصام الذي دعا إلى إعادة النظر فيه وضرورة انسحاب العراق منه ، لأنه يعد وجود العراق فيه **«إهانة للعرب كلهم»** ، ودعا إلى تحقيق الوحدة العربية[1] ، وأيده الثلاثة المعارضون إذ وجدوا أن ليس هناك أية مصلحة للعراق في عقده بل إنه سيسهم في إبعاد العراق عن الأقطار العربية[2] أما في مجلس الأعيان فلم يعارضه سوى محمد رضا الشبيبي الذي دعا إلى سياسة الحياد لأن الشعب العراقي في حالة التزامه بلائحة هذا الميثاق يكون عرضة لخسائر هائلة[3]

ومن الجدير بالذكر أن سياسة البلاط الملكي عبر حكومة نوري السعيد لم تجد معارضة في تمرير مشروعاتها الخارجية نتيجة القبضة الحديدية التي حكمت بها البلاد لخنق الأصوات المعارضة لسياسته

موقف الأقطار العربية من الميثاق

يمكننا القول أن ميثاق بغداد قد أشعل فتيل الخلافات بين الأقطار العربية وخاصة مصر والمملكة العربية السعودية فعلى الرغم من زيارة الوفد المصري برئاسة الصاغ صلاح سالم وزير الارشاد القومي المصري إلى بغداد والتقائه بالملك وولي العهد ورئيس الوزراء نوري السعيد في مصيف سرسنك في السادس عشر من آب عام 1954م وتبادل وجهات النظر بين الطرفين حول الأوضاع السياسية للبلدين إذ أشار الوفد المصري إلى الأوضاع في مصر والتي أدت إلى توقيع اتفاقية الجلاء مع بريطانيا والتي تسمح للقوات البريطانية بالعودة إلى قناة السويس إذا ما تعرضت تركيا أو إحدى الدول العربية إلى هجوم مفاجىء في حين أشار رئيس الوزراء العراقي إلى وضع العراق

---

1 م م ن ، الاجتماع الاعتيادي لسنة 1954-1955 الجلسة الثامنة والعشرون ، في 26 شباط 1955 ، ص‌ص 595-597

2 المصدر نفسه

3 م م ع ، الاجتماع الاعتيادي لسنة 1954-1955 ، الجلسة الحادية عشرة في 16 شباط 1955 ، ص 178

وعلاقاته مع جاراته تركيا وإيران وكيفية تطوير هذه العلاقات من جديد[1]

وما إن لاحت في الأفق بوادر عقد الاتفاق العراقي ـ التركي ، حتى بدأت المعارضة المصرية لهذا الاتفاق ، وأكد المصريون أن رفضهم لهذا الاتفاق يعود إلى أسباب عدة منها إن الظرف الراهن غير ملائم لعقده ، لأن الرأي العام المصري لم يهيأ التهيئة التامة لقبول التحالف مع تركيا والتعاون معها عسكرياً بالشكل الذي يتضمنه الاتفاق كما أنهم كانوا يرون أن يترك عقد الاتفاقيات العسكرية والأحلاف إلى زمن يمر على توقيع اتفاقية الجلاء وبعدها يحصل التطور في العلاقات بين تركيا والبلاد العربية ، كما أن موافقة العراق على الاتفاق قد ضيعت من وجهة نظرهم على الدول العربية فرصة البقاء على الحياد ، وأن عدم استشارة حكومة مصر وأخبارها بالعزم على عقد الاتفاق كان إعلاناً تلقته مصر كلطمة نالت من عزتها وموقعها بين الدول العربية وأنها غير مقتنعة بهذا الاتفاق[2]

وصرح وزير خارجية مصر محمد فوزي عن موقف حكومته قائلاً

«إن العراق انحرف عن السياسة المشتركة للدول العربية بالإضافة إلى أنه لم يحطها علماً»[3]

وإزاء إصرار العراق على عقد الاتفاق وجه الرئيس جمال عبد الناصر الدعوة لرؤساء الدول العربية لعقد اجتماع في القاهرة يوم الثاني والعشرين من كانون الثاني عام 1955 ، لبحث آخر التطورات السياسية في المنطقة العربية وفي مقدمتها ميثاق بغداد[4]

وأعلنت مصر أنها ستنسحب من ميثاق الضمان الجماعي إذا أصر العراق على

---

1 مديرية التوجيه السياسي والإذاعة العامة ، حقائق في السياسة العربية يبحثها مجلس النواب العراقي ، ص 2

ك و ، ملفات البلاط الملكي ، الملفة رقم 311/4911 ، الحلف العراقي ـ التركي ، وزارة الخارجية ، (د س) إلى رئاسة الديوان الملكي ، ذي الرقم 9/د/11-أ في 1 آذار 1955 ، و28 ، ص 39

3 المصدر نفسه ، و 32 ، ص 21

4 ك و ، ملفات البلاط الملكي ، الملفة رقم 311/2718 ، تقارير المفوضية العراقية في عمان ، تقرير عام عن شهر كانون الثاني 1955 ، و(48) ، ص87

عدم الانسحاب من ميثاق بغداد ، كما أعلنت أنها سوف تعمل على عقد اتفاقيات ثنائية مع الدول العربية[1] في حين لم يحضر الوفد العراقي الاجتماع بحجة مرض رئيس الوزراء نوري السعيد الذي حاول تأجيل الاجتماع إلى وقت لاحق ولم يقبل طلبه ، كما اقترح تأجيل الاجتماع إلى أن تجري مباحثات ثنائية بين العراق ومصر إلا أنه رفض أيضاً كما رفض مقترح آخر له بأن يحضر ممثل عن مصر ويتخذ المجتمعون قراراً بتأجيل الاجتماع ، ورفض أيضاً على اعتبار أن الموضوع يخص جميع الحكومات العربية[2]

وأعربت المملكة العربية السعودية عن أسفها لعقد البلاط الملكي العراقي مثل هذا الميثاق وبصورة انفرادية بدون موافقة الدول العربية ، كما أعلنت إن هذا الميثاق لم يبحث في جامعة الدول العربية باعتبارها المرجع الرئيس في مثل هذه الأمور[3] وأعربت السعودية عن معارضتها له على أساس أنه يمكّن من زعامة العراق في المنطقة العربية وهذا ما يثير قلقها[4] ، إذ عدته محاولة لاسترداد العرش الهاشمي في المملكة العربية السعودية[5]

وأجاب نوري السعيد على ذلك بأن على الدول العربية أن تراعي موقع العراق الاستراتيجي وأضاف **«إذا كان العراق حملاً ثقيلاً على الجامعة العربية فلتخلى عنه الجامعة لتستريح»**[6]

---

1 جهاد مجيد محيي الدين العراق والسياسة العربية (1941–1958) بغداد 1980 ص ص191–195

2 ك و ، ملفات البلاط الملكي ، الملفة رقم 311/4910 ، الحلف العراقي – التركي ، وزارة الخارجية (د س) إلى رئاسة الديوان الملكي ، المرقم 2/2/85–أ و11/8 ، في 25 كانون الثاني 1955 ، و65 ، ص ص 113–117

3 أمين المميز ، المملكة العربية السعودية كما عرفتها ، ط1 ، بيروت ، 1963 ، ص 318

عبد الله حشيمة ، شرارات من بغداد ، دار الكشاف ، بيروت ، 1956 ، ص 26

5 ك و ، ملفات البلاط الملكي ، الملفة رقم 311/4910 ، الحلف العراقي – التركي ، وزارة الخارجية (د س) إلى رئاسة الديوان الملكي ، المرقم ع/45/2/1/7 و45 ، في 15 شباط 1955 ، و12 ، ص20

6 ك و ، ملفات البلاط الملكي ، الملفة رقم 311/4910 ، الحلف العراقي – التركي ، وزارة الخارجية (د س) إلى رئاسة الديوان الملكي ، المرقم 2/2/85–أ و11/8 ، في 25 كانون الثاني 1955 ، و65 ، ص113

ودعمت المملكة العربية السعودية الدعاية المصرية ضد الميثاق فضلاً عن استخدام وسائل الاعلام فيها لمعارضة الميثاق وتحريض الرأي العام العراقي والعربي ضد ميثاق بغداد[1] وصرح الأمير فيصل بن عبد العزيز ولي العهد السعودي بأن السعودية سوف تترك ميثاق الضمان الجماعي العربي إذا ما أصر العراق على عدم الانسحاب من الميثاق[2]

ووقفت سوريا موقفاً معارضاً للميثاق إذ صرح الرئيس شكري القوتلي لجريدة الجمهورية المصرية قائلاً **«إني لأعرب عن شعوري بالألم العميق لهذا الموقف وإنني أحمل نوري السعيد مسؤولية إصراره وعناده وانفراده بهذه السياسة والتي يرمي فيها إلى إبعاد العراق عن حظيرة الجامعة العربية وإنني أطالب الدول العربية شعوباً وحكومات بالعمل السريع على إنشاء حلف دفاعي عسكري جديد ضمن إطار ميثاق الضمان الجماعي على أن تتولى مشروع هذا الحلف أية دولة عربية كمصر»**[3]

وأسفرت المباحثات وتوحيد الجهود ضد ميثاق بغداد بين جمهورية مصر والمملكة العربية السعودية وسوريا عن توقيع اتفاقيتين للدفاع المشترك الأولى في الثاني والعشرين من تشرين الأول عام 1955 بين مصر وسوريا لتوحيد الأغراض الدفاعية وإنشاء جهاز عسكري موحد والثانية في السابع والعشرين من الشهر والعام نفسه بين مصر والسعودية على غرار الاتفاق المصري ـ السوري أعلاه[4]

وسببت قوة المعارضة لميثاق بغداد في الأردن في سقوط ثلاث وزارات في أقل

---

1 جبران شامية ، آل سعود ، ماضيهم وحاضرهم ، دار الرشيد ، الرياض ، د ت ، ص 182

2 F.O., 371/115493, Secret Memorandum from British Embassy Baghdad to F.O., February, 21, 1955.

3 ك و ، ملفات البلاط الملكي ، الملفة رقم 311/4910 الحلف العراقي ـ التركي ، وزارة الخارجية (د س) إلى رئاسة الديوان الملكي المرقم 88/2/2-أ و11/9 في 25 كانون الثاني 1955 ، و16 ، ص 23

4 محمد طلعت الغنيمي جامعة الدول العربية دراسة قانونية سياسية القاهرة 1974 ص117

من شهر ، بسبب تأييد الملك حسين لفكرة الانضمام إلى الميثاق[1] كما اشتدت مهاجمة الصحف الأردنية لميثاق بغداد[2] وبذلك باءت محاولات البلاط الملكي العراقي في انضمام الأردن ولبنان الذي وقف معارضاً للميثاق أيضاً بالفشل[3]

ووقف اليمن موقفاً مماثلا في معارضته للميثاق وتم التوقيع على ميثاق عسكري ثلاثي بين المملكة العربية السعودية وجمهورية مصر واليمن عرف باتفاق جدة[4]

ويمكننا القول من أن البلاط الملكي العراقي كان الأداة المنفذة لسياسة الغرب في قيام الأحلاف وخاصة بريطانيا التي جعلت من العراق نقطة الارتكاز لمثل هذه المشاريع ، وكان هدفها المعلن هو تطويق الاتحاد السوفيتي ومنع انتشار الشيوعية ، في حين كانت ترمي إلى الابقاء على النفوذ الاستعماري في العراق والمنطقة العربية ، فكان من أهم نتائج ميثاق بغداد ازدياد عزلة العراق عن بقية الأقطار العربية ، وتصاعد نشاط القوى الوطنية المعارضة لسياسة البلاط الملكي الداخلية والخارجية وسنرى في مباحثنا القادمة أن اتخاذ البلاط الملكي سياسة التحالف مع الغرب لدعم بقائه ، كان على العكس من ذلك ، إذ أصبحت تلك السياسة أحد العوامل التي أدت إلى سقوطه

---

1 علي المحافظة العلاقات الأردنية ـ البريطانية من تأسيس الأمارة حتى إلغاء المعاهدة (1921-1957) ، بيروت ، 1973 ، ص‌ص237-239

2 ك و ، ملفات البلاط الملكي ، الملفة رقم 311/4910 ، الحلف العراقي ـ التركي ، كتاب وزارة الخارجية (د س) ، الشعبة الشرقية ، المرقم ش/1409/6/741/741 ، في 19 تشرين الاول 1955 ، و126

3 فؤاد دوارة ، أحلاف العدوان الأمريكية ، دار الكتاب العربي ، د م ، 1967 ، ص 112

4 سامي حكيم ، الضمان الجماعي العربي ، ط1 ، القاهرة ، 1965 ، ص‌ص 204-210

البلاط الملكي ومشروع ايزنهاور

كانت الولايات المتحدة الأمريكية تتحين الفرص وتراقب الوضع في المنطقة العربية ، وذلك بعد أن ظهرت إلى الوجود بوادر ونتائج فشل العدوان الثلاثي على مصر عام 1956م[1] ، وكان من أهم تلك النتائج انحسار النفوذ البريطاني ، وتنامي المد القومي العربي وازدياد النفوذ السوفيتي في المنطقة مما تسبب في خشية الولايات المتحدة من الأضرار بالمصالح الغربية فيها[2]

ولإحساس الولايات المتحدة في إمكانية ميل ميزان القوى لصالح الاتحاد السوفيتي ، ولاحتمال استخدام السوفيت للأسلحة الذرية التي أشار إليها الإنذار السوفيتي في تشرين الثاني 1956م[3] طرح الرئيس الأمريكي دويت ايزنهاور (Dwight Eisenhower) مشروعه المعروف باسمه في الخامس من كانون الثاني عام 1957م على الكونغرس الأمريكي للموافقة عليه وتضمن المشروع توزيع مساعدات اقتصادية مقدارها 200 مليون دولار على البلاد العربية التي تقبل بالمشروع[4] وتكون هذه المساعدة مشروطة للتصدي لأي عدوان شيوعي ويخول المشروع الولايات المتحدة الأمريكية سلطة التعاون مع أية أمة أو مجموعة من الأمم في منطقة الشرق الأوسط عامة ومساعدتها على تنمية اقتصاد يهدف إلى صيانة الاستقلال القومي[5] كما يمنح المشروع الولايات المتحدة حق تقديم مساعدات عسكرية للدول الراغبة في ذلك كما يعطيها الحق في استخدام قواتها المسلحة لضمان السلامة الإقليمية والاستقلال السياسي للأمم من أي تهديد أو

---

1 يراجع الفصل الرابع من الكتاب

محمد كمال عبد الحميد ، المصدر السابق ، ص382

بيروندو مستقبل الشرق الأوسط ترجمة نجدة هاجر وسعيد الغز ، ط1 منشورات المكتب التجاري للطباعة والنشر ، بيروت ، 1955 ، ص192

4 ب ج دوزبل ، التاريخ الدبلوماسي من 1939 إلى اليوم ، تعريب نور الدين حاطوم ، دمشق ، 1962 ، ص396

محمد أحمد محجوب ، الديمقراطية في الميزان ، بيروت ، 1973 ، ص94

خطر شيوعي[1]

وكان هدف المشروع الواضح استعمارياً هو ملء الفراغ السياسي الذي سببه خروج بريطانيا من المنطقة ، واستخدام القوات الأمريكية لحماية السلامة الاقليمية ضد أي خطر شيوعي ، وسينعكس هذا الأمن بدوره على حل مشاكل المنطقة العربية سياسياً ، خاصة بعد تنامي الشعور القومي وارتباطه بالرئيس جمال عبد الناصر الذي أصبح مصدر قلق للسياسة الاستعمارية الغربية في المنطقة ، والذي عبر عنه الرئيس الأمريكي ايزنهاور صراحة في خطابه أمام الكونغرس في أن

«الشرق الأوسط ذا أهمية كبيرة للاستراتيجية الاقتصادية الغربية»[3]

تأسيساً على ذلك وافقت السلطات الأمريكية الممثلة بالكونغرس (الشيوخ والنواب) في التاسع من آذار عام 1957 ، على توسيع نطاق المساعدات الامريكية لتشمل اثنتي عشر دولة[4] ، وكانت شعارات ومبررات الإدارة الأمريكية تسعى إلى ترسيخ الشعارات التي رفعتها سابقاً ومنها تقوية الروابط السياسية بين الحكومة الأمريكية وحكومات الدول الحليفة لمنع انتشار الشيوعية ومنع محاولات الاتحاد السوفيتي من السيطرة على بلدان الشرق الأوسط كونها جزءاً من مفهوم استتاب الأمن ، وهو ما يمثل أمراً حيوياً للولايات المتحدة الأمريكية[5]

وكان مشروع ايزنهاور بأهدافه المعلنة والخفية يهدف فيما يهدف إليه هو السيطرة على منطقة الشرق الأوسط وسد منافذها في وجه الاتحاد السوفيتي وايجاد مقدار من التوازن الاستراتيجي بين العرب وإسرائيل وانه كان صيغة

---

1 فواز جرجيس ، النظام الإقليمي العربي في العلاقات العربية ـ العربية والعربية ـ الدولية ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 1997 ، ص 117

2 Elizabeth Monroe, Britain's Moment in the Middle East, London, 1964, p. 208.

3 عمر عبد العزيز عمر دراسات في تاريخ العرب الحديث والمعاصر بيروت 1975 ص ص732-733

4 Thomas. P Brockway, Eisenhower Doctrine on the Middle East, March 9, 1957, p.154.

5 أحمد نوري النعيمي ، السياسة الخارجية لتركيا بعد الحرب العالمية الثانية ، بغداد ، 1975 ص227

مشابهة لمشروع ترومان وميثاق بغداد وقد جاء كتدبير أمريكي سريع لمفهوم سياسة ملء الفراغ بعد انسحاب بريطانيا من المنطقة ، كما أنه تحسبٌ أمريكيٌّ خوفاً من انفتاح أقطار الوطن العربي على المعسكر الاشتراكي ، والذي يتيح لها فرصة الانفلات من قبضة المخططات الغربية وبالتالي يهدد مصالحها في المنطقة

وكان العراق من الدول المعنية بمشروع ايزنهاور في منطقة الشرق الأوسط فعندما أعلن الرئيس الأمريكي عن مشروعه أرسل البلاط الملكي وفداً برئاسة ولي العهد عبد الإله لتحديد موقف العراق تجاه المشروع من خلال توضيح وجهة نظره إلى المسؤولين الأمريكيين وللاستطلاع عن مدى اتجاه السياسة الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط[1]

وشرح أعضاء الوفد[2] أسباب الاضطراب في المنطقة العربية وطالب الوفد وزير الخارجية الأمريكي جون فوستر دالاس بإعطاء الأسلحة والعتاد لإكمال نقائص الجيش العراقي ، فكان جواب الوزير الأمريكي أنه يستغرب إلحاح البلاط الملكي العراقي في طلب السلاح وتكديسه فأجاب الخبير العسكري اللواء الركن غازي الداغستاني قائلاً

«أنت يا مستر دالاس صاحب فكرة (الحزام الشمالي) الذي انقلب إلى حلف بغداد ليكون سداً يحمي الشرق الأوسط من الخطر الشيوعي ، وقد انضممنا نحن إلى حلف بغداد وأثرنا نقمة الدول العربية الأخرى ضدنا ، وكنا نأمل أن يتم تجهيز جيشنا بما يحتاج إليه من أسلحة ومعدات عسكرية حسب الاتفاقية التي عقدتموها معنا عام 1954 ، والآن وبعد انتظار طويل جئنا نذكركم بما وعدتمونا به في اتفاقية عام 1954 ، فإذا بك تجيبنا بهذا الجواب الغريب الذي لم نكن نتوقعه منكم ، فأخبرنا يا مستر دالاس هل أنتم جادون في حلف بغداد أم تريدون به أن تخدعونا وتخدعون أنفسكم ؟»[3]

ويبدو أن الطرفين اتفقا على مواصلة المباحثات في بغداد ، وقد وصل المستر ريتشاردز (Richards) مبعوث الرئيس الأمريكي الخاص إلى بغداد في السادس

---

1 الشعب «جريدة» ، العدد 3527 ، في 18 كانون الثاني 1957

تكون الوفد من السادة علي جودت الأيوبي وصالح جبر وتوفيق السويدي ، وفاضل الجمالي ، وأحمد مختار بابان واللواء الركن غازي الداغستاني كخبير عسكري

حسن مصطفى أحمد ، المصدر السابق ، ص‌ص 76–77

من نيسان عام 1957وقدم وجهة نظر الحكومة الأمريكية في مشروع ايزنهاور وأعلن استعداد حكومته لمساعدة العراق ، وإن هدف الولايات المتحدة الأمريكية ليس إقامة منطقة نفوذ لها ، بقدر ما هو مساعدة الأقطار المنضمة إليه[1]

ووقع البلاط الملكي العراقي مع الولايات المتحدة الأمريكية في العاشر من حزيران عام 1957 وبموجب مشروع ايزنهاور على اتفاقيتين لتطوير المواصلات والاتصالات بين العراق ودول ميثاق بغداد وتعهدت الولايات المتحدة الأمريكية بموجب الاتفاقيتين باجراء المسوحات والتحريات الفنية اللازمة لإنشاء شبكة مواصلات سلكية بين العراق وتركيا وإيران وباكستان ، كما استلم الجيش العراقي مدافع وأجهزة الكترونية واستلمت الشرطة العراقية بعض التجهيزات الحديثة[2]

وصدر بلاغ عن الاجتماع الذي عقد بين رؤساء وزارات دول ميثاق بغداد في الواحد والعشرين من كانون الثاني عام 1957م جاء فيه

«إن الرؤساء الأربعة إيران ـ تركيا ـ العراق ـ باكستان لاحظوا بارتياح أن مشروع الرئيس ايزنهاور الخاص بالشرق الأوسط اعترف بالتهديد الناشىء عن الاعتداء الشيوعي والانقلابات الثورية في بلاد الشرق الأوسط ، وهم يؤيدون التدابير التي وردت في المشروع»[3]

وصرح الدكتور فاضل الجمالي ممثلاً عن البلاط الملكي العراقي في هيئة الأمم المتحدة أن المشروع هو نقطة جديدة في تاريخ المنطقة ، وستكون نهاية للتغلغل الشيوعي فيها وعاملاً نحو التطور الاقتصادي وتحقيق السلام والأمن الذي طالما افتقدته المنطقة بسبب النشاط الشيوعي

ولّد انضمام العراق لمشروع ايزنهاور معارضة شعبية عراقية واسعة وهي ليست جديدة على الحركة الوطنية في العراق ، إذ إن رفضها لهذا المشروع جاء

---

1 Francis Williams, Ernest Bevin Portait of a Great Englishman, Anchor, 1958, p.258.

2 بيروندو ، المصدر السابق ، ص 194 ؛ والدمار غولمان ، المصدر السابق ، ص 81

3 الجمهورية «جريدة» ، العدد 1128 ، في 22 كانون الثاني 1957

4 الحسني ، تاريخ الوزارات ، ج10 ، ص 84

امتداداً لرفضها الشامل لمفهوم الأحلاف والذي كان يقصد به وضع القيود وتكريس العراق كقاعدة للمشاريع الاستعمارية في المنطقة

إذ قامت تظاهرات واضرابات شعبية حاول العراقيون فيها إحراق بناية البرلمان ، ومزقوا صور نوري السعيد كما حاولوا نسف مكتب الاستعلامات البريطاني وتدمير محطات النفط في كركوك فما كان من البلاط الملكي في مواجهة هكذا ظروف إلا استخدام العنف ، إذ حكم على اثنين من المتظاهرين بالاعدام وهما عطا الشيخ وعلي القهواتي[1]

وأدرك حزب البعث العربي الاشتراكي أبعاد المؤامرة الاستعمارية وفند المزاعم الأمريكية في الدعوة للحرية ، وأوضح أن مبدأ ايزنهاور يمثل «**ذروة المنطق الاستعماري**»[2] وكتبت جريدة الحزب السرية مندّدة بهذا المشروع الذي يستهدف «**تهديد حركة التحرر العربية وزيادة التوتر الدولي في منطقة الشرق الأوسط ، وإثارة الحرب الباردة فيها**»[3]

وعبر الحزب الشيوعي عن رفضه للمشروع في مقال نشرته جريدة الحزب بعنوان «**مشروع ايزنهاور لن يجد أفضل من مصير حلف بغداد**»[4]

وأكد حزب البعث أن الحجة التي استند عليها مشروع ايزنهاور في حماية العرب من الخطر الشيوعي «**ما هو إلا وهم**» لإبعاد العرب عن الخطر الحقيقي المتمثل في الاستعمار العالمي والصهيونية[5] أما عن رفض المشروع في مجلس النواب العراقي فقد تحدث النائب سامي باش عالم عن رفضه للمشاريع الغربية قائلاً

«**نحن نرحب بأية مساعدة تأتينا بشرط أن لا تؤدي إلى التدخل في شؤوننا أو تمس سيادتنا أو استقلالنا وبقاء حريتنا وانتهاج سياسة تحقيق مصالح العرب المشتركة وتساعدهم على تحقيق أهدافهم وخاصة في موضوع ابتلائهم الصهيونية وإسرائيل وليكن مفهوماً لدى الجميع بأن الفراغ في الشرق الأوسط لا يمكن أن تملأه غير**

---

1 الجمهورية ، العدد 1117 ، في 11 كانون الثاني 1957

ميشيل عفلق ، في سبيل البعث ، ص 226

3 الاشتراكي ، العدد 11 ، في مارس 1957

4 اتحاد الشعب «جريدة» ، العدد 1 ، في 1 شباط 1957

5 نضال البعث ، ج5 ، ص 179

القومية العربية المتحررة»[1]

وقوبل المشروع بمعارضة الأقطار العربية كبقية المشاريع الاستعمارية في المنطقة ، إذ أن هذا المشروع كرس انشطاراً جديداً بين الدول العربية مضافاً إلى الانشطار الذي أحدثه ميثاق بغداد من قبل ، فقد رفضت مصر مشروع ايزنهاور ورأت فيه أنه بديل عن مشروع الدفاع عن الشرق الأوسط عام 1951 وأنه محاولة لبعث الروح فيه من جديد[2]

وكانت سوريا من الدول السباقة في رفض المشروع ومهاجمة السياسة لأمريكية في المنطقة والقائمة على نظرية ملء الفراغ ، فقد أعلنت الحكومة السورية في بيان لها **«رفض نظرية ملء الفراغ ورفض وجهة نظر أمريكا القائلة بأن المصالح الاقتصادية تعطي أية قوة الحق بأن تتدخل في المنطقة»**[3] وسافر لوي هندرسن (Loy Henderson) مندوب سكرتير الدولة الأمريكي إلى أنقرة وتباحث مع كل من عدنان مندريس والملك فيصل الثاني والملك حسين اللذين حضرا إلى هناك ، وطلب هندرسن من العراق التدخل عسكرياً لتبديل الأوضاع الداخلية في سوريا متذرعاً بوجود نشاط شيوعي فيها[4] واستدعي أحمد مختار بابان وزير الدفاع العراقي آنذاك إلى اسطنبول من قبل الملك وولي العهد لتنفيذ الطلب الأمريكي[5] ، فضلاً عن تحرك بعض قطع الأسطول الأمريكي السادس إلى شرق البحر المتوسط وازداد النشاط الجوي للطيران الأمريكي في قاعدة (انجرليك) القريبة من أدرنه في تركيا ، استعداداً لضرب سوريا عند الضرورة ، لكن الأزمة هدأت بقيام الجمهورية العربية

---

1 م م ن ، الاجتماع الاعتيادي لسنة 1956–1957 ، الجلسة الثامنة عشر ، في الرابع من شباط عام 1957 ، ص 125

2 محمود حافظ ، استراتيجية الغرب في الوطن العربي ، المطبعة الفنية الحديثة ، القاهرة ، 1967 ص240 ؛ محمد خلف الساعدي ، السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية واستراتيجية الأضواء في المنطقة العربية ، آفاق عربية «مجلة» ، العدد 10 ، 1978 ، ص73

3 محمد عبد المولى ، أسباب قيام وسقوط وحدة مصر وسوريا عام 1958 ، بيروت ، 1977 ص79

4 Herbert K. Tillema, Appeal to Force: Crowell Company, Inc. U.S.A. 1973, p. 76.

5 علي جودت الأيوبي ، المصدر السابق ، ص 307

المتحدة بين مصر وسوريا عام 1958[1]

وقبل الرئيس كميل شمعون هذا المشروع قبل مصادقة الكونغرس الأمريكي عليه لتحقيق مآربه السياسية[2] ذلك إنه من الأنظمة الموالية للغرب في المنطقة وقد اتفق موقفه مع موقف البلاط الملكي في العراق

واتخذت المملكة العربية السعودية موقفاً مزدوجاً ، إذ أنها وقعت مع الدول المعارضة للمشروع اتفاقية التضامن العربي[3] التي ضمت كلاً من السعودية ومصر والأردن وسوريا في التاسع عشر من كانون الثاني 1957 كمحاولة للوقوف بوجه هذا المشروع[4] ، سرعان ما عاد الملك السعودي وغيّر موقفه من المشروع إثر زيارته لواشنطن ولقائه الرئيس ايزنهاور الذي كان قد وجه الدعوة إلى العاهل السعودي لتقريب وجهات النظر بخصوص المشروع[5] والتقى هناك الملك السعودي مع ولي العهد العراقي الأمير عبدالإله وتمت تصفية الأجواء بين الأسرتين الهاشمية والسعودية واتفق الأخيران على مواجهة وقمع الحركات الثورية التي يترأسها جمال عبد الناصر[6] وأعلن الملك السعودي عند عودته من واشنطن في الاجتماع الذي عقد في القاهرة في الخامس والعشرين من شباط عام 1957 الذي حضره كل من مصر والعربية السعودية والأردن وسوريا ، قائلاً

---

1 Tillema, op. cit, p. 76.

2 د ك و ، ملفات البلاط الملكي ، الملفة 311/2690 كتاب وزارة الخارجية العراقية السري إلى ديوان الملكي المرقم ع/607/8/1453/1453 ، في 1957/2/20 بعنوان الموقف العربي ، و79 ، ص 38

3 أكد الموقعون على التعاون العسكري بين الدول الموقعة على الاتفاقية ، وأوصت المادة الثانية من الاتفاقية على منح الأردن معونة مالية بدلاً عن المعونة البريطانية ، للمزيد من التفصيل ، ينظر أحمد طربين ، المشاريع الوحدوية في النظام العربي والمعاصر ، المستقبل العربي «مجلة» ، العدد 125 ، تموز 1989 ، ص 64

4 د ك و ، ملفات البلاط الملكي ، الملفة رقم 311/4706 ، جامعة الدول العربية ، كتاب وزارة الخارجية (د س) إلى رئاسة الديوان الملكي ، المرقم ع/17/17/112 ، في 22 كانون الثاني 1957 ، و3 ، ص3

5 بيروندو ، المصدر السابق ، ص 194

6 أحمد عبد الرحيم مصطفى الولايات المتحدة والمشرق العربي الكويت 1978 ص157

«إن احترام أمريكا لاستقلال وسيادة الدول العربية واضح وحرصها على عدم التدخل في أمور الدول العربية وإن أمريكا مستعدة للنهوض بأوضاع الدول العربية اقتصادياً وإن السعودية قد قررت اتفاقها مع أمريكا وستنال أسلحة وقرضاً من مصرف الايراد والتصدير الأمريكي»[1] ، وكان موقف السعودية هذا سبباً في فرط عقد اتفاقية التضامن العربي المار ذكرها وموافقة الأردن على المشروع للحصول على المساعدات الأمريكية بعد أن كان معارضاً لمشروع ايزنهاور

وعبر رئيس الوزراء في تونس الحبيب بورقيبة عن استعداد بلاده لقبول المشروع ، للحصول على المساعدات الأمريكية الاقتصادية والعسكرية التي ستنهي الفقر الذي سبب تسرب الشيوعية إلى الشرق الأوسط[3]

وكان موقف البلاط الملكي العراقي الأكثر حماساً بين دول ميثاق بغداد المؤيدة لمشروع ايزنهاور ذلك أنه جاء موافقاً لنهج وسياسة البلاط الملكي الموالية للمشاريع الغربية الرامية إلى حماية المصالح الاستعمارية في المنطقة ، وللوقوف بوجه الخطر الشيوعي المزعوم في الشرق الأوسط[4]

يتبين لنا مما تقدم أن مشروع ايزنهاور لم يكن إلا وجهاً آخر لجملة المشاريع والتكتلات الغربية الرامية إلى تكريس النفوذ الاستعماري في المنطقة ، ساعد في تعميق عزلة البلاط الملكي عن جماهير العراق الرافضة لهذه المشاريع ، وزاد من عزلة العراق عن شقيقاته من الدول العربية ، فضلاً عن تفتيت وحدة التضامن العربي في المنطقة

---

1 ك و ، ملفات البلاط الملكي ، الملفة رقم 311/2727 ، المفوضية العراقية في عمان كتاب وزارة الخارجية (د س) إلى رئاسة الديوان الملكي المرقم 150/29/2 في 3 آذار 1957 ، و29 ، ص 49

2 راشد البراوي ، من حلف بغداد إلى الحلف الاسلامي ، مكتبة النهضة ، القاهرة ، 1966 ص85 ؛ محمد حسنين هيكل الاستعمار لعبته الملك دار العصر ، القاهرة ، د ت صص84-85

3 ك و ، ملفات البلاط الملكي ، الملفة رقم 311/2638 ، كتاب وزارة الخارجية العراقية إلى الديوان الملكي المرقم ع/16432/731/731 في 1957/5/18 بعنوان محادثات الحكومة التونسية مع بعثة المستر ريتشاردز ، و11 ، ص 11

4 علي حسين علي ، الخلافات العراقية ـ المصرية بجامعة الدول العربية 1945-1958 ، رسالة ماجستير «غير منشورة» ، جامعة الانبار ، كلية التربية ، 1999 ، ص 154

البلاط الملكي والاتحاد الهاشمي

لم يكن مشروع الوحدة بين العراق والأردن الذي تم في الرابع عشر من شباط عام 1958م وليد هذا التاريخ وإنما سبق ذلك بكثير ، فقد كانت المحاولة الأولى ترجع إلى عام 1947م عند عقد البلدان معاهدة تحالف وأخوة وقعت في الخامس عشر من نيسان عام 1947م لكن المحاولة لم تكلل بالنجاح[1]

وتمت المحاولة الثانية على يد الملك عبد الله الذي أرسل وزير بلاطه سمير الرفاعي إلى بغداد في الثاني من حزيران عام 1950م حاملاً مشروعاً إلى ابن أخيه الوصي عبد الإله تضمن الأسس التي ارتآها لعقد الاتحاد بين البلدين ودعا في مشروعه إلى احتفاظ المملكتين بدستورهما وتنسيق القوى العسكرية بينهما واتباع المملكتين سياسة خارجية واحدة[2] وقد جاء رد البلاط الملكي العراقي على هذا المشروع مشروطاً بإعلان الملك عبد الله ملك المملكة الأردنية الهاشمية قراراً يقضي بجعل الملك فيصل الثاني ملك المملكة العراقية ولياً للعهد للمملكة الأردنية الهاشمية اعتباراً من تاريخ قبول هذه المقترحات وأن تتخذ الاجراءات الضرورية في البلاطين العراقي والأردني لتأمين هذا الموضوع[3] لكن المساعي باءت بالفشل لمقتل الملك عبد الله في العشرين من تموز عام 1951 وتولي العرش ابنه الملك طلال الذي كان رافضاً لفكرة الاتحاد بين البلدين[4]

وطرحت المحاولة الثالثة بعد تولي الحسين بن طلال عرش الأردن في الثاني من مارس عام 1953م ، بعد أن قدم العراق مساعدات مالية إلى الأردن وعقد

---

1 وزارة الخارجية ، المعاهدات والاتفاقيات ، ص‌ص 251-255
النشاشيبي ، المصدر السابق ، ص‌ص 331-341
3 الحسني ، تاريخ الوزارات ج8 ، ص‌ص 250-252
4 المصدر نفسه ، ص 253

معه اتفاقية تجارية في العاشر من شهر تشرين الأول عام 1953[1] إلا أن محاولات بريطانيا والبلاط الملكي العراقي بعد ذلك لدفع الأردن للانضمام إلى ميثاق بغداد جعلت مسألة الاتحاد بين البلدين موضوعة على الرف[2] حتى تكللت المحاولة الأخيرة بالنجاح في عام 1958 بعد أن سعى الأردن للتقارب مع العراق إثر الاضطرابات التي شهدتها الأردن في نيسان عام 1957م

ويمكننا القول إن دوافع هذا السعي كانت في جانب كبير منها اقتصادية بحتة ، بحثاً عن الدعم المالي من بغداد بدلاً من عواصم عربية أخرى ، إلا أن هذه الدوافع ما لبثت أن تغيرت بعد الاعلان عن قيام الجمهورية العربية المتحدة في الأول من شباط عام 1958 بين سوريا ومصر إذ جاء هذا الاتحاد كرد فعل لقيام الجمهورية العربية المتحدة بعد أن لقي الاتحاد الهاشمي الدعم والتأييد من بريطانيا[3] التي كانت تسعى إلى وجود نوع من التوازن السياسي في المنطقة

وتم الاعلان عن قيام الاتحاد الهاشمي بين العراق والأردن في الرابع عشر من شباط عام 1958 ، إثر زيارات واجتماعات عقدها البلاطان أسفرت عن ميلاد هذا الاتحاد[4] الذي تضمن الرغبة الأكيدة في أن يبقى الاتحاد مفتوحاً للدول العربية الأخرى التي ترغب في الانضمام إليه ، واحتفاظ كلا البلدين بشخصية الدولة المستقلة والسيادة على أراضيها ، وأن تبقى المعاهدات والمواثيق والاتفاقيات الدولية التي سبقت عقد الاتحاد نافذة المفعول وغير ملزمة للطرف الآخر ، كما تقرر أن تنفذ إجراءات الوحدة بين البلدين في السياسة الخارجية والتمثيل الخارجي ووحدة الجيش والشؤون الكمركية وتوحيد المناهج التعليمية والعمل على توحيد النقد والسياسية المالية والاقتصادية[5]

---

1 الزمان ، العدد 3128 ، في 1953/10/12

الحسني ، تاريخ الوزارات ، ج9 ، ص 210

3 جعفر عباس حميدي ، التطورات والاتجاهات ، ص 257

4 مديرية التوجيه السياسي والإذاعة العامة الاتحاد العربي حقيقة تاريخية بزغت في سماء العروبة ، بغداد ، 1958 ، ص‌ص 8-10

5 المصدر نفسه

كان سعي البلاط الملكي العراقي أثناء الاجتماعات والزيارات المتبادلة مع الاردن والتي سبقت قيام الاتحاد ، الوصول إلى صيغة اتفاق تضمن وجود الملك فيصل الثاني على عرش الاتحاد ، بعد أن أعطت بريطانيا الضوء الاخضر للبلاطين لميلاد مثل هذا الاتحاد مستغلة ما للأسرة الهاشمية من آمال للبقاء أطول فترة ممكنة على رأس نظاميها ، فجاء الاتحاد متناغماً مع هذا الوتر الذي يجمع الطرفين

أما رئيس الوزراء العراقي نوري السعيد وهو المسموع جداً من قبل البلاط الملكي ، فلم يكن في بادىء الأمر متحمساً لفكرة الاتحاد ، فقد صرح أن

«الأردن عبارة عن وحدة سياسية بلا أساس اقتصادي ولا مناص لها من الارتباط بمرور الوقت مع بلد عربي مجاور»[1]

إذ كانت نظرته للأردن على أنه عبء اقتصادي لا وزن له في دعم العراق سياسياً في علاقاته الدولية أو العربية ، وإن الخطوط التي رسمها في مشروعه الهلال الخصيب هي الأفضل للعراق اقتصادياً وسياسياً[2]

ونص دستور الاتحاد على أن يكون ملك العراق رئيساً لحكومة الاتحاد ، وكان بعض الباحثين يتطلعون إلى أن يكون ذلك لتعزيز مكانة الملك فيصل الثاني وتقييد سلطة ولي العهد عبد الإله الذي أحكم السيطرة على مقاليد الحكم[3]

ونلاحظ أن سعي البلاط العراقي إلى ضم دول عربية أخرى كما ورد في ديباجة الاتفاقية كان يهدف فيما يهدف إليه كمحاولة لإعطاء صبغة للمشروع وكأنه لم يأتِ كرد فعل لقيام الجمهورية العربية المتحدة ولإبعاد الصبغة الهاشمية عنه[4] سعى بعدها البلاط الملكي العراقي بالتعاون مع البلاط الملكي الأردني إلى توحيد صيغة للدستور بين البلدين وتوثيق أواصر الاتحاد من خلال بنوده

---

1 غانم محمد صالح العراق والوحدة العربية 1939-1958 الفكر والممارسة بغداد 1990 ، ص 242

2 المصدر نفسه ، ص 243

3 حسن محسن حسب ومحمود مطلك العلوان ، المصدر السابق ، ص 117

4 صلاح العقاد ، المشرق العربي (1945-1958) ، العراق ــ سورية ــ لبنان القاهرة 1967 ص83

واتخذ الرأي العام العراقي الرسمي والشعبي من قيام الاتحاد الهاشمي موقفين متناقضين فعند قراءتنا محاضر مجلس النواب والأعيان وجدنا أنها مليئة بالثناء والتأييد والولاء لسياسة البلاط في إقدامه على خطوة الوحدة بين التاجين إذ تحدث العين عبد المهدي المنتفكي قائلاً

«**إن الاتحاد والوحدة مبدأ عربي قومي مسلم ، ونادى بهذا المبدأ المغفور له الشريف حسين بن علي ، وأشار إلى الصلات الدينية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية التي تربط بين العراق والأردن وتجعل البلدين كتلة واحدة وتشعر بشعور واحد ، وجاء هذا الاتحاد إقراراً للواقع**»[1] واستعرض النائب عبد الكريم كنه وأثنى على قيام دولة عربية موحدة تحت ظل علم واحد ، ويعتبر هذا الاتفاق حصيلة تلك الجهود وأعرب عن أمله بأن يكون اتحاداً شاملاً لأجزاء أخرى من الوطن العربي[2]

أما النائب عبود الهميص فقد أيّد خطوات الاتحاد مع الأردن «**لأن الأردن وجيرانه تحتم علينا جميعاً أن نسعى إلى تحقيق الاتحاد**»[3] أما النائب صادق البصام فقد «**تمنى على الحكومتان [كذا] أن تعملا على تحقيق إرادتي شعبيهما وتحقيق رغبتهما في جعل الاتحاد وحدة كاملة ، وأن تعقبه خطوات أخرى لتحقيق الأماني التي يطلبها**»[4] أما الموقف الآخر فقد اتضحت فيه تحفظات ورفض بعض الأعيان متضامنين فيه مع موقف الرأي العام الشعبي والوطني ، كما اتضح في موقف العين نصرت الفارسي ومحمد رضا الشبيبي اللذين أبديا فيه بعض التحفظ عن ظهور التقارب بين كل من العراق والأردن[5] وطلب العين محمد رضا الشبيبي «**أن يخلو الجيش الأردني من العناصر الأجنبية**»[6]

---

1 م م ن ع ، الدورة الانتخابية السادسة عشرة ، الاجتماع غير الاعتيادي ، 1958 ، الجلسة المشتركة في العاشر من أيار عام 1958 ، ص1

2 المصدر نفسه

3 م م ن ، الاجتماع الاعتيادي ، لسنة 1957-1958 ، الجلسة الثامنة عشرة في 26 آذار 1958 ، ص‌ص 430-432

4 المصدر نفسه ، ص‌ص 435-437

5 المصدر نفسه ، ص 433

6 المصدر نفسه

وكان موقف الاحزاب السياسية والرأي العام الشعبي غير ذلك ، فلم يبتهج أبناء العراق بقيام الاتحاد العربي بين العراق والاردن معتبرين أن قيامه جاء لتفريق الصف العربي[1] إذ أعلن حزب البعث العربي الاشتراكي أن خطوة الاتحاد هذه لم تكن نابعة عن «**ارادة مخلصة**» ، لوحدة الأمة العربية بل كانت مدفوعة بتشجيع الدوائر الاستعمارية وبتوجه من ساسة ميثاق بغداد وهي بمثابة الرد على قيام الجمهورية العربية المتحدة[2]

أما الحزب الشيوعي العراقي فقد أوضح أن هدف الاتحاد حقيقة ما هو إلا لربط الاردن بميثاق بغداد[3] وذكرت جبهة الاتحاد الوطني في بيانها الرافض للاتحاد «**إن الاتحاد بين العراق والأردن لم يكن سوى خطوة مقابلة اتخذت كرد فعل على قيام الجمهورية العربية المتحدة ووسيلة لإعاقة الاتحاد الشامل ولإبقاء الخلافات والانقسامات في الصف العربي**»[4]

وكان هذا الاتحاد الذي أراد منه البلاط الملكي العراقي أن يكون دعامة لإبقاء نظامه وتأييد سياسته سبباً آخر مضافاً لإثارة مشاعر الرفض والسخط لدى أبناء العراق اتجاه سياسة البلاط الخارجية

وبالنسبة للأقطار العربية فقد تباين موقفها من الاتحاد إذ اعتبرت قيامه ردة فعل ضد قيام الجمهورية العربية المتحدة _ كما أسلفنا _ وإن هدفه حماية العائلة الهاشمية في العراق والاردن لا غير[5] فلم تنضم الكويت إلى الاتحاد على الرغم من محاولات البلاط الملكي العراقي المتعددة لضم الكويت إلا أن بريطانيا وقفت ضد هذه الخطوة حفاظاً على مصالحها هناك[6]

وتوترت الأوضاع في لبنان وقتذاك[7] فسعى البلاط الملكي العراقي إلى عرض

---

1 الحسني ، تاريخ الوزارات ، ج10 ، ص202

جعفر عباس حميدي ، التطورات والاتجاهات ، ص 260

3 المصدر نفسه

4 المصدر نفسه

5 جعفر عباس حميدي ، التطورات والاتجاهات ، ص 259

6 جهاد مجيد محيي الدين ، المصدر السابق ، ص 354

7 يراجع الفصل الرابع من الرسالة

مقترح على الرئيس اللبناني كميل شمعون للانضمام إلى الاتحاد وإيجاد تبرير لتدخل الجيش العراقي في لبنان بعد ذلك ، إذ أرسل الدكتور فاضل الجمالي وزير الخارجية العراقي حينها رسالة إلى الرئيس اللبناني بتاريخ التاسع والعشرين من حزيران عام 1958 جاء فيها

«إن أكبر ضربة توجه للناصرية وتكسب أفكار العرب وقلوبهم هي انضمام لبنان إلى الاتحاد»[1] لكن محاولات البلاط باءت بالفشل أيضاً

أما موقف مصر ورغم شقة الخلاف بين البلدين والاحساس بمبررات هذا الاتحاد إلا أن الرئيس المصري جمال عبد الناصر بادر إلى إرسال برقية تهنئة بمناسبة قيام الاتحاد واتفق البلاطان العراقي والأردني على توحيد إجابتهما بتوجيه الشكر له دون الاعتراف بقيام الجمهورية العربية المتحدة[2]

وكان للمملكة العربية السعودية موقفان متناقضان الأول خارج نطاق جامعة الدول العربية إذ أبدى الملك سعود معارضته للاتحاد الذي اعتبره إحياء للخطر الهاشمي[3] أما داخل إطار الجامعة العربية فقد أرسلت برقية تهنئة باسم المملكة العربية السعودية إلى البلدين العراق والأردن بمناسبة قيام الاتحاد الهاشمي[4]

وسعياً بمحاولات البلاطين العراقي والأردني لضم أقطار عربية أخرى للاتحاد فقد جرت محاولة لضم المملكة العربية السعودية إلاّ أنها باءت بالفشل هي الأخرى إثر اعتذار الملك السعودي عن الانضمام[5] ولم تجد محاولات البلاط الملكي العراقي في ضم أية دولة أخرى عربية إلى الاتحاد

ونعتقد ونحن ننهي فصلنا هذا في أن البلاط الملكي في استمراره بالسير في

---

1 محاضر المحكمة العسكرية العليا الخاصة ، ج3 ، ص 1141

2 ليث عبد الحسين الزبيدي ، المصدر السابق ، ص 47

3 فاسيليف تاريخ البلاد العربية السعودية ج1 ترجمة خيري الضامن ، دار التقدم ، موسكو ، 1986 ، ص 436

4 ج ع ، مضابط جلسات دور الاجتماع الاعتيادي التاسع والعشرين لمجلس جامعة الدول العربية للفترة 31 آذار ـ 9 أيلول 1958 ، مطبعة الأميرية ، القاهرة ، د ت ، ص28

5 F.O., 371/134222, Secret Telegram from British Embassy, Baghdad to F.O., No.25, February 11, 1958.

سياسة الاحلاف ، لم يكن في ذلك يمثل رغبة البلاط بقدر ما كان يمثل رغبة دول الغرب في تطويق العراق ـ القاعدة المهمة لكلٍّ من بريطانيا ومن بعدها الولايات المتحدة الأمريكية ـ وكان للانخراط في مثل هذه السياسة دوراً كبيراً في فرض المواجهة المستمرة بين البلاط الملكي والرفض المحلي والعربي المتنامين واللذين كانا سبباً مضافاً لجملة الأسباب التي أدت إلى الإطاحة بالبلاط ونظامه فيما بعد إذ كرست سياسة الأحلاف هذه وجود النفوذ الأجنبي في العراق وجعلت منه مركزاً لتنافس القوى الاستعمارية وعملت على تمزيق وحدة الصف العربي فقد عطلت هذه الأحلاف مشاريع الضمان الجماعي وعطلت آلية الدفاع العربي المشترك بسلخ العراق عن شقيقاته

كما نلاحظ أن هدف البلاط من الدخول في مثل تلك الأحلاف لم يتحقق لاسيما النهوض الاقتصادي والحصول على الدعم العسكري ، بل على العكس أدى إلى سوء الأوضاع فازدادت ضيقاً فوق ضيق ، ولم تكن سوى وجهاً آخر للتعامل بين البلاط الملكي العراقي وبريطانيا أو الولايات المتحدة الأمريكية مقنعاً بالخطر السوفيتي ، ونرى أن البلاط الملكي قد شعر في هذه الفترة بحجم ضعفه الداخلي في مواجهة قوى الشعب الوطنية المتنامية والمد القومي العربي ككل فحاول من خلال تلك الأحلاف التشبث بقوى الغرب لعله يستطيع الصمود وقتاً أطول في حكمه للعراق

الفصل الرابع

موقف البلاط الملكي من الأزمات السياسية

1958-1953

البلاط الملكي وأزمة السويس

كان للاتجاهات السياسية المصرية الجديدة والتي نزعت فيها مصر لتأكيد مبدأ استثمار الإرادة المصرية ، والذي زاد من مظاهر القلق والتخوف لدى الدول الغربية وإسرائيل لما قد تحدثه هذه السياسة من تأثير على مصالحها وأطماعها في المنطقة ، وما زاد في حجم هذا القلق الدور المصري المتصاعد الذي تجسد في تبني مصر لسياسة الحياد والمشاركة في مؤتمر باندونغ ، ومقاومة مصر لسياسة الأحلاف ومناهضتها للمشاريع الاستعمارية في المنطقة وسعي مصر واتجاهها لتطوير علاقاتها مع المعسكر الاشتراكي (الاتحاد السوفيتي) والاعتراف بالصين الشعبية الذي تم في السادس والعشرين من تموز عام 1956[1] ، ذلك أن هذا الاعتراف جاء كرد فعل على تسليح الولايات المتحدة الأمريكية لإسرائيل ، كما أنه أغضب الولايات المتحدة ودفعها لسحب دعمها لتمويل مشروع السد العالي كعقوبة لمصر

أما على الصعيد العربي فقد كانت لمحاولة مصر زعزعة المركز القيادي للعائلة الهاشمية في المشرق العربي من خلال اعتراضها على سياسة البلاط الملكي العراقي ، ألب كل من بريطانيا والولايات المتحدة وفرنسا التي كانت مستاءة أيضاً من محاولة مصر في إفشال سياستها في المنطقة عامة ودعمها للثورة الجزائرية بصفة خاصة فالتقت مصالح بريطانيا وفرنسا وإسرائيل وبدأت بالتخطيط لإخضاع مصر بكل وسيلة ممكنة[3]

اتخذت بريطانيا وفرنسا من تأميم قناة السويس في 26 تموز 1956م ذريعة للقضاء على النظام في مصر ووضع حد للصعوبات التي تواجهها في المنطقة وللقضاء على الروح الوطنية والقومية في المنطقة كلها[4]

---

1 وميض جمال نظمي وآخرون التطور السياسي في العراق بغداد ت ص ص314-315

محمد حسنين هيكل ، ملفات قناة السويس ، ص106

3 المصدر نفسه ، ص315

4 جمال عبد الناصر خطب وتصريحات 1952-1959 ج18 مصر ت ص1544

لذا ارتأت القيادة المصرية تأميم قناة السويس كإجراء مضاد لانسحاب الولايات المتحدة من تمويل مشروع السد العالي[1]

وهناك أسباب ذاتية منها تنامي الحركة القومية وتصاعد زعامة الرئيس جمال عبد الناصر ، والتي وجد فيها تهديداً جديداً وجدياً لمصالح الغرب الاستراتيجية في المنطقة العربية ومنطقة الشرق الأوسط والتي برزت واقعياً من خلال معارضة الرئيس جمال عبد الناصر لارتباط الأقطار العربية بأحلاف أمنية دفاعية وإصراره كذلك على ضرورة جلاء القوات البريطانية من قواعدها في السويس ، وهذه الأسباب دفعت بريطانيا وحلفاءها الغربيين والمحليين من الحكام العرب بالدخول في التخطيط لضرب مصر والحركة القومية متمثلة بزعامتها الوطنية[3]

وكان الصهاينة غير بعيدين عما يجري من تطورات وملابسات سياسية ولهذا كان البعض يعتقد أن مشروع تمويل السد العالي أمريكيٌّ لا خلفية له ، في حين أنه جاء لنشر الصلح بين العرب وإسرائيل عن طريق صفقة السد العالي إلا أن الرئيس جمال عبد الناصر رفض الصلح مع إسرائيل ، لهذا جاءت أزمة السويس فرصة ذهبية بالنسبة لإسرائيل للتحالف مع بريطانيا وفرنسا للقضاء على الخطر النامي حولها وفرض الصلح على العرب بالشكل الذي يناسبها[4]

وجاء قرار تأميم قناة السويس في (26 تموز 1956) تتويجاً للنزعة الاستقلالية الوطنية التي انتهجها الرئيس جمال عبد الناصر كما ذكرنا ــ مسبباً صدمة للدول الغربية فبريطانيا مثلاً والتي كانت ترى بأم عينها تدهور سلطانها وانحسار نفوذها وانكماش هيبتها وضعف قدراتها في الاحتفاظ بمستعمراتها وقواعدها العسكرية في مختلف مناطق نفوذها كانت ترى في معركة السويس فرصة لاسترداد ووقف الانهيار التدريجي لنفوذها وتعطيل المد الثوري العربي

---

1 محمد حسنين هيكل ، ملفات قناة السويس ، ص450

مؤيد الونداوي ، حقائق عن العدوان الثلاثي على مصر ، آفاق عربية «مجلة ، بغداد ، تشرين الأول 1999 ، ص41

3 المصدر نفسه

4 محمد حسنين هيكل ، ملفات قناة السويس ، ص428

ومحاولة لاستعادة قواعدها التي خسرتها في الأقطار العربية فيكون هذا الفعل مقدمة لاستعادة امبراطوريتها الاستعمارية في آسيا وأفريقيا[1]

وهكذا اتفقت مصالح بريطانيا مع فرنسا التي كانت تحمل أحقاداً تاريخية قديمة مع مصر ، فكانت تسعى للإيقاع بمصر وضربها عسكرياً من أجل منع مساعدتها ثوار الجزائر كما كانت ترغب في استرجاع قناة السويس ونفوذها في سوريا ولبنان وتونس والمغرب وتسعى أيضاً لإنهاء حربها في الجزائر انتصاراً يكمله انتصار على أرض مصر

وكانت الولايات المتحدة الأمريكية تسعى إلى تدويل قضية قناة السويس وتأجيل الضربة العسكرية ، واقترحت عقد مؤتمر للمنتفعين من القناة تم عقده في السادس عشر من آب 1956م في لندن ، حضرته (44) دولة ، واستمر المؤتمر سبعة أيام صوتت في نهايته (18) دولة على المقترح الأمريكي بتدويل وإنشاء هيئة للمنتفعين بقناة السويس وأرسلوا وفداً من خمسة دول هي الولايات المتحدة الأمريكية واستراليا واثيوبيا وإيران والسويد برئاسة رئيس وزراء استراليا (روبرت منزنيس) سميت لجنة السويس ، لم تزد هذه اللجنة من الموقف المصري إلا صلابة وإصراراً على عدم التراجع عن قرارها[3]

وهكذا تعرضت مصر لعدوان وحشي غادر كان قد خُطِّط له في الاجتماعات السرية التي عقدتها الأطراف الثلاثة (بريطانيا فرنسا إسرائيل) في باريس لغزو مصر وإخضاعها بالقوة[4]

بدأت إسرائيل الخطوة الأولى في تنفيذ الهجوم على مصر في التاسع والعشرين من تشرين الأول عام 1956[5] ، إذ أعلنت إسرائيل أن قوتها المسلحة قد بدأت في

---

1 وليد قمحاوي ، النكبة والبناء في الوطن العربي ، بيروت ، د ت ، ص37

2 المصدر نفسه

3 محمد عبد الرحمن برج ، قناة السويس في 100 عام ، القاهرة ، 1969 ، ص85

4 Erskine B. Childers, The Road to Suez, (A study of Western-Arab Relations), London, 1962, p. 230.

5 Al-Windawi, op.cit., p. 285.

غزو الأراضي المصرية وبعد أربع وعشرين ساعة على هذا العدوان وجهت الحكومتان البريطانية والفرنسية إنذاراً مشتركاً إلى كل من مصر وإسرائيل مددته (12 ساعة) طلبتا فيه من إسرائيل ومصر ألاّ تقتربا من القناة وإن تقفا على مسافة عشرة أميال منها ، كما طلبتا من مصر أيضاً أن تسمح للقوات البريطانية والفرنسية باحتلال منطقة القناة ومدنها الثلاث بور سعيد والاسماعيلية والسويس ونص الإنذار على أنه إذا لم توافق الحكومة المصرية على هذا الاحتلال حتى الساعة الواحدة والنصف من صباح يوم 31 تشرين الأول فإن القوات البريطانية والفرنسية ستتدخلان بالقوة التي تريانها ضرورية لتحقيق ذلك[1]

رفضت مصر الإنذار وأبلغت رفضها إلى السفارتين البريطانية والفرنسية في القاهرة في الساعة العاشرة من مساء يوم (30 تشرين الأول 1956م) وعدته اعتداء على حقوقها وسيادتها وامتهاناً لميثاق الأمم المتحدة وأكدت أنها ستدافع عن سيادتها وكرامتها ، وقد أعلن ذلك الرئيس جمال عبد الناصر قائلاً

«سنقاتل ولن نسمح بدخول المستعمرين إلى مصر»[2]

وفي لحظة إعلان قرار تأميم القناة كان أقطاب البلاط الملكي العراقي (الملك فيصل الثاني وولي العهد عبد الإله) ورئيس الوزراء نوري سعيد ضيوفاً على مائدة رئيس الوزراء البريطاني أنتوني إيدن ، وقد تلقى الأخير نبأ التأميم وهو مع ضيوفه على مائدة العشاء فأطلعهم على النبأ ، الذي ولدّ ردود أفعال متباينة لدى الضيوف العراقين ، وكان أشدهم غضباً رئيس الوزراء العراقي نوري السعيد الذي قال لإيدن **«إن بريطانيا يجب أن تضربه وأن تضربه الآن وأن تضربه بقوة»**[3] ، وقال له أيضاً **«أضربه بقوة وأنا أضمن لك أن العراق لن يتحرك»**[4]

وقال أنتوني إيدن في رسالته إلى الرئيس الأمريكي ايزنهاور **«ويبدو العراقيون أشد إلحاحاً في تحذيرهم لنا ، وقد تحدث إلينا كل من نوري السعيد وولي العهد أكثر من مرة ،**

---

1 محمد حسين الزبيدي ، ثورة 14 تموز 1958 ، بغداد ، 1983 ، ص ص119-140

جمال عبد الناصر ، المصدر السابق ، ص1588

3 محمد حسنين هيكل ، ملفات قناة السويس ، ص47

الحسني ، تاريخ الوزارات ، ج10 ، ص111

في عواقب نجاح عبد الناصر في ضربته الموجعة ، إنهما يشعران بضياعهما مع التيار»[1]

وحث ولي العهد عبد الإله بريطانيا والغرب للقيام بعمل عسكري جدي للاطاحة بعبد الناصر كي يعم الهدوء في الشرق ، وقد رجا ولي العهد العراقي أن يتم هذا العمل ضد مصر بسرعة وبفترة قصيرة ، وإلا فإن الأمر قد يبدو متأخراً ويعم الشرق اضطراب لا سبيل إلى علاجه وسوف يتفكك ميثاق بغداد وسيشرع الروس بتعزيز مصر على نطاق واسع عسكرياً[2] ، ولم يكتف عند هذا الحد بل سعى ولي العهد عبد الإله من خلال نصحه للبريطانيين بضرورة إعادة النظام الملكي إلى مصر وتنصيب الأمير عبد المنعم ملكاً عليها ، وأن يكون رئيس الوزراء المصري علي ماهر[3]

وأكد نوري السعيد أثناء حثه للبريطانيين على العمل العسكري على ضرورة أن تشترك في العمليات الحربية الأقطار التي لديها مصلحة في استخدام القناة ورأى «**ضرورة أن تبقى إسرائيل بعيدة عن الأزمة لأن اشتراكها يعني كارثة ليس للعراق فحسب بل لكل شخص وطني في الشرق الأوسط**»[4]

وأيد البلاط الملكي العراقي رأي السفير البريطاني مايكل رايت في تسيير باخرة بريطانية محملة بأسلحة إلى العراق وإذا ما اعترضتها السلطات المصرية فإنها تكون قد ارتبكت عملاً عدائياً ضد العراق وحينها ستضرب بريطانيا مصر كحليفة للعراق ، وعلى العراق أن لا يتوسط لحل الأزمة[5]

وإمعاناً في الدور العدائي للبلاط ضد قرار تأميم قناة السويس لم يعلن عن موقف العراق إلا بعد عودة رئيس الوزراء العراقي نوري السعيد من بريطانيا أي في يوم 6 آب 1956م ، إذ صدر بيان عن مجلس الوزراء العراقي جاء فيه **والعراق يرى في**

---

1 جعفر عباس حميدي ، انتفاضة العراق عام 1956 ، بيت الحكمة ، الدورية الوثائقية 2000 ، ص14

2 جيرالدي غوري ، المصدر السابق ، ص290

3 ميشيل ابونيدس ، المصدر السابق ، ص147

4 Al-Windawi. op. cit., p. 275-277.

5 جهاد مجيد محيي الدين ، المصدر السابق ، ص185

إسرائيل الخطر الأكبر الذي يهدد العرب في مصيرهم ، كان ولا يزال يعمل على الحد من هذا الخطر ، ولم يترك العراق فرصة ، تمر إلا وأهاب بالعرب لينتبهوا إليه ، ويعملوا على إفساد خططها الرامية إلى استغلال الموقف الحرج الراهن ، ولهذا السبب فإن اهتمام الرأي العام العربي بهذا الخلاف يجب أن لا يشغله عن خطر إسرائيل ، لكي لا يمكنها من تحقيق مصالحها ومطامعها ، إن الحكومة العراقية ترى أن التأميم حق للدول أصبح مفروغاً منه ، كما وأنها ترجو أن تسود الحكمة لإزالة الخلاف والحكومة العراقية إذ ترجو أن يتحقق ذلك تعلن أنها إلى جانب مصر فيما يضمن كرامتها وسيادتها واستقلالها»[1]

يتضح من ذلك أن البلاط الملكي كان قد أضمر شيئاً وأعلن شيئاً آخر فالموقف المعلن كان إلى جانب مصر بالكلام فقط ، والمخفي يعمل على النقيض من ذلك ويظهر ذلك جلياً من خلال اتصالات البلاط بالساسة البريطانيين ومحاولتهم التحرك لضرب الرئيس جمال عبد الناصر سريعاً

إلا أن الموقف ازداد تأزماً باشتراك بريطانيا وفرنسا بالعدوان على مصر ، فضلاً عن إسرائيل التي أشعلت بعدوانها فتيل غضب عربي وعراقي واسع مما أحرج البلاط الذي بادر إلى الإعلان عن الأحكام العرفية في البلاد وإلى أجل غير مسمى واعتبار العراق أربعة مناطق بإدارة عسكرية[2] وقد قال السفير الأمريكي في العراق عن حالة رئيس الوزراء نوري السعيد عندما زاره في الأول من تشرين الثاني عام 1956 **«وجدته منهمكاً للغاية شارد البال أكثر من أي وقت مضى»** ، وذكر له نوري السعيد أنه **«لم يكن على علم مسبق بطبيعة العمل البريطاني أو مداه ، وإنه كان يعتقد بأن بريطانيا ستقوم بعمل رادع ضد إسرائيل ، وإن المعتدي يجب أن يعاقب»**[3]

وقع البلاط الملكي العراقي في مأزق حرج ، وشعر بأن بريطانيا قد خذلت العالم العربي بشكل سيىء ، وأنه أصبح مجبراً على اتخاذ موقفٍ معادٍ لبريطانيا[4] فكان ان اجتمعت دول ميثاق بغداد الإسلامية في طهران في اليوم الثامن من شهر

---

1 الزمان ، العدد 5689 ، في 7 آب 1956

2 المصدر نفسه ، العدد 5775 ، في 2 تشرين الثاني 1956

3 والدمار غولمان ، المصدر السابق ، ص237

4 المصدر نفسه

تشرين الثاني عام 1956 مثل البلاط الملكي رئيس الوزراء نوري السعيد وصدر بيان عن الاجتماع استنكر فيه المجتمعون العدوان على مصر وطالبوا بجلاء القوات الأجنبية عن أراضيها[1]

وتشكل مجلس استشاري للملك فيصل الثاني وولي العهد عبد الإله في التاسع من تشرين الثاني للعام نفسه في البلاط الملكي لتسكين الرأي العام العراقي ، دعي إليه بعض رؤساء الوزارات السابقين مع عدد من أعضاء وزارة نوري السعيد القائمة ولام بعض الحاضرين من الوزراء البلاط الملكي ورئيس وزرائه على موقفه السلبي من العدوان على الشقيقة مصر ولا سيما اشتراك بريطانيا في العدوان وهي إحدى الدول الأعضاء في ميثاق بغداد[2]

وقرر المجلس الاستشاري تطميناً للرأي العام العراقي وتسكيناً للانتفاضة الشعبية العارمة التي عمت أرجاء البلاد ، تجميد العلاقات السياسية مع بريطانيا وقطع العلاقات السياسية مع فرنسا ، وقد اقترح بعض الحاضرين قطع العلاقات السياسية مع بريطانيا فكان رد الحكومة أن القطع المقترح سيكون كارثة على العراق لارتباطه الاقتصادي ولتشابك علاقاته المالية والتجارية ببريطانيا[3] ، كما شارك البلاط الملكي العراقي في مؤتمر رؤساء الحكومات العربية الذي عقد في لبنان في الثالث عشر والرابع عشر من تشرين الثاني عام 1956 ، والذي تمخض عنه صدور بيان للمطالبة بسحب القوات الأجنبية من الأراضي المصرية دون قيد أو شرط وحل قضية قناة السويس بما يتفق ومقتضيات السيادة المصرية وكرامتها[4]

ولتجميل صورة البلاط الملكي والاحتفاظ بشيء من التعاطف مع أبناء الشعب العراقي الذي ساند الشعب المصري منذ إعلان العدوان عليه ، أرسل ولي العهد عبدالإله رسالة شخصية إلى رئيس الوزراء البريطاني أنتوني إيدن في الثالث

---

1 الزمان ، العدد 5783 ، في 10 تشرين الثاني 1956

2 علي جودت الأيوبي ، المصدر السابق ، ص261

3 الزمان ، العدد 5782 ، في 9 تشرين الثاني 1956 توفيق السويدي ، مذكراتي ص552

4 الزمان ، العدد 5788 ، في 15 تشرين الثاني 1956

عشر من تشرين الثاني عام 1956 ، مستنكراً فيها الأعمال العدوانية على مصر في حين كانت خلاصة موقف البلاط الملكي العراقي أن تعمل بريطانيا والآخرين بالوقوف ضد الرئيس جمال عبد الناصر وإسقاطه ، وإذا حصل ذلك معناه تغيير في الشرق الأوسط نحو الأفضل باتجاه الغرب وإذا لم تنجح في ذلك فإن الوضع سيكون «**خطيراً وأسود مظلم**»[2]

كان موقف الشعب العراقي من تأميم قناة السويس على النقيض تماماً من موقف البلاط الملكي منه ، إذ كان موقفه مسانداً لقرار التأميم[3] وقامت الأحزاب الوطنية بدور فعال في تهيئة الرأي العام العراقي لنصرة مصر ومساندتها في تأميمها لقناة السويس ، إذ أعلن حزب البعث العربي في اليوم السادس والعشرين من تموز عام 1956 «**إن التأميم خطوة عربية تحررية وهي ثمرة نضال الشعب العربي ووعيه ويقظته في كل جزء من أجزاء الوطن العربي**»[4] ودعا الحزب في منشور له في الرابع عشر من آب 1956 الشعب العراقي إلى الإضراب العام يوم الخميس الموافق السادس عشر من آب للعام نفسه[5] وأصدرت الهيئة المؤسسة لحزب المؤتمر الوطني بياناً في الثالث عشر من آب 1956 دعت فيه الشعب العراقي إلى الإضراب في السادس عشر من آب ، كما فعل الحزب الشيوعي العراقي الشيء نفسه إذ أصدر بياناً في الثاني عشر من آب عام 1956 جاء فيه «**إن تأميم القناة ضربة قاصمة للمستعمرين وعملائهم وضمانٌ كبيرٌ لمصالح مصر والعروبة**» وأصدر في اليوم التالي بياناً دعا فيه الشعب العراقي إلى الإضراب العام في اليوم السادس عشر من آب تضامناً مع الشعب المصري[6]

---

1 الزمان ، العدد 5787 ، في 14 تشرين الثاني 1956

Al-Windawi, op.cit., p. 275.

3 توفيق لطان اليوزبكي وآخرون ، دراسات في الوطن العربي جامعة الموصل ، 1975 ص127

4 وزارة الداخلية ، أرشيف الوزارة ، بيان حزب البعث العربي الاشتراكي في 26 تموز 1956

5 وزارة الدفاع ، الوثائق العسكرية منشورات حزب البعث العربي الاشتراكي في 14 آب 1956

6 وزارة الداخلية ، أرشيف الوزارة ، بيان الحزب الشيوعي العراقي في 1956/8/13

ورفع لفيف من أساتذة الجامعات العراقية بلغ عددهم خمسة وخمسون أستاذا مذكرة احتجاج إلى الملك فيصل الثاني في اليوم العاشر من شهر تشرين الثاني عام 1956[1] ، وحمل هذه المذكرة إلى البلاط الملكي الدكتور خالد الهاشمي والدكتور محمد ناصر والدكتور رجاء برعم والدكتور عبد الرحمن البزاز ، وقابل ولي العهد عبد الإله هذا الوفد الذي شرح له سوء الحالة في البلاد وتعنت الحكومة وموقفها المخجل من قضية العدوان على مصر وقضايا العروبة وأضاف الوفد لولي العهد صراحة أن البلاط الملكي بموقفه الحالي يعرض العرش للخطر فكان رد البلاط على ذلك بأن فصل تسعة من أعضاء الوفد من وظائفهم وأحيل خمسة منهم إلى المجلس العرفي بتهم شتى وحكم على الأربعة الآخرين بالنفي إلى شمال العراق[3]

وانفجرت انتفاضة شعبية كبيرة في مدن عراقية عديدة لتأييد الشقيقة مصر والتنديد بسياسة البلاط الملكي وحكومته ، وفي غمرة الهيجان الشعبي أعلن البلاط الملكي الأحكام العرفية في الحادي والعشرين من تشرين الثاني 1956 والتي منعت بموجبها التجمعات والتظاهرات وعطلت الكليات والمدارس إلى أجلٍ غير مسمى

وعلى الرغم من ذلك لم يستطع البلاط الملكي من السيطرة على الأوضاع فقام باعتقال قادة الحركة الوطنية وهم كامل الجادرجي ومحمد صديق شنشل وفائق السامرائي وحسين جميل وسامي باش عالم وعبد الرحمن البزاز ، وصدرت بحقهم أحكام مختلفة تراوحت بين السجن والإبعاد إلى المدن النائية ، كما أقدم البلاط على تعطيل مجلس الأمة شهراً كاملاً[5]

نرى من خلال ما تقدم أن البلاط الملكي قد فشل مرة أخرى في مدّ جسور التعاطف بينه وبين الشعب العراقي والقوى الوطنية ، إذ زادت أزمة السويس من حدة الصراع بين البلاط والشعب مما جعلها سبباً مضافاً آخر للعمل على توحيد قوى الشعب لإسقاط النظام الملكي العراقي

---

1 فاضل حسين ، المصدر السابق ، ص385

احرار العراق ، انتفاضة العراق الأخيرة ، د م ، د ت ، ص48

3 محمد حسين الزبيدي ، المصدر السابق ، ص134

4 الحسني ، تاريخ الوزارات ج10 ، ص ص112-115

5 جعفر عباس حميدي ، التطورات والاتجاهات ، ص ص 175-177

البلاط الملكي والمسألة السورية

يعود اهتمام العراق بالقطر السوري إلى تاريخ يسبق فترة بحثنا هذا ويكاد يتصل هذا الاهتمام مع فكرة وصول الحكم الملكي إلى العراق وقد تعاظمت فكرة الترويج لمشروع الوحدة بين البلدين مع وصول الهاشميين إلى سدة الحكم إذ رفع الهاشميون لواءها بتأييد من الساسة البريطانيين فقد ظل الملك فيصل الأول يرنو إلى سوريا حتى بعد أن استقر له الأمر في العراق وكان يتمنى لو أنه استطاع ضم سوريا للعراق يشجعه في هذا الأمر بعض المحيطين به وأولئك الموجودين في دمشق ممن شاركوا في حمل بعض المسؤوليات أبان اندلاع الثورة العربية[1]

وظلت بريطانيا تلوح للهاشميين بهذه الفكرة وتبث الأمل في نفوسهم إكراماً لحلم الشريف حسين بتكوين دولة كبرى لأسرته ولضمان مصالحها أيضاً[2]

وقد جاء استكمالاً لمشروع سوريا الكبرى والذي صاغ بنوده الأمير عبدالإله وكذلك مشروع الهلال الخصيب الذي اقترحه نوري السعيد ، وقد لخصه في كتاب خاص أسماه الكتاب الأزرق (Blue Book) إلى الجهات البريطانية عام 1942م وكرس نوري السعيد جهوده الحثيثة بعد وفاة الملك فيصل الأول مراعياً أن ظروف المنطقة العربية فرصة يمكن استغلالها لتحقيق طموحات الحكم في العراق[3]

---

1 سيد نوفل ، العمل العربي المشترك ماضيه ومستقبله معهد الدارسات العربية القاهرة 1963 ، ص49

غانم محمد صالح ، مشروع الهلال الخصيب ، مجلة مركز الدراسات الفلسطينية ، العدد 40 ، حزيران 1981 ، ص35

3 أحمد طربين الوحدة العربية بين 1916-1945م معهد الدارسات العربية القاهرة 1957 ، ص258

وقد جاء هذا الكتاب بشكل مذكرة تحمل عنوان استقلال العرب ووحدتهم مع إشارة خاصة إلى فلسطين ومقترحات رامية إلى حل نهائي وكان هذا التحرك والحماسة السعيدية مدعوماً بمباركة بريطانيا[1] وجاء هذا المشروع وحسب وجهة نظر نوري السعيد مقتصراً في مراحله الأولى على دول منطقة الهلال الخصيب فقط (سوريا والعراق وفلسطين وشرق الأردن)[2]

ولا بد لنا من الإشارة إلى أن المستفيدين من هذا المشروع هما أولاً بريطانيا وثانياً الأسرة الهاشمية في العراق والسبب في ذلك يعود إلى أن نجاح هذا المشروع سيطلق اليد الطولى في تسيير الشؤون الخارجية لهذا الاتحاد وبالتالي تبقى مقدرات العرب السياسية مرتبطة بالادارة البريطانية وسينتهي بذلك النفوذ الفرنسي في سوريا ولبنان[3] أما الهاشميون فإنهم سيحققون من خلال ذلك المشروع هدفاً طالما تطلع إليه عميد أسرتهم (الشريف حسين) بشغف وأصبح من بعده حلماً يداعب مخيلة أبنائه وسيطرتهم طبقاً لنصوص مشروع الهلال الخصيب في أقطار المشرق العربي بأسره ومن ثم سيتوج حكم هذه المنطقة من قبل أبناء الشريف حسين ولكنه ليس طبقاً للتصور الذي كان قائماً عام 1916 وإنما طبقاً لما يفرضه الواقع في فترة الأربعينات لهذا القرن[4]

ولكن سير الأحداث كان قد ألقى بظلاله على مواقف بريطانيا تبعاً للأسباب والدوافع ، والتي كانت قد حملت الساسة البريطانيين للإفصاح عن تأييدهم لهذه الفكرة في بادىء الأمر ثم سرعان ما أظهروا تراجعهم وتخليهم عن تأييدهم لمقترحات نوري السعيد وبالتالي تحفظت على هذا المشروع الذي سبق لها أن أعلنت دعمها له ، ذلك أن بريطانيا كانت تتطلع إلى أبعد من الحدود التي يحققها مشروع الهلال الخصيب ، وما يدعم هذا القول التأييد البريطاني الذي حظيت به

1 المصدر نفسه

غانم محمد صالح ، مشروع الهلال الخصيب ، ص36

3 أحمد طربين ، المصدر السابق ، ص66

4 علي الدين هلال ، النظم السياسية العربية ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 2000 ، ص62

5 البلاط الملكي العراقي

المشاورات العربية التي تمت في الفترة (1943-1945) ، والتي تمخض عنها قيام الجامعة العربية[1]

واستمرت بريطانيا في السياسة نفسها ، وبلغ الأمر بها أن أخذت تقف ضد تطلعات العناصر المؤيدين لها عندما تجد في تلك التطلعات ما قد يتعارض ومصالحها في المنطقة وظهر هذا التوجه في ترددها لتأييد فكرة اتحاد العراق وسوريا والذي كان يسعى إليه الملك فيصل الأول ونجله الملك غازي[2] ورغبتهما في إقامة هذا الاتحاد واستمر هذا التردد أثناء سعي الوصي عبد الإله ونوري السعيد بعد ذلك أيضاً[3]

فالوصي عبد الإله كان يطمع في عرش سوريا وبخاصة أن مدة وصايته مرتبطة ببلوغ الملك فيصل الثاني سن الرشد عام 1953م[4] ونوري السعيد كان يدعم هذا التوجه ليتمكن بالتالي من السيطرة على مقاليد الحكم في البلاد دون منافس ، وبذلك يكون السير في مثل ذلك المشروع للاتحاد مع سوريا متناغماً وطموحاته في السيطرة على السلطة[5]

وتبعاً لتلك الاعتبارات المعلنة والخفية رحب البلاط الملكي العراقي بانقلاب (حسني الزعيم) والذي وقع ضد حكم الرئيس شكري القوتلي في آذار عام 1949م ، اعتقاداً من البلاط أن القوتلي كان ضد اتحاد البلدين ، وأرسل البلاط الملكي العراقي وزيره المفوض جمال بابان ليعرض على الحكومة السورية الجديدة في الأول من نيسان عام 1949م عن استعداده لتقديم الدعم والمساندة السياسية والعسكرية وقد تباينت وجهات النظر في نتائج هذه الزيارة فالمؤرخ الكبير عبدالرزاق الحسني يقول **«أبدى المسؤولون ارتياحهم»**[6] ، أما السفير البريطاني في

---

1 أنيس الصائغ مفهوم الزعامة من فيصل إلى جمال عبد الناصر بيروت 1965 ص‌ص100-101

2 لطفي جعفر فرج ، المصدر السابق ، ص‌ص200-207

3 سلمان التكريتي ، المصدر السابق ، ص‌ص 183-193

4 خيري العمري ، المصدر السابق ، ص‌ص69-101

5 طه الهاشمي ، المصدر السابق ، ج2 ، ص286

6 الحسني ، تاريخ الوزارات ج8 ، ص79

بغداد هنري ماك (H. Mack) في تقريره إلى حكومته قال **«إن بابان عاد بتقرير غير مشجع»**[1]

ورغبة من البلاط الملكي في تمتين العلاقات مع الحكم الجديد سافر نوري السعيد في السادس عشر من نيسان عام 1949م والتقى بالرئيس حسني الزعيم وأكد له استعداد العراق لدعم سوريا ، كما أعرب عن رغبة البلاط الملكي العراقي في توثيق العلاقات بين البلدين[2]

تمكن بعد ذلك البلاط الملكي العراقي من وضع مشروع لاتفاق عسكري بين العراق وسوريا ، لكنه رفض في النهاية لتردد الرئيس حسني الزعيم في اقامة الاتحاد في ظل عدم رضا العديد من الأطراف العربية والخارجية[3] ، مما دعا البلاط الملكي للتفكير بالقيام بعمل عسكري ضد سوريا ، لكن البحث في عواقب مثل هذا العمل وما سيترتب عليه من تدخل تركيا عسكرياً للقضاء على الوحدة فضلاً عن ما سيتركه الصدام العسكري بين البلدين من أثر في نفس الشعب السوري ، كان سبباً في دفع البلاط الملكي للتخلي عن هذه الفكرة[4]

واتجه البلاط الملكي العراقي إلى وسيلة أخرى فكان انقلاب سامي الحناوي الذي وقع بتدبير من البلاط الملكي العراقي والحكومة البريطانية[5] ، وهذا ما أكدته وسائل الاعلام والأجهزة الفرنسية حسب قول صلاح العقاد فيما بعد[6] كما أكد هذه المعلومات ضابط للمخابرات السورية في قوله **«إن العقيد فوكس الخبير المستشار العسكري لدى الجيش السوري والمستر أوندس رجل المخابرات في السفارة البريطانية في دمشق والمستر بلوك مدير الاستخبارات والذي كان يتردد من حين لآخر على دمشق**

---

1 F.O., 371/82403. Confidential, Iraq, Annual View for 1949, Sir H. Mack To: Mr. Eden, Baghdad 4th January, 1950, p. 15.

2 الحسني ، تاريخ الوزارات ، ج8 ، ص ص83-84

3 القادسية «جريدة» ، العدد 8124 ، في 13 تموز 1990

4 المصدر نفسه

5 محمد رشيد عبود الراوي التطورات السياسية في سورية 1949-1954 ، رسالة ماجستير «غير منشورة» ، بغداد ، آداب ، 1985 ص125

6 صلاح العقاد ، المصدر السابق ، ص107

والمستر (كيركبارتريك) الملحق الصحفي في السفارة البريطانية في دمشق ووزير العراق المفوض في سوريا (إبراهيم عاكف الآلوسي) الذي يمت بصلة النسب إلى (أسعد أطلس) عديل قائد الانقلاب سامي الحناوي ، هم الذين خططوا لهذا الانقلاب»[1]

إن نجاح فكرة الانقلاب كان يحتم إعادة فكرة إقامة الاتحاد بين البلدين ، لكنها واجهت مرة أخرى عقبة إرضاء الحكومات الاستعمارية بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا وتركيا والتي كانت تعتقد أن هذا الاتحاد سيهدد مصالحها ولم تفلح محاولات نوري السعيد والوصي عبد الإله في تحقيق حلمهما ، رغم أن بعض الساسة السوريين اقترحوا على الوصي عبد الإله بإبدال نوري السعيد بشخصية أخرى تكون مقبولة للنهوض بفكرة اتحاد البلدين ، ذلك أن بعض الأوساط تجد في نوري السعيد عميلاً لبريطانيا لا بد من إزاحته[3] وكان هذا سبباً جعل الوصي عبد الإله يقوم بتكليف علي جودت الأيوبي ليشكل وزارته في العاشر من كانون الأول عام 1949 ، اعتقاداً منه في أن الأيوبي خير من يفضله السوريون لإقامة الاتحاد مع العراق[4]

وذهبت أدراج الريح آمال الوصي إذ وقع بعد تسعة أيام انقلاب أديب الشيشكلي في التاسع عشر من كانون الأول عام 1949[5] وهكذا قضى هذا الانقلاب على خطط البلاط الملكي العراقي لاقامة الاتحاد مع سوريا ، وثبت من خلاله نجاح المحور المصري السعودي في إحباط مشاريع البلاط الملكي العراقي بهذا الخصوص

وكان لهذا الانقلاب وقع خطير لدى الأوساط الرسمية والشعبية في العراق خاصة وإن قائده الجديد أديب الشيشكلي أعلن بأن من الأسباب الرئيسية للانقلاب اندفاع سامي الحناوي للاتحاد مع العراق[6]

---

1 الدستور «مجلة» ، العدد 345 ، في 22 تشرين الأول 1984 ، ص36

صلاح العقاد ، المصدر السابق ، ص110

المصدر نفسه

4 علي جودت الأيوبي ، المصدر السابق ، ص275

المصدر نفسه ، ص279

6 لواء الاستقلال ، العدد 22 ، في 20 كانون الأول 1949

وأجهزت معاهدة الدفاع العربي المشترك (الضمان الجماعي) على فكرة الاتحاد العراقي السوري ، كما أن مشروع الوحدة كان قد فقد الكثير من قوته وتأثيره على جماهير الشعب السوري[1] وقد سجلت الجهود المصرية فوزاً على جهود البلاط الملكي العراقي بموجب معاهدة الدفاع المشترك وذلك بتوجيه ضربة إلى مشروع الاتحاد مع سوريا واستطاعت كسب الرأي العام العربي كما أنها أرادت الحفاظ على الوضع في العالم العربي وضمان زعامتها للمنطقة العربية[2]

ولكن موضوع الوحدة مع سوريا بقي فكرة تدور في بال البلاط الملكي العراقي أما الساسة السوريون فقد انقسموا إلى قسمين بين مؤيد ومناصر لهذه الوحدة وبين مناهض ورافض لها[3]

تحركات البلاط الملكي العراقي للتدخل في سوريا 1958-1953

المرحلة الأولى

قامت الحكومة العراقية بتوجيه من البلاط الملكي باعداد الخطط اللازمة للتخلص من حكم أديب الشيشكلي والذي كان قد أحكم قبضته على البلاد[4] فقد شرعت جهود البلاط الملكي في اتخاذ العاصمة اللبنانية بيروت مركزاً للالتقاء مع المتآمرين السوريين وعقدت سلسلة من الاجتماعات مع العديد من الشخصيات السورية وكان منهم رئيس الحكومة السابق هاشم الأتاسي[5]

وتمشياً مع رغبة البلاط الملكي ، ذهب صالح جبر في كانون الثاني عام 1954

---

1 نزار الكيالي ، دراسة في تاريخ سوريا السياسي المعاصر 1920-1950 ، دمشق ، 1997 ص ص 380-381

2 المصدر نفسه ، ص382

3 موسى الشابندر ، ذكريات بغداد ، دار الريس ، لندن ، 1994 ، ص507

4 جورج لنشوفسكي ، الشرق الأوسط في الشؤون العالمية ، ترجمة جعفر الخياط ، دار المتنبي ، بغداد ، 1965 ، ص81

5 محمد رشيد عبود الراوي ، المصدر السابق ، ص122

إلى بيروت للاجتماع بمنفذي الخطة وإيصال الأموال اللازمة لهم[1] وقد نجحت جهود البلاط الملكي إذ اسفرت الظروف الداخلية المتأزمة في سوريا إلى تغيير حكم الشيشكلي الذي هرب من سوريا اثر الانقلاب العسكري الذي وقع ضده في الخامس والعشرين من شباط عام 1954[2] ، ليتسلم بعد ذلك هاشم الأتاسي مهام رئاسة الجمهورية مكلفاً صبري العسلي بتشكيل الحكومة الجديدة والتي ضمت في عضويتها العديد من أعضاء حزب الشعب السوري[3] ، والذي كان من مبادئه الأساسية الاتحاد مع العراق لذا فقد سارع البلاط الملكي العراقي ولتحقيق مآربه بإرسال نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية وكالة أحمد مختار بابان إلى دمشق للتباحث في موضوع الاتحاد ، إلا أن الرئيس هاشم الأتاسي أخبر أحمد مختار بابان بعدم إمكانية تحقيق ذلك بسبب ارتباط البلاط الملكي العراقي بمعاهدة 1930 مع بريطانيا ، وكذلك لاختلاف نظامي الحكم بين العراق وسوريا[4]

وبدأ البلاط في التخطيط لقلب نظام الحكم في سوريا متخذاً من بيروت مكاناً لاتصاله وتحركاته ، فقد سافر وزير الخارجية آنذاك محمد فاضل الجمالي إلى بيروت في الثالث من أيار عام 1954 ، واجتمع بصورة سرية مع رئيس الوزراء صبري العسلي ووزير الخارجية عدنان الأتاسي ووزير المالية عبد الرحمن العظم وتداول المجتمعون حول موضوع الاتحاد بين سوريا والعراق وما يكتنف ذلك من صعوبات والطرق التي تعالج بها[5]

وسافر الجمالي مرة أخرى في الثالث والعشرين من الشهر نفسه إلى بيروت وأعلن بأنه قد سافر إلى لبنان بغية العلاج من مرض ألم به ، لتغطية اتصالاته السرية مع رئيس وزراء سوريا صبري العسلي ووزير المالية وبحضور ممثل عن حزب الشعب ميخائيل اليان ، وتباحث المجتمعون حول إمكانية إرسال الجيش العراقي

---

1 جورج لنشوفسكي المصدر السابق ، ص289

الحسني ، تاريخ الوزارات ج9 ، ص78

جورج لنشوفسكي ، المصدر السابق ، ص289

نامق فكرت عبد الفتاح ، المصدر السابق ، ص ص438-439

محاضر المحكمة العسكرية العليا الخاصة ، ج3 ، ص ص1127-1128

إلى سوريا وقلب نظام الحكم فيها[1]

وتكررت اتصالات البلاط الملكي مع العسلي وأعرب عن تأييده المطلق له[2] وتصاعد الموقف التآمري على سوريا أثر الانتخابات الرئاسية التي جرت في سوريا في أيلول عام 1955 والتي أسفرت عن فوز شكري القوتلي[3] ، وكانت مخاوف البلاط الملكي قد ازدادت بسبب وصول الأسلحة الجيكية إلى مصر وسوريا والتي عززت النفوذ السوفيتي والذي من شأنه أن يعزز نهج سوريا في اتباع سياسة للأضرار بنفوذ البلاط الملكي العراقي السياسي في المنطقة العربية[4]

وكان ذلك من الأسباب التي دعت البلاط الملكي لعقد سلسلة من الاجتماعات في آذار عام 1956 حضرها الملك فيصل الثاني وولي العهد عبدالإله ورئيس الوزراء نوري السعيد وتمخض عنها استقرار الرأي حول وجوب العمل واتخاذ الاجراءات اللازمة للتخلص من نظام القوتلي في سوريا[5]

انطلاقاً من ذلك كلف البلاط الملكي اللواء الركن غازي الداغستاني للاتصال بخصم الأمس أديب الشيشكلي في سويسرا[6] للتباحث حول القيام بانقلاب عسكري يدعمه البلاط الملكي العراقي مقابل (30 ألف دينار عراقي) على أن يتعهد الشيشكلي عند تسلمه السلطة أن يتجه بسوريا للاتحاد مع العراق[7]

وتم الاجتماع بين الداغستاني والشيشكلي في بيروت في السابع من تموز عام 1956 بعد تسلم الأخير مبلغ عشرة آلاف دينار عراقي كدفعة أولى من مساعدات البلاط الملكي للشيشكلي للاطاحة بنظام القوتلي ، إلا أن هذه الخطة فشلت بسبب سفر الشيشكلي إلى فرنسا دون اعلام البلاط الملكي العراقي بذلك ، وعلى الرغم من ذلك لم تحبط عزيمة البلاط الملكي الذي اتجه للتفكير بأسلوب

---

1 المصدر نفسه ، ص1128

نامق فكرت عيد الفتاح ، المصدر السابق ، ص ص 439-440

3 جورج لنشوفسكي ، المصدر السابق ، ص97

4 علي الدين هلال ، المصدر السابق ، ص197

5 جهاد مجيد محيي الدين ، المصدر السابق ، ص170

6 نامق فكرت عبد الفتاح ، المصدر السابق ، ص445

7 محاضر المحكمة العسكرية العليا الخاصة ، ج1 ، ص272

آخر إذ قام البلاط بالاتصال بعدد من الشخصيات السورية العسكرية والتي يمكن الاعتماد عليها في تنفيذ مآربه ، فكلف الداغستاني للاتصال بالعقيد محمد صفا والعقيد محمد معروف والمقدم صلاح الشيشكلي وغسان حديد وهايل سرور وسعد تقي الدين للقيام بانقلاب عسكري مدعوم من البلاط الملكي العراقي[1] وقد اختيرت قرية شملان مركزاً لتهيئة ثلاثة آلاف من أعضاء الحزب القومي السوري جميعهم في الأراضي اللبنانية أو بعض منهم ، للقيام بهذا العمل ودعمهم من البلاط بالأسلحة من خلال ايفاد ضباط عراقين وواحد وعشرين ضابطاً إيطالياً ، واستطاع البلاط شراء (1200 رشاشة) وعدد من المسدسات مع كمية كبيرة من الذخيرة من روما بمساعدة وزير العراق المفوض هناك عبد الملك الخضيري وشحنها إلى بيروت بطائرة خاصة[2]

وكانت هذه المساعدات تمر إلى سوريا عن طريق لبنان مقابل منحة مالية شهرية يقدمها البلاط الملكي العراقي إلى الرئيس اللبناني كميل شمعون للموافقة على مرور تلك الأسلحة والتجهيزات ولمساهمة الفعالة في تسهيل هذه المهمة[3]

وتقضي الخطة أن يقوم المتآمرين بالتنفيذ في يوم التاسع والعشرين من تشرين الأول عام 1956 ، بناءاً على تعليمات تلقاها البلاط الملكي العراقي من بريطانيا وهو اليوم نفسه الذي وقع فيه العدوان على مصر ، بعد أن تم تحشيد الجيش العراقي على الحدود الأردنية وتم تكديس الأسلحة والاعتدة في منطقة (H3) وقد تلخصت الخطة الانقلابية بأن تتحرك الجماعات السورية في الداخل لإجراء الانقلاب وفق توقيت زمني محدد وتقضي بإدخال عناصر سورية متطوعة من حدود العراق باتجاه دمشق وفي الوقت نفسه تكون

---

1 المصدر نفسه ، ص338

صلاح العقاد ، المصدر السابق ، ص160

ك ، ملفات البلاط الملكي ، الملفة رقم 311/2689 كتاب السفارة العراقية في بيروت إلى الشعبة الخاصة في وزارة الخارجية ، المرقم س/203/2/1 في 14 تموز 1956 و16 ، ص‌ص29-30

صلاح العقاد ، المصدر السابق ، ص107

الجماعات الأخرى (القوميون السوريون والضباط الأحرار والعشائر) قد تحركت من الداخل وقامت بأعمال العنف الموكولة إليها وفي حالة فشل هذه الخطة تطلب نجدة من البلاط الملكي العراقي والذي تكون قواته مستعدة على الحدود يرافق ذلك حملة دعائية ضد السلطة في سوريا لتبرير التدخل العراقي وكان هذا التحرك مسبوق بعلم الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا واللتان تقومان بالتحرك في حالة وقوع أي تحرك مضاد من القوى العربية أو الأجنبية لإفشال الخطة[1]

وأدرك الرئيس جمال عبد الناصر أبعاد المؤامرة لذا فقد طلب من سوريا والأردن عدم فتح جبهة جديدة مضافة إلى جبهة العدوان الثلاثي على مصر مما أفشل خطة التنسيق بين البلاط الملكي العراقي وبريطانيا[2]

كان السبب في إجراء هاتين العمليتين في وقت واحد هو توجيه ضربة لنظام الرئيس جمال عبد الناصر ونظام الحكم في سوريا في الوقت نفسه وأن تتم العملية في وقت لا تستطيع فيه مصر تقديم المعونة لسوريا[3] لكن اكتشاف الحكومة السورية لهذه المؤامرة قبل وقوعها متهمة فيها عدد من السياسيين أمثال ميخائيل اليان وعدنان الأتاسي ومنير العجلاني وسامي كياره[4]

وطالبت سوريا لبنان لتسليمها السوريين الموجودين لديها والمتهمين بالتآمر على سوريا ، إلا أن لبنان رفضت هذا الطلب وكان نتيجة هذا الرفض إغلاق الحدود السورية مع لبنان والعراق[5]

وسارع البلاط الملكي العراقي ولبنان للتوسط لدى بعض الدول العربية مثل المملكة العربية السعودية وطرابلس وتونس والخرطوم من أجل تخفيف أحكام

---

1 محاضر المحكمة العسكرية العليا الخاصة ، ج1 ، ص ص278 ، 287 ، 293

2 ممدوح الروسان ، المصدر السابق ، ص57

3 باتريك سيل الصراع على سوريا (دراسة للسياسة العربية بعد الحرب 1945-1958) ترجمة سمير عبدة ، ط1 ، بيروت ، 1968 ، ص ص275-276

4 نامق فكرت عبد الفتاح ، المصدر السابق ، ص453

5 جوردن توري ، السياسة السورية والعسكريون 1945-1958 ترجمة محمود فلاحة ، دار الجماهير ، دمشق ، ص ص334-335

المعتقلين في سوريا كما اتصل البلاط الملكي بوزير الخارجية الأمريكية في واشنطن لاستخدام نفوذه للغرض نفسه خشية افتضاح الأمر[1]

المرحلة الثانية

وهي مرحلة تآمر البلاط الملكي العراقي في صيف 1957م والتي بدأت مع مطلع العام في العاشر من كانون الثاني 1957 أي بعد أقل من أسبوع على أعلان مشروع ايزنهاور إذ أصدرت سوريا بياناً رفضت فيه نظرية ملء الفراغ ورفضت أن يكون للدول الكبرى حق التدخل في شؤون المنطقة وأعلنت أن الخطر الداهم والتهديد المباشر للوطن ليس الشيوعية إنما الاستعمار والصهيونية[2]

استغل البلاط الملكي العراقي هذا الإعلان لتأليب القوى العظمى ، إذ أرسل وزير الخارجية محمد فاضل الجمالي في شباط 1957 إلى واشنطن للقاء نظيره الأمريكي مبيناً له **«إن العراق يخسر كل يوم حوالي 70 ألف دولار بسبب الأضرار التي لحقت بأنابيب النفط العراقية من سوريا ، وإن سوريا أصبحت مركز خطر بالنسبة لنا لأنها تمثل مركز للشيوعية في المنطقة وأنكم تستطيعون مساعدتنا هناك»**[3] وبهذا التحرك يكون البلاط الملكي قد اتجه إلى تدويل مسألة التآمر على سوريا من خلال طلبه لمساعدة الولايات المتحدة الأمريكية والتي أصبح الوطن العربي ضمن أهدافها الاستراتيجية ، بعد أن خيبت بريطانيا آماله في هذا الجانب[4]

وشرعت الولايات المتحدة الأمريكية إلى إرسال لوي هندرسن ، نائب وزير خارجيتها لزيارة تركيا حيث اجتمع برئيس الوزراء عدنان مندريس والملك العراقي فيصل الثاني والملك حسين ملك الأردن للبحث في نشاطات الشيوعيين

---

1 محاضر المحكمة العسكرية العليا الخاصة ، ج3 ، ص135 ؛ الحسني ، تاريخ الوزارات ج10 ، ص85

علي الدين هلال ، المصدر السابق ، ص154

3 إبراهيم سعيد البيضاني ، التطورات السياسية في سوريا (1954–1958) رسالة ماجستير «غير منشورة» ، جامعة بغداد ، كلية التربية ، 1988 ، ص‌ص 112–113

محمد حسنين هيكل ، نحن وأمريكا ، دار الريس ، لندن ، 1991 ، ص40

السوريين الخطرة[1] ولتنسيق الجهود لمعالجة تلك الحالة الخطرة[2] ولإكمال حلقات هذا التشاور توجه هندرسن بعد ذلك إلى لبنان حيث اجتمع بالرئيس كميل شمعون الذي أكد له «**إن لم تفعل الولايات المتحدة الأمريكية شيئاً ما لإزاحة الحكومة السورية خلال مدة أقصاها ستة أشهر فإنه لن يستطيع مع وجود هذه الحكومة في المنطقة البقاء على سياسته الموالية للولايات المتحدة الأمريكية**»[3]

واكتملت صورة التحرك الأمريكي في المنطقة بعد موافقة الملك سعود على مشروع ايزنهاور ، إذ اتضح أن العربية السعودية بدأت تتجه بعيداً عن مصر وبدأ الملك سعود يبحث لنفسه عن دور كبير في المنطقة كقائد للسياسة الغربية الجديدة بعد أن وعدته الولايات المتحدة الأمريكية بزعامة محور جديد يضم الدول المنتجة للنفط[4] وبذلك استطاعت وبعد فترة قصيرة الولايات المتحدة أن تقضي على العداء بين البلاط الملكي العراقي والعربية السعودية مكونة محوراً جديداً من (بغداد ـ الرباط ـ بيروت) ضد محور (مصر ـ وسوريا) المعارضين لمشروع ايزنهاور[5]

واتفقت الأطراف المجتمعة (البلاط الملكي العراقي وتركيا ولبنان والأردن) أن تقوم تركيا بتحشيد قواتها على الحدود السورية بعد أن جهزتها الولايات المتحدة الأمريكية بالأسلحة والاعتدة على وجه السرعة وهيأت الأسطول الأمريكي السادس للتحرك عند الحاجة[6] كما سارعت الولايات المتحدة إلى شحن المواد الاقتصادية والعسكرية جواً إلى العراق والأردن أرفقتها ببيان أعلنت فيه أن هذه المساعدات جاءت بسبب قلق جارات سوريا من السيطرة الشيوعية المتزايدة

---

1 جوردن توري ، المصدر السابق ، ص385

2 فيش بريماكوف ، تشريع نزاع الشرق الأوسط ، ترجمة سعيد أحمد ، دمشق ، 1979 ص300

3 ريتشارد بارنت ، حروب التدخل الأجنبي ترجمة منعم النعمان لبنان ت ص‌ص127–128 ؛ صلاح العقاد ، المصدر السابق ، ص111

4 نامق فكرت عبد الفتاح ، المصدر السابق ص396 ؛ جوردن توري المصدر السابق ص148

5 جوردن توري ، المصدر السابق ، ص148

6 محمد حسنين هيكل ، نحن وأمريكا ، ص40

والحشد الكبير للأسلحة السوفتية فيها[1]

رافق تلك التحركات قيام الولايات المتحدة الأمريكية بحملة تشهير ضد سوريا وخاصة بعد عقدها معاهدة التعاون الاقتصادي والثقافي مع الاتحاد السوفيتي معلنة عن ولادة دولة جديدة دائرة في فلك الاتحاد السوفيتي اسمها سوريا[2]

وقد حذرت بريطانيا الولايات المتحدة التي اندفعت في تطبيق مبدأ ايزنهاور من التسرع وعدم الحذر في هذا الاندفاع[3] وتسلم البلاط الملكي العراقي بيانات من وزارة الخارجية الأمريكية تفيد بأن الوضع في سوريا قد تردى كثيراً بسبب تغلغل الشيوعية ، وإنه لو قامت سوريا بالاعتداء على أية دولة عربية وطلبت تلك الدولة مساعدة ما فإن الولايات المتحدة ستعاونها بالمال والسلاح ، وإذا قامت سوريا بقطع النفط فإن الولايات المتحدة ستساعد العراق مالياً بصورة مؤقتة وإن الأسطول الأمريكي السادس على استعداد للمساعدة وإذا جرت محاولة للقيام بعمل داخلي في سوريا ، فإن الولايات المتحدة ستساعده أيضاً وإن هذه الإجراءات هي لإعادة الحالة الطبيعية إلى سوريا وليس للمساس باستقلالها وسيادتها[4]

وجد الاتحاد السوفيتي في هذه التحركات ما يدعوه للوقوف بوجه هذه المخططات لذا فقد استدعى سفراء الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وفرنسا واتهم حكوماتهم بتشديد حرب الأعصاب ضد سوريا وحذر الاتحاد السوفيتي من أي عدوان ، لأنه يعني حرب عالمية ثالثة ، كما حذر الاتحاد السوفيتي تركيا من أنه لن ينظر إلى كل هذه التطورات دون الاكتراث لها[5]

وقدمت سوريا في السادس عشر من تشرين الأول 1957م شكواها إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة حول التحشدات التركية على حدودها ، وقد دعم

---

1 جوردن توري ، المصدر السابق ، ص386

جوردن توري ، المصدر السابق ، ص386

3 Harold. R. MacMillan, Riding the Storm (1956-1959), New York, Random, House, 1971, p. 477.

4 فكرت نامق عبد الفتاح ، المصدر السابق ، ص455

5 صلاح العقاد ، المصدر السابق ، ص123

شكواها الاتحاد السوفيتي الذي أكد وقوف جميع دول العالم «المحبة للسلام» إلى جانب سوريا في حال الاعتداء عليها[1]

كما بادرت سوريا إلى اتخاذ الإجراءات العسكرية السريعة ، ونظمت مقاومة شعبية في جميع أنحاء البلاد ووزعت الأسلحة الخفيفة المتنوعة على سكان مناطق الحدود السورية ـ التركية وقام هؤلاء بتحصين قراهم ومزارعهم ومدنهم استعداداً لمواجهة العدوان[2] في حين سارعت مصر إلى إرسال قوات مصرية إلى سوريا لمساعدتها في الدفاع عن نفسها وذلك بموجب المعاهدة السورية المصرية لعام 1955م ووصلت تلك المساعدات إلى ميناء اللاذقية في الثالث عشر من تشرين الأول عام 1957م[3] في حين هددت سوريا البلاط الملكي العراقي بنسف أنابيب النفط المارة عبر أراضيها في حال استمرار الضغط عليها[4]

وهكذا استمرت الحال بين مد وجزر في ممارسة البلاط الملكي العراقي وحلفائه الضغط على سوريا ومحاولة إسقاط النظام القائم فيها حتى تم إعلان تشكيل الجمهورية العربية المتحدة بين سوريا ومصر عام 1958م لتنتهي بذلك مؤامرات البلاط الملكي العراقي للسيطرة على سوريا

---

1 المصدر نفسه ، ص112

2 Dwight Eisenhower, The White House Years: Waging Peace (1956-1961), (Doubleday & Co. N.Y., 1965), p. 200-201.

3 أحمد عبد الكريم ، اضواء على تجربة الوحدة ، مكتبة أطلس ، د م ، 1962 ، ص81

4 باتريك سيل ، المصدر السابق ، ص ص378-400

البلاط الملكي العراقي
والأزمة اللبنانية

إن تاريخ العلاقات العراقية اللبنانية يمتد موغلاً مع تاريخ البلدين سياسياً ويرتبط مع جميع مراحل نضالهما ، إذ وقف العراق إلى جانب لبنان في جميع مراحل نضاله من أجل التحرير إلى أن تم جلاء القوات الفرنسية في كانون الأول عام 1941 ، بعد أن أعلنت فرنسا استقلال لبنان استقلالاً مشروطاً بطلب عقد معاهدة تحدد العلاقات الفرنسية اللبنانية[1]

وأعلن البلاط الملكي العراقي اعترافه باستقلال لبنان وتبودلت برقيات التهنئة بين الطرفين[2] وشهد لبنان تحولاً في سياسته عام 1954 بعد أن بدأت الدول الغربية في ممارسة ضغطها على لبنان للانضمام إلى أحد الاحلاف الغربية ومنها ميثاق بغداد[3] وكان لبنان يريد الحصول على ضمانات من دول الميثاق بعدم السماح لسوريا بالقيام بمحاولة ضمه إليها ، إلا أن هجوم مصر على هذا الميثاق وإدانته حالت دون انضمام لبنان إليه خوفاً من حدوث مخاطر داخلية وخارجية[4] فمصر والعربية السعودية بوسعهما الضغط سياسياً على لبنان من خلال مقاطعة السياحة والامتناع عن توظيف الأموال فيه ، مما يؤدي إلى خسائر مادية فادحة ، لذا فقد حاول لبنان الوقوف محايداً بين القاهرة وبغداد[5]

---

1 باسم الجسر ، رئاسة وسياسة ولبنان الجديد ، دار مكتبة الحياة ، بيروت ، 1964، ص200

ك و ، ملفات وزارة الخارجية تقرير سري من السفارة العراقية في بيروت بالرقم س/1/12/17 في 11 كانون الثاني 1942 مرفق نسخة من كتاب الاعتراف المرقم ت1123

3 سامي الصلح ، مذكرات الصلح ، ط1 ، مطبعة الفكر العربي ، بيروت ، 1960 ، ص224

4 الأخبار «جريدة» ، العدد 3111 ، في 11 كانون الثاني 1955

5 إميل البستاني ، العرب والغرب وسياسة لبنان الخارجية ، لبنان ، 1955 ، ص255

وكانت المعارضة اللبنانية تقف إلى جانب رفض الشعب العربي والعراقي لميثاق بغداد وتندد بسياسة البلاط الملكي العراقي الخارجية[1] وما إن وقع العدوان الثلاثي على مصر عام 1956 حتى ظهرت ازدواجية السياسة الخارجية اللبنانية إذ أعلن الرئيس كميل شمعون رفضه للعدوان وضرورة اتخاذ موقف موحد لنصرة مصر لكنه ومن جهة أخرى رفض قطع العلاقات الدبلوماسية مع بريطانيا وفرنسا أو حتى سحب سفيري لبنان من الدولتين ، مما أثر تأثيراً سيئاً في نفوس الشعب اللبناني الذي هبّ لنصرة مصر ، وكان السبب في استقالة وزارة عبد الله اليافي القائمة حينذاك وتشكيل وزارة جديدة برئاسة سامي الصلح[2]

ومما زاد الطين بلة في تعكير وقطع الصلة بين المعارضة والحكومة اللبنانية هو موافقة الحكومة على مشروع ايزنهاور إذ أعلن الرئيس كميل شمعون في السادس عشر من آذار عام 1957 عن قبول لبنان للمشروع[3]

وأصبح الخلاف الناشب على أوجه بين الرئيس كميل شمعون والمعارضة اللبنانية وكان جل الخلاف يدور حول السياسة الخارجية إذ نادت المعارضة باحترام مبدأ الحياد الإيجابي بينما اتجه الرئيس كميل شمعون اتجاهاً واضحاً في الانحياز إلى الغرب[4] وثارت ثائرة المعارضة اللبنانية ضد سياسة الرئيس كميل شمعون مما أدى إلى حدوث تصادم مسلح بين أنصاره ومعارضيه عام 1958 واضطر الرئيس اللبناني إلى طلب المساعدة المالية من البلاط الملكي العراقي وقدرها ثلثمائة ألف باون استرليني لاستخدامها في السيطرة على الأوضاع وأجراء الانتخابات الرئاسية ومساعدة السياسيين السوريين في لبنان[5]

وطالب الثوار اللبنانيون بتحرير البلاد من الطغيان والفساد والعمل على تدعيم

---

1 نضال البعث ، ج3 ، ص33

2 صلاح العقاد ، المصدر السابق ، ص163

3 صالح صائب الجبوري محنة فلسطين وأسرارها السياسية والعسكرية ط1 ، بيروت 1970 ، ص417

4 جهاد مجيد محيي الدين ، المصدر السابق ، ص409

5 محاضر المحكمة العسكرية العليا الخاصة ، ج4 ، ص1379

الوحدة الوطنية والقضاء على عناصر التمييز بين أبناء لبنان وإنقاذ استقلال لبنان بعد أن حولها الرئيس كميل شمعون إلى ركيزة للاستعمار وبؤرة للمؤامرات على الأقطار العربية التحررية لضرب حركة الثورة العربية[1]

وانطلقت شرارة الثورة في لبنان من مدينة صور في الثامن والعشرين من آذار عام 1958 وتصاعدت الأحداث وحدث أول اصطدام مسلح في طرابلس بين المتظاهرين ورجال الأمن في التاسع من مارس عام 1958 ، لينتشر لهيب الغضب الشعبي ويشمل معظم مدن لبنان إذ استطاعت المعارضة الاستيلاء على بعض الاسلحة أثناء المصادمات ، وتطورت الأحداث بسرعة لتشمل تلك المصادمات الدامية جميع المناطق الثائرة[2]

ومما تجدر الإشارة إليه إلى أن الجيش اللبناني اتخذ موقف الحياد بين الطرفين ، مما أدى الى الاقلال من الخسائر في الأرواح[3] ، ونعتقد أن ذلك أدى إلى عدم حسم الأوضاع لأحد الفريقين

ولم يحاول الرئيس كميل شمعون الاتصال بالمعارضة لإيجاد وسيلة لتقريب وجهات النظر ، ذلك أن وجهة نظره ترى في مشروع ايزنهاور الدرع الحقيقي للازمة اللبنانية وتأمين الوضع الداخلي فيها[4]

كما اتهم الرئيس كميل شمعون الجمهورية العربية المتحدة بأنها أصبحت دولة شيوعية تسعى إلى جرّ لبنان وراءها ، وأعلن عن استعداده لتعديل الدستور إذا سار رئيس الجمهورية الذي سيخلفه على نفس السياسة التي يتبعها[5]

موقف البلاط الملكي من الأزمة اللبنانية

ظل اهتمام البلاط الملكي العراقي بالأوضاع الداخلية في لبنان متوقداً نتيجة للجذر التاريخي السياسي الطويل والذي كان سبباً في التقارب العراقي اللبناني ،

1 نضال البعث ، ج8 ، ص126

كمال جنبلاط ، حقيقة الثورة اللبنانية ، دار النشر العربية ، د م ، د ت ، ص ص95-100

3 المصدر نفسه ، ص ص122-125

ريتشارد بارنت ، المصدر السابق ، ص120

5 المصدر نفسه ، ص121

فضلاً عن مرور خط الأنابيب النفطية عبر الأراضي السورية واللبنانية إلى موانيء البحر الأبيض المتوسط لنقله من هناك إلى أسواق أوربا[1] ، والذي كان أهم الأسباب لاهتمام البلاط الملكي ودعمه للرئيس اللبناني ، إذ إن مصير النفط العراقي يصبح مجهولاً في حالة خسارة النظام مما يؤدي إلى خسائر اقتصادية كبيرة تضر بمصالح العراق ومشاريعه العمرانية[2] كما أن المصالح التجارية العراقية اللبنانية سببٌ آخر في اهتمام البلاط الملكي بالأوضاع في لبنان ، خاصة وإن لبنان يحتل المركز الثاني بعد سوريا في تلك العلاقات ذات المردود المرتفع للعراق[3] وبيروت تعتبر أحد المراكز المهمة للصراعات بين مختلف التيارات الفعالة والمؤثرة في الأوضاع السياسية للبلدان العربية لاتخاذها مركزاً رئيسياً لعمليات المخابرات والحرب الإعلامية والنفسية ولا سيما بعد العدوان الثلاثي على مصر ، والذي كان له أثر كبير في ازدياد أهمية لبنان بالنسبة للبلاط الملكي العراقي[4] الذي دخل في صراع مع مصر لاجتذاب لبنان إلى جانبه[5]

ويتضح اهتمام البلاط الملكي بالأوضاع الداخلية في لبنان من خلال تقرير السفارة العراقية في بيروت إلى وزارة الخارجية والمرفوع بتاريخ الثاني من شهر حزيران عام 1956 والمتضمن وجوب اتباع خطة مدروسة ودقيقة واضحة الأهداف من شأنها أن تعزز من مكانة العراق في لبنان بشكل خاص لاسيما وإن لبنان يتعرض إلى ضغوطات التيار القومي العربي المدعوم من مصر ، مما قد يؤدي إلى انجراف لبنان في التيار المضاد للعراق وقد أشار التقرير إلى أن الرئيس كميل شمعون هو «**الحليف العتيد**» للنظام العراقي لم يبق من مدة رئاسته إلا أقل من سنتين[6]

---

1 حكمت سليمان ، نفط العراق ، دراسة اقتصادية سياسية ، دار الحرية ، بغداد 1979 ص179

2 جعفر عباس حميدي ، التطورات والاتجاهات ، ص347

3 حكمت سليمان ، المصدر السابق ، صص 181-185

4 محمد حسنين هيكل ، ملفات قناة السويس ، ص318

5 المصدر نفسه ، ص318

6 ك و ، ملفات وزارة الخارجية ، الملفة رقم 311/2689 تقرير السفارة العراقية في بيروت المرقم س م ع ب 254/2/1 والمؤرخ في 1956/6/2

وانبرى البلاط الملكي في تقديم الدعم للرئيس اللبناني من خلال التنسيق بين السفارة العراقية في بيروت مع الولايات المتحدة الأمريكية إبان الانتخابات الرئاسية اللبنانية عام 1957 ، إذ قدم البلاط الملكي العراقي مبلغ عشرين ألف دينار عراقي إلى الرئيس للبناني[1] ، واستمر هذا الدعم المادي عام 1958 ففي أثناء زيارة ولي العهد عبد الإله إلى لبنان في السادس عشر من كانون الثاني عام 1958 بعث ببرقية إلى البلاط بضرورة إرسال مبلغ 300 ألف باون استرليني الى الرئيس اللبناني لمساعدته في الانتخابات الرئاسية[2]

وعندما تطورت أحداث الانتفاضة اللبنانية التي بدأت في الثامن والعشرين من آذار عام 1958 ، طلب الرئيس كميل شمعون من سفراء الولايات المتحدة وفرنسا وبريطانيا اعتبار لبنان في حالة شبه حرب مع الجمهورية العربية المتحدة بحجة مساعدتها للثوار اللبنانيين ، وإن على هذه الدول أن ترسم سياسة عاجلة لتخليص لبنان من الوضع الراهن[3] وقد أكد الرئيس اللبناني في المؤتمر الصحفي الذي عقده في الحادي والعشرين من مارس عام 1958 اتهامه للجمهورية العربية المتحدة في التدخل بشؤون لبنان الداخلية واتهم المعارضة بأنهم عملاء مصريون ، وأكد بأن الظروف القائمة التي خلقتها المعارضة لم تنشأ من دوافع وطنية ، وإنما نشأت نتيجة توجيهات من الخارج ، وإنه يعتقد بأن للشيوعيين يداً أيضاً في هذه الاضطرابات[4]

وسارع البلاط الملكي العراقي لتأييد الرئيس اللبناني في اجتماع مجلس الأمن الذي عقد في السادس من حزيران عام 1958 لمناقشة الأوضاع في لبنان ، إذ صرح وزير الخارجية العراقي آنذاك الدكتور فاضل الجمالي في هذا الاجتماع قائلاً **«إن الأمر خطير ليس على لبنان فحسب ، بل إن الأمر ذو أثر خطير بالنسبة للدول العربية الأخرى»** ويقصد به خطر الشيوعية والناصرية[5] وأرفق تصريحه هذا بتقديم

---

1 الحسني ، تاريخ الوزارات ، ج10 ، ص260

المصدر نفسه ، ص‌ص 258-259

3 جوزيف مغيزل ، لبنان والقضية العربية ، بيروت ، 1979 ، ص56

4 حمدي بدوي ، سياسة الحكم في لبنان ، القاهرة ، 1968 ، ص‌ص 324- 325

5 محمد فاضل الجمالي ، العراق الحديث (آراء ومطالعات في شؤونه السياسية)، بيروت ، د ت ، ص21

مقترح للرئيس اللبناني يتضمن عقد اتفاق بين العراق ولبنان يتعاون بمقتضاه البلدان عند الطلب ، وقد وافق الرئيس كميل شمعون على هذا الاقتراح مبدئياً[1]

إلا أن هذا الموقف المغاير لإرادة أبناء شعبنا في العراق بجانب الرئيس اللبناني كميل شمعون أثار سخط الحركة الوطنية اللبنانية التي قامت بالاستيلاء على سيارة تابعة للسفارة العراقية في بيروت كانت محملة بالأسلحة ، الأمر الذي دعا الحركة الوطنية اللبنانية إلى توجيه إنذار شديد إلى السفير العراقي هناك[2]

واستمرت على الرغم من ذلك مساعدات البلاط الملكي العراقي المادية والعسكرية للرئيس اللبناني لمواجهة الأوضاع الداخلية ، وحرص البلاط على التكتم بخصوص تلك المساعدات كي لا يتهم بالتدخل في شؤون لبنان الداخلية[3] ولتوقف المساعدات عند هذا الحد ، بل سعى البلاط الملكي إلى تقديم مبالغ عديدة إلى مختلف الجهات المساندة للرئيس كميل شمعون وذلك لتقويتها[4] ، ومنها الحزب القومي السوري بهدف تعزيز قدرات الحزب المالية والعسكرية ليتسنى له مواجهة التيار الوطني التحرري في لبنان[5]

ولم يكتف البلاط الملكي العراقي في دعمه للرئيس اللبناني كميل شمعون عند هذا الحد ، بل سعى إلى الحصول على دعم دول ميثاق بغداد للرئيس اللبناني ، وإيصال هذه المساعدات العسكرية عبر الأجواء التركية وحسب المادتين الأولى والثانية من ميثاق بغداد[6] وقد بلغت المساعدات التركية لوحدها اثنين وعشرين طائرة من نوع (داكوتا) محملة بالسلاح والذخيرة[7]

كما سعى البلاط الملكي للحصول على الدعم البريطاني وضرورة التدخل

---

1 المصدر نفسه ، ص23

2 إسكندر الرياشي رؤساء لبنان كما عرفتهم المكتب التجاري بيروت 1961 ص ص185-186

3 الحسني ، تاريخ الوزارات ، ج10 ، ص259

4 محاضر المحكمة العسكرية العليا الخاصة ، ج2 ، ص ص516-517

5 المصدر نفسه ، ص516

6 وميض جمال نظمي وآخرون ، المصدر السابق ، ص29

7 باسم الجسر ، المصدر السابق ، ص 269

السريع لإنقاذ النظام اللبناني وتقديم كافة المساعدات للرئيس كميل شمعون[1]

لكن محاولات البلاط الملكي العراقي لدفع بريطانيا للتدخل الفوري في لبنان باءت بالفشل لمعرفة بريطانيا المسبقة بعدم موافقة الولايات المتحدة الأمريكية على مثل تلك الخطوة[2]

وصرح الدكتور فاضل الجمالي أثناء زيارته لنيويورك في الثامن والعشرين من حزيران عام 1958 قائلاً **،إن زوال النظام اللبناني يعني بداية زوال كافة الأنظمة الموالية للغرب في الشرق الأوسط،**[3] وعبر عن تطابق وجهتي نظر الولايات المتحدة الأمريكية والبلاط الملكي العراقي حول الأوضاع في لبنان وإنهما اتفقا حول مسألة إرسال قوات دولية إلى هناك إذ من حق لبنان وحسب المادة (51) من ميثاق الأمم المتحدة طلب المساعدة ممن يشاء للدفاع عن نفسه وفي هذه الحالة يجب أن يوجه طلب المساعدة للاتحاد العربي وإلى بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية[4]

أقدم الرئيس كميل شمعون على طلب المساعدة من البلاط الملكي العراقي أثناء تدفق المساعدات الأمريكية من أسلحة وعتاد[5] ، وقد استجاب البلاط لطلب الرئيس اللبناني في إرسال الأسلحة والأموال تمهيداً لإرسال القوات العسكرية العراقية للقضاء على الانتفاضة الشعبية هناك[6]

وكانت خطة البلاط الملكي العراقي لمساعدة الرئيس اللبناني تقتضي بإرسال اللواء العشرين من الجيش العراقي للدخول إلى سوريا عن طريق الأردن وإسقاط نظام الحكم التابع للجمهورية العربية المتحدة فيها وتأليف حكومة موالية للاتحاد الهاشمي ومن ثم تكمل القطع العسكرية مسيرتها إلى لبنان

---

1 جهاد مجيد ، المصدر السابق ، ص417

إسكندر الرياشي ، المصدر السابق ، ص201

محاضر المحكمة العسكرية العليا الخاصة ، ج3 ، ص1146

4 الحسني ، تاريخ الوزارات ، ج10 ، ص268

ك ، ملفات وزارة الخارجية ، الملفة رقم 311/5046 تقرير السفارة العراقية في واشنطن المرقم س/192/1 في 1958/5/20

6 محاضر المحكمة العسكرية العليا الخاصة ، ج1 ، ج4 ، ص265 ، ص1465

لدعم الرئيس اللبناني والقضاء على حركة الثوار هناك[1] لكن اللواء المذكور وأثناء مروره بمدينة بغداد ليلة الثالث عشر على الرابع عشر من تموز عام 1958 وبإسناد بقية القطع العسكرية المتواجدة فيها استطاع تفجير الرابع عشر من تموز عام 1958 والتي أسقطت البلاط الملكي وأعلنت الجمهورية في العراق[2]

ونستنتج مما تقدم أن تمسك البلاط الملكي العراقي بسياسته الموالية للغرب ، وعدم التفاته إلى رفض أبناء الشعب العراقي لتلك السياسة وأصواته المتعالية والمطالبة بتغييرها وعدم اهتمام البلاط وأخذ العبر ممّا مر به من أزمات مع أبناء شعبه نتيجة سياسته الخارجية سواء في عقده ميثاق بغداد أو موقفه من أزمة السويس ، ناهيك عن سياسته الداخلية المتمثلة في قمعه للحركة الوطنية وعدم الاكتراث للظروف الاقتصادية والاجتماعية التي كان يعاني منها أبناء الشعب العراقي ، فضلاً عن محاولة البلاط الملكي القضاء على أصوات الحركة الوطنية في جميع أنحاء المنطقة العربية سواء في مصر أو سوريا أو لبنان ، كل ذلك مجتمعاً مع الأسباب التي مر ذكرها في فصولنا السابقة كان المطرقة التي دكت أركان النظام الملكي في العراق وإلى الأبد

---

1 الحرية «جريدة» ، العدد 1267 ، في 11 أيلول 1958

2 صبحي عبد الحميد ، أسرار ثورة 14 تموز في العراق ، مطبعة الأديب ، بغداد ، 1983 ص‌ص83-86 ؛ مقابلة شخصية مع العميد الركن المتقاعد خليل إبراهيم الزوبعي في 21 آب 2000

الخاتمة

مثل البلاط الملكي العراقي أحد أهم مراكز صناعة القرار السياسي طيلة فترة الحكم الملكي في العراق اذ بقيت مكانة وقوة دوره تزداد ازدياداً مضطرداً مع زيادة سلطة القرار فيه وفي فترة البحث (1953-1958) كانت البلاد تحت هيمنة أقطاب ثلاثة وهم الوصي ولاحقاً ولي العهد الأمير عبد الإله والملك فيصل الثاني وثانياً السفارة البريطانية وثالثاً نوري السعيد المؤثر في السياسة البلاط سواء كان على كرسي الوزارة أو خارجه

ويمكننا ملاحظة اختلال التوازن في قيادة دفة الحكم في البلاط (نتيجة تيارات الصراع السياسي بين الأقطاب الثلاثة أعلاه)

وبذات الوقت فإن الحركة الوطنية على الرغم من المضايقات الحكومية والملاحقات والإعتقالات قد ازدادت قوتها واتسعت وتصاعد الغليان الشعبي نتيجة تدهور الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية فبينما كان الشعب يرنو ببصره إلى عهد جديد مع تتويج الملك فيصل الثاني إذا بالأوضاع تزداد سوءاً وقسوة

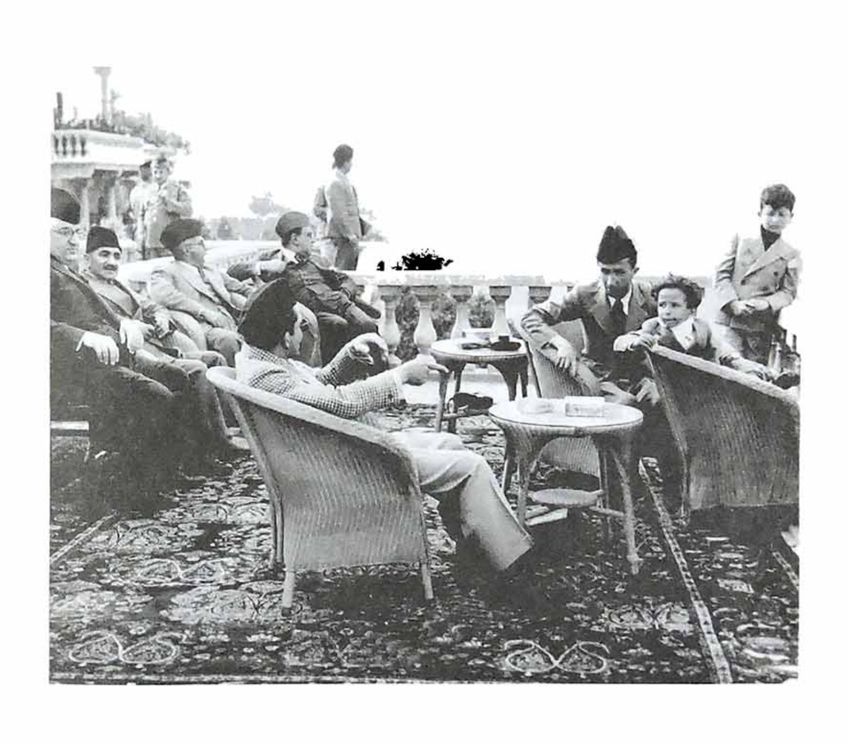
فقد ازدادت سلطة الوزارة وهي السلطة التنفيذية مع قوة رئيسها وتأثيره في سياسة البلاط ، في حين كانت تضعف مع ضعف رئيسها أمام قوة البلاط وتأثيره ولم تكن السلطة التشريعية المتمثلة بمجلس الأمة أفضل حالاً من السلطة التنفيذية إذ صار تعامل البلاط مع غالبية أعضائه من نواب وأعيان على أساس مبدأ الضغط وإنهم أولاً وأخيراً معنيين من قبله ، أما عن علاقة البلاط بالقوى السياسية فهي على وجهين الأول موافق على تشكيل الأحزاب والثاني ضاغط وخانق لأصواتها المعارضة لسياسته إلى أحد اعتقال بعض قادتها إن لزم الأمر

أضف إلى ذلك موقف البلاط الشائن من أزمة السويس والعدوان الثلاثي على مصر وتدخله في شؤون سوريا والتآمر عليها لإسقاط نظام الحكم فيها ، وموقفه المساند لنظام الرئيس اللبناني كميل شمعون كل تلك المواقف أظهرت بوضوح الدور المشبوه للبلاط الملكي العراقي وموالاته للدول الاستعمارية وحرصه على تنفيذ مخططاتها في المنطقة وبعده عن تطلعات الشعب العراقي وأمانيه والتي أدت إلى تنامي فورة القوى الوطنية الرافضة لسياسة البلاط الداخلية والخارجية إذ تظافرت جهودها التي أدت في نهاية المطاف إلى إسقاط الحكم الملكي وإعلان الحكم الجمهوري في العراق بقيام ثورة 14 تموز عام 1958

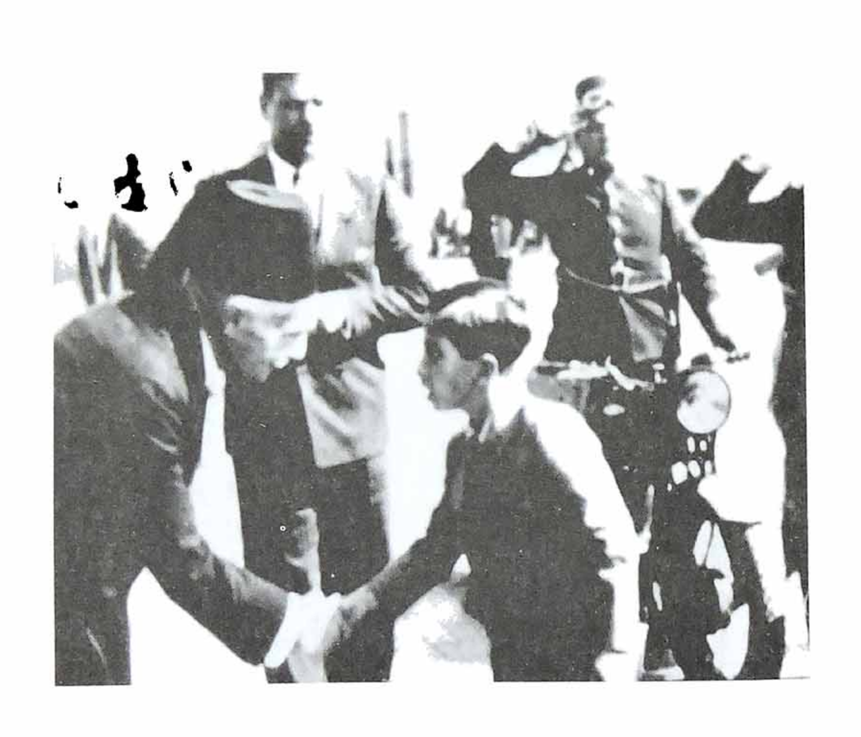
تاريخ في صُوَر



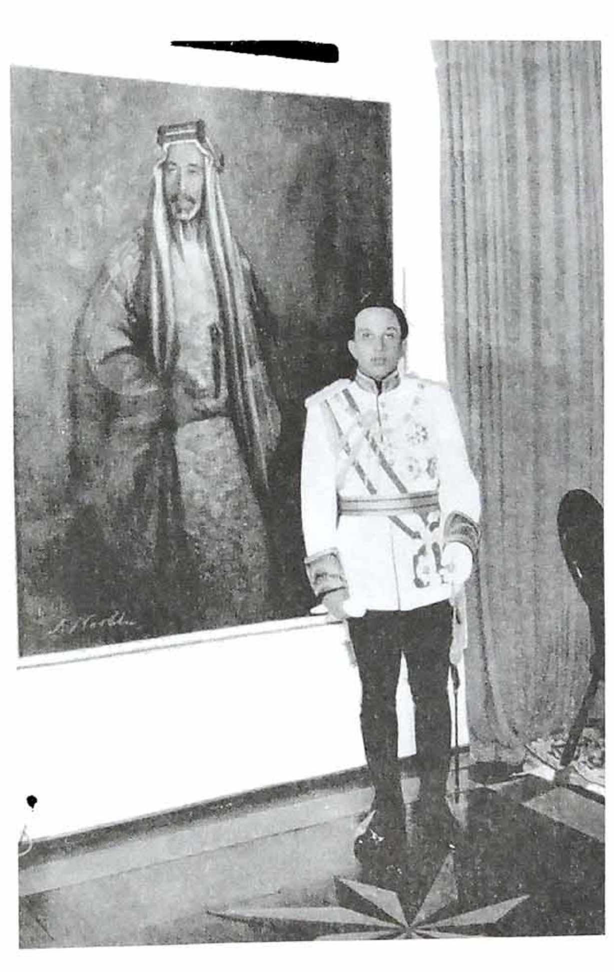
طفولة الملك فيصل الثاني



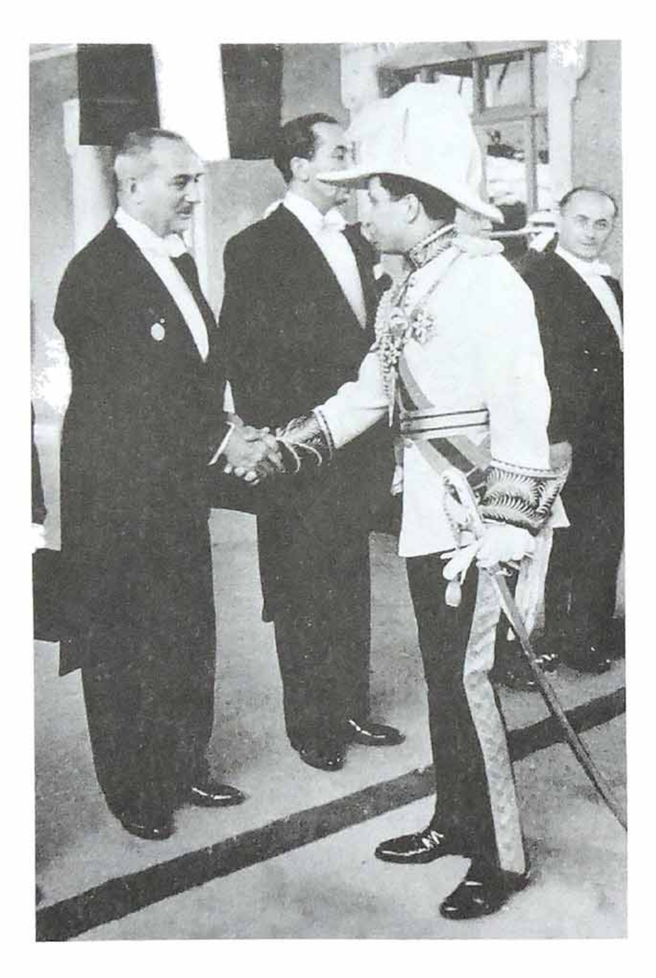
الأمير عبدالله يحتضن ابن اخته الملك فيصل الثاني



النحّاس باشا في مصافحة مع الملك فيصل الثاني



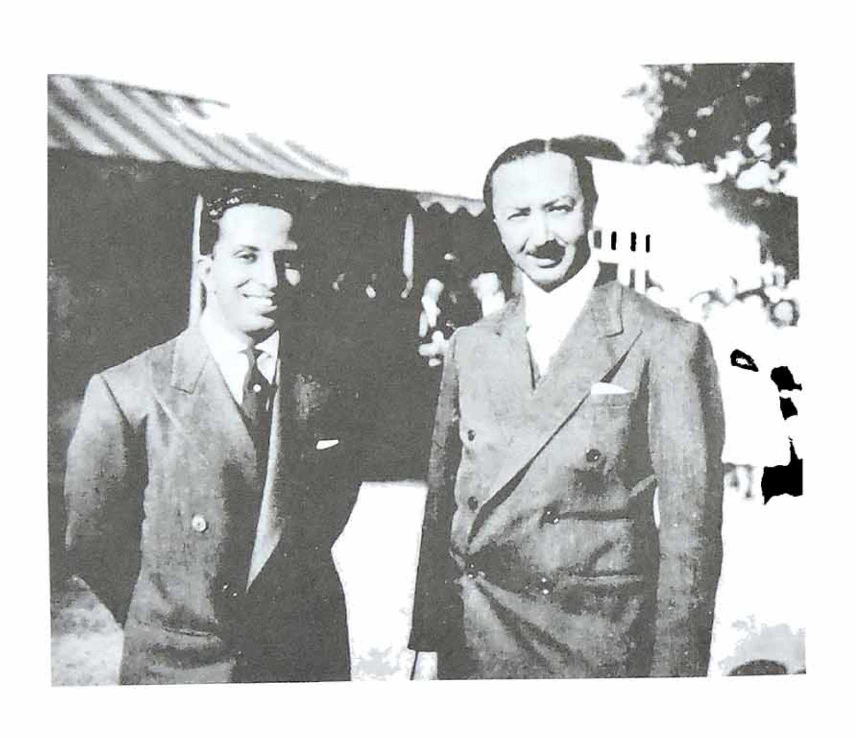
الملك فيصل الثاني ومن الخلف صورة جده الملك فيصل الأول



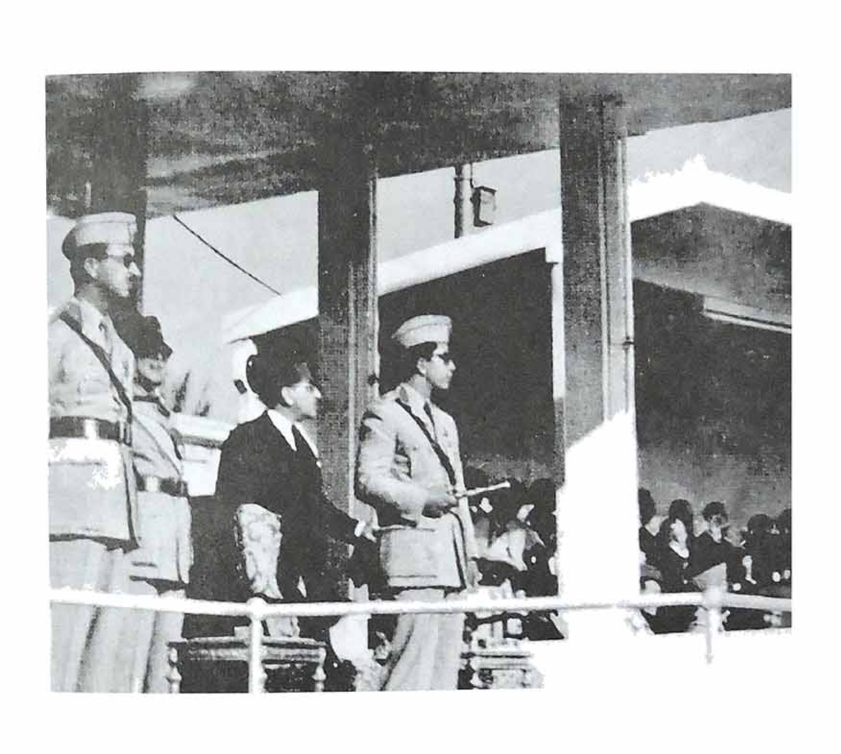
الملك فيصل الثاني



الرئيس اللبناني كميل شمعون وروجته والملك فيصل الثاني عام 1953



الملك فيصل الثاني مع خاله الامير عبدالله



الملك فيصل الثاني والأمير عبدالله وفي الخلف نوري السعيد



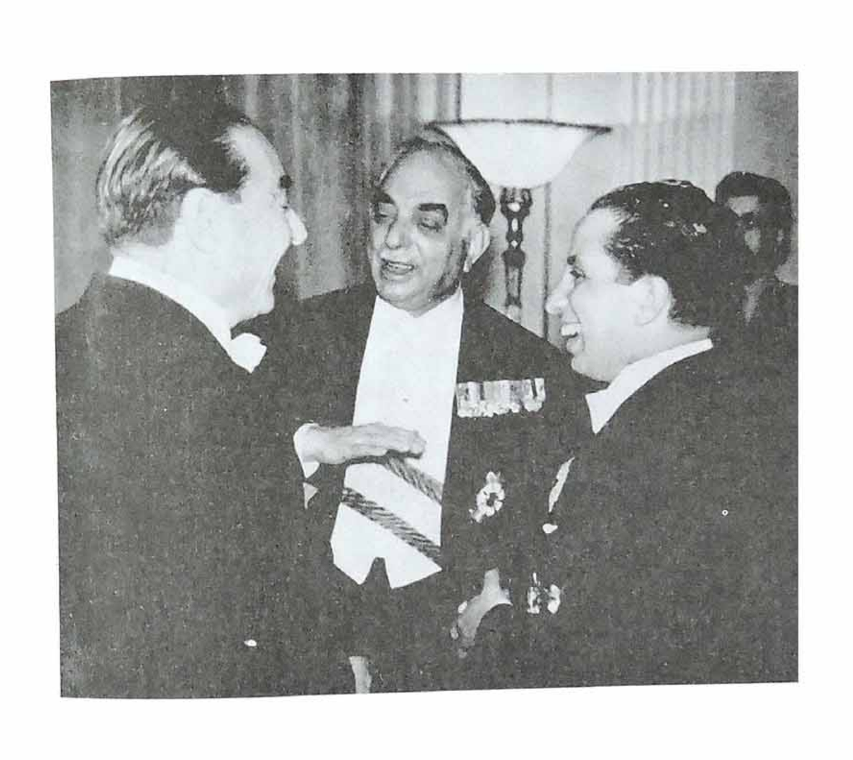
الملك فيصل الثاني وعلى يمينه نوري السعيد وعلى يساره الأمير عبدالله



حفلة تتويج الملك فيصل الثاني وعلى يمينه الأمير عبدالله



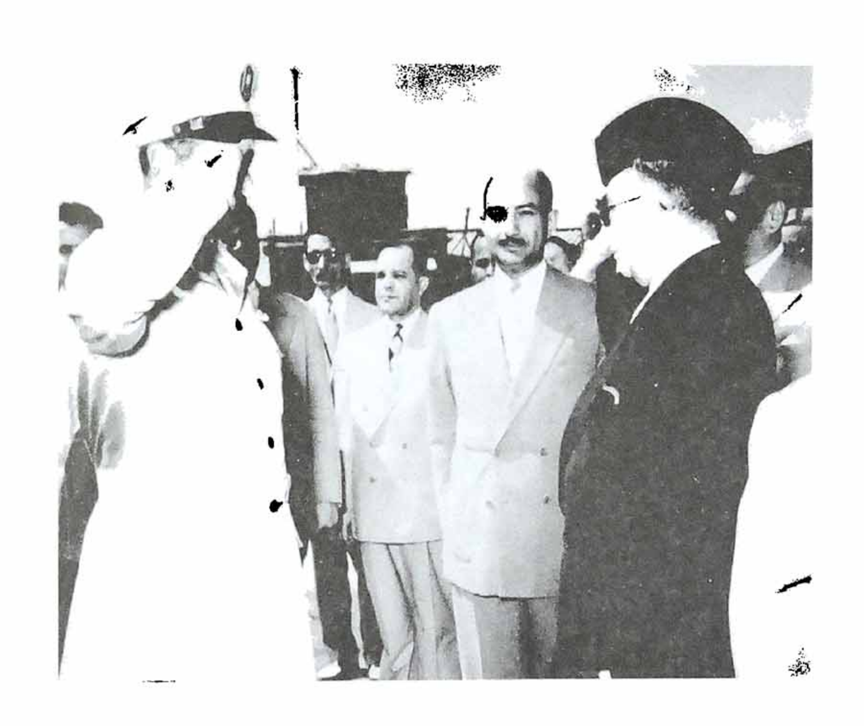
الملك فيصل الثاني وعلى يساره الرئيس اللبناني كميل شمعون



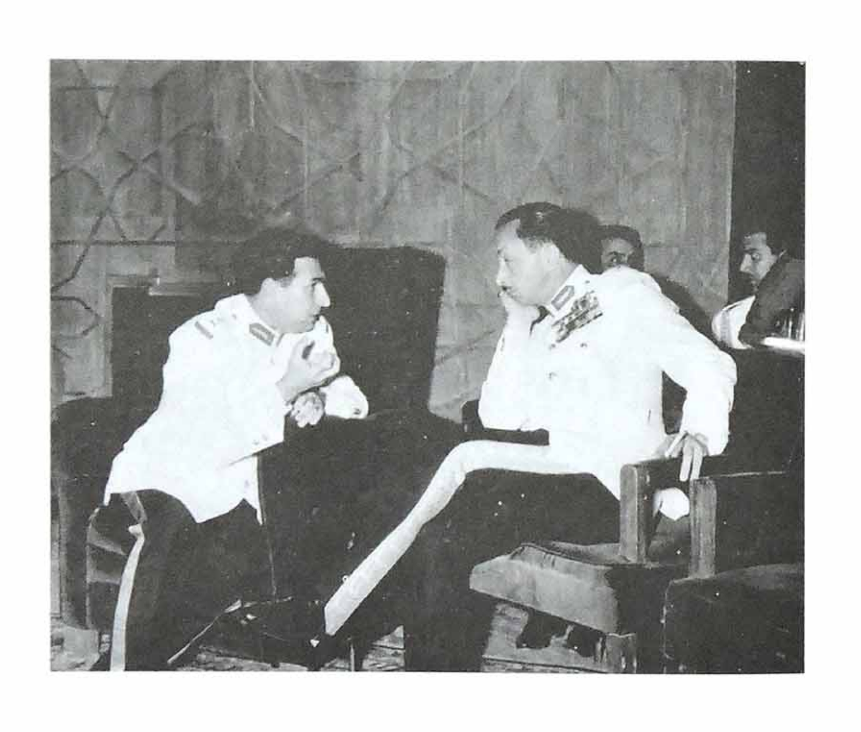
الملك فيصل الثاني ونوري السعيد رئيس الوزراء



نوري السعيد



نوري السعيد



الأمير عبدالله الوصي وولي العهد لاحقاً.



الملك فيصل الثاني



الملك فيصل الثاني وفي الخلف الأمير عبدالله الوصي وولي العهد لاحقاً.



الملك فيصل الثاني والملك السعودي .

قائمة المصادر والمراجع

أولاً ـ الوثائق العراقية غير المنشورة

أ ـ ملفات دار الكتب والوثائق د ك و

ملفات البلاط الملكي

الملفة رقم	311/4	تقرير موظفي البلاط
الملفة رقم	311/5	تشكيلات البلاط الملكي
الملفة رقم	311/9	الفراشون والخدم
الملفة رقم	311/13	مخابرات موظفي البلاط الملكي
الملفة رقم	311/18	المرافقون
الملفة رقم	311/22	رئاسة الديوان الملكي
الملفة رقم	311/31	جداول شهرية حسابية
الملفة رقم	311/43	مخابرات موظفي البلاط الملكي
الملفة رقم	311/68	الديوان الملكي
المفة رقم	311/76	الخزينة الخاصة
الملفة رقم	311/79	مقررات مجلس الوزراء
الملفة رقم	311/105	الخزينة الخاصة
الملفة رقم	311/154	المكتبة والصحف
الملفة رقم	311/438	مقررات مجلس الوزراء
الملفة رقم	311/1065	صلاحيات رئيس التشريفات الملكية
الملفة رقم	311/2523	اضبارة الديوان الملكي «مراسلات مختلفة»
الملفة رقم	311/2557	ميزانية البلاط الملكي
الملفة رقم	311/2638	محادثات الحكومة التونسية مع بعثة المستر ريتشارد
الملفة رقم	311/2657	رئاسة التشريفات الملكية
الملفة رقم	311/2689	تقارير السفارة العراقية في بيروت
الملفة رقم	311/2690	الموقف العربي
الملفة رقم	311/2718	تقارير المفوضية العراقية في عمان
الملفة رقم	311/2727	تقارير المفوضية العراقية في عمان
الملفة رقم	311/3172	رئاسة الديوان الملكي

الملفة رقم	311/4706	جامعة الدول العربية
الملفة رقم	311/4741	رئاسة التشريفات الملكية
الملفة رقم	311/4742	رئاسة التشريفات الملكية
الملفة رقم	311/4910	الحلف العراقي ـ التركي
الملفة رقم	311/4911	الحلف العراقي ـ التركي
الملفة رقم	311/5046	تقارير السفارة العراقية في واشنطن

ب ـ ملفات وزارة الداخلية

الملفة رقم	5/17	ملفة مديرية السجون العامة
الملفة رقم	ب/ 8142	ملفة محاولة مظاهرة في شارع الرشيد

بيان حزب البعث العربي الاشتراكي في 26 تموز 1956

بيان الحزب الشيوعي العراقي في 13 آب 1958

ج ـ وزارة الدفاع

الوثائق العسكرية ، منشورات حزب البعث العربي الاشتراكي في 14 آب 1956

ثانياً ـ الوثائق العراقية المنشورة

الوثائق المنشورة

محاضر مجلس النواب لسنة
1941-1940
1944-1943
1946-1945
1952-1951
1953-1952
1955-1954
1956-1955
1957-1956
1958-1957

محاضر مجلس الأعيان
1941-1940
1954-1953
1955-1954
1956-1955
1957-1956

الاجتماع غير الاعتيادي لمجلس النواب والأعيان 1958

ثالثاً ـ الوثائق البريطانية غير المنشورة

أ ـ وثائق وزارة الخارجية البريطانية F.O. (وثائق متفرقة في المكتبة الخاصة بالدكتور مؤيد إبراهيم الونداوي)

F.O., 371/231

371/45831

371/68447

371/82403

371/91633

371/98733

371/98734

371/98735

371/104665

371/12110841

371/115493

371/134222

رابعاً ـ الوثائق الأمريكية

U.S. State Department Central files, Iraq 1950-1954.

خامساً ـ الكتب الوثائقية

جعفر عباس حميدي ، **انتفاضة العراق عام 1956** ، بيت الحكمة ، الدورة الوثائقية ، 2000

مؤيد إبراهيم الونداوي ، **العراق في التقارير السنوية للسفارة البريطانية (1944-1958)**، دار الشؤون الثقافية ، بغداد ، 1992

ـ نجدت فتحي صفوت ، **العراق في الوثائق البريطانية سنة 1936** ، ط1 ، البصرة ، 1983

سادساً ـ الأطاريح والرسائل الجامعية

أ ـ باللغة العربية

1 ـ إبراهيم سعيد البيضاني **التطورات السياسية في سوريا (1954-1958)** رسالة ماجستير «غير منشورة» ، جامعة بغداد ، كلية التربية ، 1988

2 ـ رياض رشيد الحيدري **الحركة الوطنية في العراق (1941-1958)** أطروحة «دكتوراه» غير منشورة ، جامعة عين شمس ، القاهرة ، 1977

3 ـ عبد الله كاظم عبد ، **تطور البلاط الملكي العراقي (1933-1939)** ، دراسة تاريخية ، أطروحة «دكتوراه» غير منشورة ، جامعة بغداد ، كلية الآداب ، 1997

4 ـ علاء جاسم محمد **العلاقات العراقية ـ البريطانية (1945-1958)** أطروحة «دكتوراه» غير منشورة، جامعة بغداد ، كلية الآداب ، 1991

5 ـ علي حسين علي ، **الخلافات العراقية ـ المصرية بجامعة الدول العربية (1945-1958)** ، رسالة «ماجستير» غير منشورة ، جامعة الأنبار ، كلية التربية ، 1999

6 ـ غازي دحام فهد المرسومي ، **البلاط الملكي في العراق (1921-1933)** ، ودوره في السياسة العراقية ، أطروحة «دكتوراه ، غير منشورة ، جامعة بغداد ، كلية الآداب ، 1991

7 ـ مأمون شاكر إسماعيل ، **أحمد مختار بابان ودوره السياسي في العراق** ، رسالة «ماجستير» غير منشورة ، جامعة بغداد ، كلية التربية ، ابن رشد ، 1999

8 ـ محمد رشيد عبود الراوي ، **التطورات السياسية في سورية (1949-1954)** رسالة «ماجستير» غير منشورة ، جامعة بغداد ، كلية الآداب ، 1985

ب ـ باللغة الانكليزية

9 ـ Mouayad Ibrahim, Al-Windawi K., Anglo-Iraqi Relations (1945-1958) Thesis Submitted for the degree of Doctor of Philosophy, Department of Politics, University of Reading, April 1989.

سابعاً ـ الكتب العربية والمعربة

1 ـ إبراهيم شريف ، **الشرق الأوسط** ، وزارة الثقافة والإرشاد ، بغداد ، 1965

2 ـ إبراهيم علوان ، **مشكلات الشرق الأوسط ـ الوطن العربي** ، المكتبة العصرية ، بيروت ، 1968

3 ـ أحرار العراق ، **انتفاضة العراق الأخيرة** ، د . م ، د ت .

4 ـ أحمد طربين ، **الوحدة العربية بين 1916–1945** ، معهد الدراسات العربية ، القاهرة ، 1957

5 ـ أحمد عبد الرحيم مصطفى ، **الولايات المتحدة والمشرق العربي** ، الكويت ، 1978

6 ـ أحمد عبد الكريم ، **أضواء على تجربة الوحدة** ، مكتبة اطلس ، د . م

7 ـ أحمد فوزي ، **الملك فيصل الثاني عائلته حياته مؤلفاته** ، دار الحرية للطباعة ، بغداد ، 1988

8 ـ أحمد نوري النعيمي ، **تركيا وحلف شمال الأطلسي** ، عمان ، 1981

9 ـ ـــــ ، **السياسة الخارجية لتركيا بعد الحرب العالمية الثانية** ، بغداد ، 1975

10 ـ أديب مروة ، **الصحافة العربية نشأتها وتطورها** ، بيروت ، 1961

11 ـ إسكندر الرياشي ، **رؤساء لبنان كما عرفتهم** ، المكتب التجاري ، بيروت ، 1961

12 ـ إميل البستاني ، **العرب والغرب وسياسة لبنان الخارجية** ، لبنان ، 1955

13 ـ أمين المميز ، **المملكة العربية السعودية كما عرفتها** ، ط1 ، بيروت ، 1963

14 ـ أنيس الصائغ ، **مفهوم الزعامة من فيصل إلى جمال عبد الناصر** ، بيروت 1965

15 ـ باتريك سيل ، **الصراع على سوريا** (دراسة للسياسة العربية بعد الحرب 1945–1958) ، ترجمة سميرة عبدة ، ط1 ، بيروت ، 1968

16 ـ ب ، ج ، دوزبل ، **التاريخ الدبلوماسي في 1939 إلى اليوم** ، تعريب نور الدين حاطوم ، دمشق ، 1962

17 ـ باسم الجسر ، **رئاسة وسياسة ولبنان الجديد** ، دار المكتبة الحياة ، بيروت ، 1964

18 برنارد لويس ، **الغرب والشرق الأوسط** ، ترجمة د نبيل صبحي ، لاغوس ، 1965

19 ـ بيروندو ، **مستقبل الشرق الأوسط** ، ترجمة نجدة هاجر وسعيد الغز ، ط1 ، منشورات المكتب التجاري للطباعة والنشر ، بيروت ، 1955

20 ـ توفيق السويدي ، **مذكراتي نصف قرن من تاريخ العراق والقضية العربية** ، بيروت ، 1969

21 ـ ـــــ ، **وجوه عراقية عبر التاريخ** ، لندن ، د ت

22 ـ توماس أ بريسون **العلاقات الدبلوماسية الأمريكية في الشرق الأوسط (1784–1975)** ، ترجمة دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر ، ط1 ، دمشق ، 1985

23 ـ جبران شامية ، **آل سعود ماضيهم وحاضرهم** ، دار الرشيد ، الرياض ، د ت

24 ـ جعفر عباس حميدي ، **التطورات السياسية في العراق (1941–1953)** ، مطبعة النعمان ، النجف ، 1976

25 ـ ـــــ ، **التطورات والاتجاهات السياسية الداخلية في العراق (1953-1958)** بغداد ، 1980

26 ـ جلال السيد ، **حقيقة الأمة العربية** ، القاهرة ، 1959

27 ـ جمال عبد الناصر ، **خطب وتصريحات (1952-1959)** ، ج18 ، مصر ، د ت

28 ـ د جهاد مجيد محيي الدين ، **العراق والسياسة العربية (1941-1958)** ، بغداد ، 1980

29 ـ جوردن توري ، **السياسة السورية والعسكريون (1945-1958)** ، ترجمة محمود فلاحة ، دار الجماهير ، دمشق ، د ت

30 ـ جوزيف مغيزل ، **لبنان والقضية العربية** ، بيروت ، 1979

31 ـ جيرالد دي غوري ، **ثلاثة ملوك في العراق** ، ترجمة وتعليق سليم طه التكريتي ، بغداد ، 1983

32 ـ جيمس موريس ، **الملوك الهاشميون** ، ترجمة المكتب العالمي للتأليف والترجمة ، بيروت ، ت

33 ـ حسن الدجيلي ، **ميثاق بغداد حقائق يبسطها مجلس العموم البريطاني** ، مطبعة الرابطة ، بغداد ، 1965

34 ـ حسن محسن حسب ومحمود مطلك العلوان ، **ملك لم يحكم** ، الأردن ، 1966

35 ـ حسن مصطفى أحمد ، **مذكراتي السياسية في واشنطن** (كفاح سياسي ضد الصهيونية وأعداء العرب) ، ط1 ، بغداد 1990

36 ـ حسين جميل ، **الحياة النيابية في العراق (1925-1946)** ، ط1 ، بغداد ، 1983

37 ـ ـــــ ، **العراق الجديد** ، بيروت ، 1958

38 ـ الحسين ملك المملكة الأردنية الهاشمية ، **مهنتي كملك (أحاديث ملكية)** نشرها باللغة الفرنسية فريدون صاحب جم ، ترجمة الدكتور غازي غزيل ، مراجعة محمد عزت نصر الله ، ط1 ، بغداد ، 1987

39 ـ حكمت سليمان ، **نفط العراق ، دراسة اقتصادية سياسية** ، دار الحرية ، بغداد ، 1979

40 ـ الحكومة العراقية ، **القانون الأساسي العراقي (1925) مع تعديلاته** ، مطبعة الحكومة ، بغداد ، 1953

41 ـ حمدي بدوي ، **سياسة الحكم في لبنان** ، القاهرة ، 1968

42 ـ حنا بطاطو ، **العراق ـ الحزب الشيوعي** ، الكتاب الثاني ، ترجمة عفيف الرزاز ، ط1 مؤسسة الأبحاث العربية ، بيروت ، 1992

43 ـ ـــــ ، **العراق الطبقات الاجتماعية والحركات الثورية من العهد العثماني حتى قيام الجمهورية** ، الكتاب الأول ، ترجمة عفيف الرزاز ، ط1 بيروت ، 1990

44 ـ خالد حسن جمعة آل قزان ، **تاريخ حزب الجبهة الشعبية المتحدة في العراق ومواقفه الوطنية والقومية (1951-1958)** ، بغداد ، 1990

45 ـ خلدون ساطع الحصري ، **مذكرات طه الهاشمي (1942-1955)** ، العراق ـ سوريا ـ القضية الفلسطينية ، ج2 ، دار الطليعة ، بيروت ، 1978

46 ـ خليل كنه ، **العراق امسه وغده** ، بيروت ، 1966

47 ـ خيري أمين العمري ، **الخلاف بين البلاط الملكي ونوري السعيد** ، بغداد ، 1979

48 ـ ـــــ ، **دليل العراق الرسمي لسنة 1936** ، بغداد ، 1936

49 ـ راشد البراوي ، **مشروعات الدفاع عن الشرق الأوسط** ، القاهرة ، 1953

50 ـ ـــــ ، **من حلف بغداد إلى الحلف الإسلامي** ، مكتبة النهضة ، القاهرة ، 1966

51 ـ رزاق إبراهيم حسن ، **تاريخ الطبقة العاملة في العراق بين الاضرابات والتظيم النقابي (1918-1968)** ، المؤسسة العربية للدراسة والنشر ، بيروت ، 1976

52 ـ ريتشارد بارنت ، **حروب التدخل الأجنبي** ، ترجمة منعم النعمان ، لبنان ، د . ت

53 ـ ساطع الحصري ، **مذكراتي في العراق (1927-1941)** ، ج2 ، ط1 ، دار الطليعة ، بيروت ، 1968

54 ـ سامي حكيم ، **الضمان الجماعي العربي** ، ط1 ، القاهرة ، 1965

55 ـ سامي منصور ، **أقنعة الاستعمار الأمريكي** ، المؤسسة العربية للتأليف والنشر ، القاهرة ، 1977

56 ـ سعاد خيري ، **من تاريخ الحركة الوطنية الثورية المعاصرة في العراق (1920-1958)** ، بغداد ، 1974

57 ـ سلمان التكريتي ، **الوصي عبد الإله بن علي يبحث عن عرش** ، الدار العربية للموسوعات ، بيروت 1989

58 ـ سيد نوفل ، **العمل العربي المشترك ماضيه ومستقبله** ، معهد الدراسات العربية ، القاهرة ، 1963

59 ـ شمران حمادي ، **النظم السياسية** ، ط4 ، بغداد ، 1975

60 ـ صالح صائب الجبوري ، **محنة فلسطين وأسرارها السياسية والعسكرية** ، ط1 ، بيروت ، 1970

61 ـ صبحي عبد الحميد ، **أسرار ثورة 14 تموز في العراق** ، مطبعة الأديب ، بغداد ، 1983

62 ـ صلاح العقاد ، **المشرق العربي (1945-1958)** ، العراق ـ سورية ـ لبنان ، القاهرة ، 1967

63 ـ طارق الناصري ، **عبد الإله الوصي على عرش العراق (1939 - 1953)** ، ج1 ، بغداد ، 1990

64 ـ طالب عبد الجبار ، **ربع قرن من تاريخ الحركة النقابية في العراق** ، بغداد ، 1960
65 ـ طه الفياض ، **الإعصار الشديد في تنفيذ سياسة السعيد** ، بغداد ، 1956
66 ـ عادل غنوري خليل ، **أحزاب المعارضة العلنية في العراق (1946-1954)** ، بغداد ، 1984
67 ـ عايد طه ناصف ، **الاستراتيجية الدولية في منطقة الخليج العربي** ، ط1 ، جامعة الموصل ، 1981
68 ـ عبد الأمير هادي العكام ، **تاريخ حزب الاستقلال العراقي (1946-1958)** ، دار الحرية للطباعة ، بغداد ، 1980
69 ـ عبد الجبار حسن الجبوري **الأحزاب والجمعيات السياسية في القطر العراقي (1908-1958)** ، بغداد ، 1977
70 ـ عبد الرحمن البزاز ، **العراق من الاحتلال حتى الاستقلال** ، ط3 ، بغداد ، 1967
71 ـ عبد الرزاق الحسني ، **أحداث عاصرتها** ، ج2 ، بغداد ، 1991
72 ـــــ ، **تاريخ الأحزاب السياسية العراقية** ، ط1 ، بيروت ، 1980
73 ـ ـــــ ، **تاريخ الوزارات العراقية** ،ج2 ، ج4 ، ج5 ، ج6 ، ج7 ،ج8 ، ج9 ، ج10 ، ط6 مركز الأبجدية للطباعة والنشر ، بيروت ، 1982
74 ـ عبد الرزاق محمود أسود ، **موسوعة العراق السياسية** ، ج2 ، بيروت ، 1986
75 عبد الرزاق الهلالي ، **معجم العراق** ، بغداد ، 1937
76 عبد السلام أبو السعود ، **حلف بغداد** ، القاهرة ، 1957
77 ـ عبد الكريم الأزري ، **تاريخ في ذكريات العراق (1930-1958)** ، ج1 ، بيروت ، 1982
78 ـ عبد الله حشيمة ، **شرارات من بغداد** ، دار الكشاف ، بيروت ، 1956
79 ـ عبود الهميص ، **ذكريات وخواطر عن أحداث عراقية في الماضي القريب** ، بغداد ، 1991
80 ـ عدنان الباجه جي ، **مزاحم الباجه جي سيرة سياسية** ، مركز الوثائق للدراسات التاريخية لندن ، 1991
81 ـ عزيز الشيخ ، **جبهة الاتحاد الوطني والمهام التاريخية الملقاة على عاتقها في الظرف الراهن** ، مكتبة النور ، بغداد ، 1959
82 ـ د عصمت السعيد ، **نوري السعيد رجل الدولة والإنسان** ، لندن ، 1992
83 ـ علي جودت الأيوبي ، **ذكريات (1900-1958)** ، مطابع الوفاء ، بيروت ، 1967
84 ـ علي الدين هلال ، **النظم السياسية العربية** ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 2000
85 ـ علي الشرقي ، **الاحلام** ، بغداد ، 1963

86 ـ علي المحافظة ، **العلاقات الأردنية ـ البريطانية من تأسيس الإمارة حتى إلغاء المعاهدة (1921-1957)** ، بيروت ، 1973

87 ـ عمر عبد العزيز عمر ، **دراسات في تاريخ العرب الحديث والمعاصر** ، بيروت ، 1975

88 ـ عودة بطرس عودة ، **عبد الناصر والاستعمار العالمي** ، بيروت ، 1975

89 ـ غانم محمد صالح ، **العراق والوحدة العربية (1939-1958)** الفكر والممارسة بغداد ، 1990

90 ـ فائز عزيز أسعد ، **انحراف النظام البرلماني في العراق** ، بغداد ، 1974

91 ـ فائق بطي ، **صحافة الأحزاب وتاريخ الحركة الوطنية** ، بغداد ، 1969

92 ـ فاسيليف ، **تاريخ البلاد العربية السعودية** ، ج1 ، ترجمة خيري الضامن ، دار التقدم ، موسكو 1986

93 ـ فاضل حسن ، **تاريخ الحزب الوطني الديمقراطي (1946-1958)** مطبعة الشعب ، بغداد ، 1963

94 ـ فاضل زكي ، **الاستراتيجية الأمريكية في المشرق العربي** ، بغداد ، 1986

95 ـ فريد مخلوف ، **رحلات إلى البلاد العربية** ، بيروت ، 1959

96 ـ فكرت نامق عبد الفتاح **سياسة العراق الخارجية في المنطقة العربية (1953-1958)**، بغداد ، 1981

97 ـ فؤاد دوارة ، **أحلاف العدوان الأمريكية** ، دار الكتاب العربي ، د م ، 1967

98 ـ فواز جرجيس ، **النظام الإقليمي العربي في العلاقات العربية والعربية ـ الدولية** ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 1997

99 ـ فيش بريماكوف ، **تشريع نزاع الشرق الأوسط** ، ترجمة سعيد أحمد ، دمشق ، 1979

100 ـ فيليب ويلارد ايرلند ، **العراق دراسة في تطوره السياسي** ، ترجمة جعفر الخياط بيروت 1949

101 ـ ـــــ ، **القاموس السياسي** ، دار النهضة ، القاهرة ، د . ت .

102 ـ قيس عبد الحسين الياسري ، **الصحافة العراقية والحركة الوطنية من نهاية الحرب العالمية الثانية وحتى ثورة 14 تموز 1958** ، دار الحرية للطباعة ، بغداد ، 1978

103 ـ كاركتاكوس ، **ثورة العراق** ، ترجمة خيري حماد ، بيروت ، 1958

104 ـ د . كاظم هاشم نعمة ، **الملك فيصل الأول والانكليز والاستقلال** ، بيروت ، 1988

105 ـ كامل الجادرجي ، **مذكرات كامل الجادرجي وتاريخ الحزب الوطني الديمقراطي** ، دار الطليعة ، بيروت ، 1970

106 ـ كمال جنبلاط ، **حقيقة الثورة اللبنانية** ، دار النشر العربية ، د م ، د ت

107 لطفي جعفر فرج ، **الملك غازي ودوره في سياسة العراق في المجالين الداخلي والخارجي (1933–1939)** ، مطبعة سومر ، بغداد ، 1987

108 ـ لويس معلوف ، **المنجد** ، ط13 ، بيروت ، 1952

109 ـ ليث عبد الحسين الزبيدي ، **ثورة 14 تموز 1958 في العراق** ، بغداد ، 1979

110 ـ مجيد خدوري ، **العراق الجمهوري** ، بيروت ، 1958

111 ـ ـــــ **عرب معاصرون (أدوار القادة في السياسة)** ، الدار المتحدة للنشر ، بيروت 1973

112 ـ ـــــ ، **نظام الحكم في العراق** ، بغداد ، 1946

113 ـ **محاضر المحكمة العسكرية العليا الخاصة** ، وزارة الدفاع ، ج1 ، ج2 ، ج3 ، ج4 ، ج6 بغداد ، 1959

114 ـ محمد أحمد محجوب ، **الديمقراطية في الميزان** ، بيروت ، 1973

115 ـ محمد توفيق حسين ، **عندما يثور العراق** ، ط1 ، دار العلم للملايين ، بيروت ، 1959

116 ـ محمد حسن القطيفي ، **تاريخ تسع وثلاثون عاماً في العراق** ، بغداد ، 1958

117 ـ محمد حسنين هيكل ، **الاستعمار لعبته الملك** ، دار العصر ، القاهرة ، د ت .

118 ـ ـــــ ، **ملفات السويس حرب الثلاثين سنة** ، مركز الأهرام للنشر ، القاهرة ، 1986

119 ـ ـــــ ، **نحن وأمريكا** ، دار الريس ، لندن ، 1991

120 ـ محمد حسين الزبيدي ، **ثورة 14 تموز 1958**

121 ـ محمد حمدي الجعفري ، **انقلاب الوصي في العراق** ، **مكتبة مدبولي** ، القاهرة ، 2000

122 ـ ـــــ ، **بريطانيا والعراق حقبة من الصراع (1914–1958)** ، ط1 ، دار الشؤون الثقافية العامة ، بغداد ، 2000

123 ـ ـــــ ، **نهاية قصر الرحاب** ، ط1 ، بغداد ، 1989

124 ـ محمد طلعت الغنيمي ، **جامعة الدول العربية دراسة قانونية سياسية** ، القاهرة ، 1974

125 ـ محمد عبد الرحمن برج ، **قناة السويس في 100 عام** ، القاهرة ، 1969

126 ـ محمد عبد المولى ، **أسباب قيام وسقوط وحدة مصر وسوريا عام 1958** ؛ بيروت ، 1977

127 ـ محمد فاضل الجمالي ، **ذكريات وعبر عن العدوان الصهيوني وأثره في الواقع العربي** ، بيروت ، 1964

128 ـ ـــــ ، **العراق الحديث** ، (آراء ومطالعات في شؤون السياسة) ، بيروت ، د ت

129 ـ محمد كمال عبد الحميد ، **الشرق الأوسط في الميزان الاستراتيجي** ، مكتبة الانجلو المصرية ، ط4 ، القاهرة ، 1972

130 ـ محمد مصطفى صفوت ، **محاضرات في المسألة الشرقية** ، جامعة الدول العربية معهد البحوث والدراسات ، القاهرة ، 1958

131 ـ محمد مهدي كبة ، **مذكراتي في صميم الأحداث 1918-1958** دار الطليعة بيروت ، 1965

132 ـ محمود حافظ ، **استراتيجية الغرب في الوطن العربي** ، المطبعة الفنية الحديثة ، القاهرة ، 1967

133 ـ مديرية التوجيه السياسي والإذاعة العامة ، الاتحاد العربي ، **حقيقة تاريخية بزغت في سماء العروبة** ، بغداد ، 1958

134 ـ ـــــ ، **حقائق في السياسة العربية يبحثها مجلس النواب العراقي** ، د. م ، د ت

135 ـ **مذكرات أحمد مختار بابان آخر رئيس للوزارة في العهد الملكي في العراق** ، إعداد وتقديم د كمال مظهر أحمد ، مطبعة الجامعة الأردنية ، عمان ، 1999

136 ـ سامي الصلح ، **مذكرات الصلح** ، ط1 ، مطبعة الفكر العربي ، بيروت ، 1960

137 ـ **مذكرات فؤاد عارف** ، تقديم وتعليق الدكتور كمال مظهر أحمد ، ج1 ، ط1 ، دهوك ، 1999

138 مروان رأفت بحيري ، **السياسة الأمريكية والشرق الأوسط** ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ط2 ، 1985

139 ـ د . مصطفى كامل ، **شرح القانون الدستوري** ، ط4 ، بغداد ، 1947

140 ـ ممدوح الروسان ، **العراق وقضايا المشرق العربي القومية (1941-1958)** ، ط1 بيروت ، 1979

141 ـ موسى الشابندر ، **ذكريات بغداد** ، دار الريس ، لندن ، 1994

142 ـ **الموسوعة السياسية** ، ج1 ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، بيروت ، 1986

143 ـ مير بصري ، **اعلام السياسة في العراق الحديث** ، لندن ، د ت

144 ـ ميشيل أبو نيدس ، **فرق تخسر ثورة العرب (1955-1958)** ، ترجمة خيري حماد ، ط1 ، منشورات دار الطليعة ، بيروت ، 1961

145 ـ ميشيل عفلق ، **في سبيل البعث** ، ج1 ، بغداد ، 1986

146 ـ ميشيل كامل ، **أمريكا والشرق العربي** ، القاهرة ، 1958

147 ـ ناجي شوكت ، **سيرة وذكريات ثمانين عاماً** ، ط1 ، بيروت ، 1977

148 ـ ناصر الدين النشاشيبي ، **ماذا جرى في الشرق الأوسط ؟** ، بيروت ، د ت

149 ـ نجدت فتحي صفوت ، **مذكرات رستم حيدر** ، بيروت ، 1988

150 ـ نجيب الصائغ ، **من أوراق نجيب الصائغ** ، بغداد ، 1990

151 ـ نزار توفيق الحسو ، **الصراع على السلطة في العهد الملكي** ، مطابع دار آفاق عربية ، بغداد ، 1984

152 ـ نزار الكيالي ، **دراسة في تاريخ سوريا السياسي المعاصر (1920–1950)** ، دمشق ، 1997

153 ـ نضال البعث ، **القطر العراقي** ، ج2 ، ج3 ، ج5 ، ج8 ، بيروت ، 1971

154 نعمة السعيد ، **النظم السياسية في الشرق الأوسط** ، ط1 ، بغداد ، 1968

155 ـ نوري عبد الرزاق حسين ، **تيارات سياسية في الحركة الوطنية العراقية** ، المؤسسة القومية للنشر والتوزيع ، القاهرة ، 1960

156 ـ هادي حسن عليوي ، **دور حزب البعث العربي الاشتراكي في العراق في الحركة الوطنية منذ تأسيسه حتى ثورة 14 تموز 1958** ط1 ، مكتبة الشرق الجديدة ، بغداد 1979.

157 ـ والدمار غولمان ، **عراق نوري السعيد** ، ط1 ، مؤسسة الانتاج الطباعي ، بيروت ، 1965

158 ـ وزارة الخارجية العراقية ، **مجموعة المعاهدات والاتفاقيات الثنائية المعقودة بين العراق والدول الأجنبية** ، مطبعة الحكومة ، بغداد ، 1957

159 ـ ولتي لاكور ، **الاتحاد السوفيتي والشرق الأوسط** ، ترجمة لجنة من الأساتذة الجامعيين ، ط1 ، المكتب التجاري للطباعة والتوزيع والنشر ، بيروت ، 1959

160 ـ وليد قمحاوي ، **النكبة والبناء في الوطن العربي** ، بيروت ، د ت

161 ـ د وليد محمد سعيد الأعظمي ، **نوري السعيد والصراع مع عبد الناصر** ، ط1 ، المكتبة العالمية ، بغداد ، 1988

162 ـ وميض جمال عمر نظمي وآخرون ، **التطور السياسي في العراق** ، بغداد ، د ت

163 ـ د يوسف عز الدين ، **فهمي المدرس من رواد الفكر العربي الحديث** ، جامعة الدول العربية معهد البحوث والدراسات العربية ، 1970

ثامناً ـ الكتب الأجنبية

1 Anthony Eden, *The Memoirs of the Rt. Hon Sir Anthony Eden*, Cassell & Co., London, 1960.

Charles A. Hooper, ***The Constitutional Law of Iraq,*** Baghdad, 1928.

3 Dwight Eisenhower, ***The White House Years: Waging Peace (1956-1961),*** Doubleday & Co. N.Y 1965.

4 Elizabeth Monroe, ***Britain's Moment in the Middle East (1914-1971),*** London, 1964.

Erskine B. Childers, ***The Road to Suez,*** (A study of Western-Arab Relations), London, 1962.

6 Francis Williams, ***Ernest Bevin Portrait of a Great Englishman,*** Anchor, 1958.

7 George Lenczowski, ***United States Interests in the Middle East,*** A.E.I., Washington, D.C., 1975.

8 Harold. R. MacMillan, ***Riding the Storm (1956-1959),*** New York, Random, House, 1971.

9 Herbert K. Tillema, ***Appeal to Force: American Military Intervention in the Era of Containment,*** Crowell Company, Inc. U.S.A., 1973.

10 - John C. Campbell, ***Defense of The Middle East: Problems of American Policy,*** Harper, New York, 1958

11 - Lord Birdwood, ***Nuri Es-Said,*** London, 1959.

12 Thomas, P Brockway, ***Eisenhower Doctrine on the Middle East, March 9, 1957***, Washington, D.C.

تاسعاً ـ البحوث والمقالات

1 ـ أحمد طربين ، **المشاريع الوحدوية في النظام العربي والمعاصر** ، المستقبل العربي «مجلة» ، العدد (125) ، تموز 1989

2 ـ د جعفر عباس حميدي **العراق وسياسة الدفاع المشترك والأحلاف الغربية 1945-195**، المؤرخ العربي «مجلة» ، العدد (33) ، 1987

3 ـ د رعد الجدة ، **التشريعات الدستورية في العراق** ، بيت الحكمة ، «مجلة» ، بغداد ، العدد (1) ، حزيران 1988

4 ـ عبد الرزاق الحسني ، **القشة التي قصمت ظهر البعير في انتفاضة تشرين الثاني 1952** ، آفاق عربية «مجلة» ، العدد (6) ، بغداد ، شباط 1984

5 ـ ـــــ ، **نظام الحكم في العراق كيف تكون وكيف أنهار** ، آفاق عربية «مجلة» ، بغداد ، العدد (8) ، مارس 1978

6 ـ غانم محمد صالح ، **مشروع الهلال الخصيب** ، مجلة مركز الدراسات الفلسطينية ، العدد (40) ، حزيران 1981

7 محمد خلف الساعدي ، **السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية واستراتيجية الأضواء في المنطقة العربية** ، آفاق عربية «مجلة» ، العدد (10) ، 1978

8 ـ محمد عبد الحسين الدعمي ، **صراع النفوذ بين بريطانيا وأمريكا في العراق عام 1954** ، آفاق عربية «مجلة» ، بغداد ، العدد (4) ، 1989

9 ـ مروان رأفت بحيري ، **من ترومان إلى كيسنجر** ، المستقبل العربي «مجلة» ، مركز دراسات الوحدة العربية ، العدد (29) ، تموز 1980

10 ـ مؤيد الونداوي ، **حقائق عن العدوان الثلاثي على مصر** ، آفاق عربية «مجلة» ، بغداد ، تشرين الأول 1999

11 ـ هناء العمري ، **حسين جميل يتحدث عن جبهة الاتحاد الوطني وتنظيم الضباط الأحرار** ، آفاق عربية «مجلة» ، بغداد ، العدد (8) ، 1986

عاشراً ـ الصحف والمجلات

أ ـ الصحف

ـ لواء الاستقلال ـ الأهالي ـ الجبهة الشعبية ـ الزمان ـ النبأ ـ الوقائع العراقية ـ الدفاع ـ الحوادث ـ صوت الأهالي ـ الجريدة ـ اليقظة ـ البلاد ـ الاشتراكي ـ البعث ـ الدستور ـ صدى الأخبار ـ الشعب ـ اتحاد الشعب ـ القادسية ـ الحرية

ب ـ المجلات

المستقبل العربي المؤرخ العربي ، بيت الحكمة آفاق عربية مجلة مركز الدراسات الفلسطينية

الحادي عشر ـ المقابلات الشخصية

1 ـ مقابلة شخصية مع السيد رؤوف كمونة عضو الحزب الوطني الديمقراطي فرع النجف في 17 آب 2000

2 ـ مقابلة شخصية مع العميد الركن المتقاعد خليل إبراهيم الزوبعي في 21 آب 2000

الفهرست